

التعلييل اللغوى عند الكوفيين

مع مقارنته بنظيره عند البصريين

دراسة ابيستومولوجية

دكتور

جلال شمس الدين

الاسكندرية

١٩٩٤

توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية

٤ شارع سوتير - الاسكندرية

ت ٤٨٣٥٢٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

التعليل اللغوي عند الكوفيين
مع مقارنته بنظيره عند البصريين
دراسة إبستمولوجية

دكتور
جلال شمس الدين

الاسكندرية

١٩٩٤

توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية
٤٠ شارع سويز - الاسكندرية
ت : ٤٨٣٥٢٢٤

﴿ الفهرس ﴾

رقم الصفحة

٧	المقدمة
٢١	التمهيد

أ - وسائل المعرفة العقلية ٢٢ ب - وسائل المعرفة التجريبية ٢٥

الباب الأول

السمع والتجريد ٣٣

الفصل الأول : السمع بين التفسير والتعليل ٣٥

- أ - في الأصوات ٤٠ ب - في الصرف ٤٢
ج - في النحر ٤٤ د - في الدلالة ٤٩

الفصل الثاني : التجريد بين التقعيد والتعليل ٥٧

- أ - في الأصوات ٦٢ ب - في الصرف ٦٥
ج - في النحر ٧٠ د - في الدلالة ٧٤

الباب الثاني

التعليلات غير العقلية ٧٩

الفصل الأول : التعليل بالاستخفاف والاستثقال ٨١

- أ - المؤيدون ٨٢ ب - المنكرون ٨٣
ج - المتشككون ٨٤ د - الوصفيون ٨٥
هـ - في الأصوات ٨٩ و - في الصرف ٩٢

٩٧ الفصل الثاني : التعليل بالعامل

- أ - نظرية العامل وموقف علماء العربية منها ٩٧
- ب - موقف الغربيين من فكرة العامل ١٠٢
- ج - منشأ النظرية وأصولها ١٠٤
- د - نقد النظرية ١٠٨
- هـ - التعليل بالعامل في النحو ١١٣

١٢٥ الفصل الثالث : تعليقات قليلة التكرار

- أ - في الأصوات ١٢٥ ب - في الصرف ١٢٦
- ج - في النحو ١٢٧ د - في الدلالة ١٣٠

الباب الثالث

١٣٥ التعليقات العقلية

١٣٧ الفصل الأول : التعليل بالتأويل العقلي

- أ - مصطلح التأويل ومسلكه إلى اللغة ١٣٧
- ب - العوامل التي أدت إلى كثرة التأويل ١٤٤
- ج - موقف علماء العربية من التأويل ١٤٧
- د - موقف علماء الغرب من التأويل ١٥٠
- هـ - في النحو ————— ١٥٤
- و - في الدلالة ————— ١٧٠

١٧٣ الفصل الثاني : التعليل بالقياس التمثيلي

- أ - في الأصوات ١٨٢ ب - في الصرف ١٨٤

جـ - فى النحو ١٨٧ د - فى الدلالة ١٩٦

٢٠٣ الفصل الثالث : التعليل بالقياس البرهانى

أ - فى الأصوات ٢٠٤ ب - فى الصرف ٢٠٥
جـ - فى النحو ٢٠٧

٢٠٩ الفصل الرابع : التعليل بالحسن والقبح

أ - فى الأصوات ٢١٦ ب - فى الصرف ٢١٦
جـ - فى النحو ٢١٨ د - فى الدلالة ٢٢١

٢٢٥ الفصل الخامس : التعليل بالفروض العقلية

أ - فى الأصوات ٢٢٥ ب - فى الصرف ٢٢٦
جـ - فى النحو ٢٢٩

٢٥٥ الخاتمة والنتائج :

أ - النتائج الخاصة ٢٥٧ ب - النتائج العامة ٢٦٠

٢٦٩ المصادر والمراجع :

أ - المريسة ٢٦٩ ب - المترجمة ٢٧٧
جـ - الأجنبية ٢٧٧

مقدمة

يمثل التعليل ركنا هاما من أركان مناهج البحث في العلوم التي وجدت في البيئة الإسلامية إبان ازدهارها ، سواء في علم الكلام ، أو في علم أصول الفقه ، أو في الدرس اللغوي للعربية ، والتعليل في البيئة الإسلامية في الواقع أثر من آثار يقظة العقل التي حدثت في هذه البيئة نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية ، حيث انتشر الإسلام وسط حضارات قديمة عريقة ، خاصة الحضارة اليونانية التي أسست أفكارها على العقل ، فكان لزاما على المسلمين أن يشحذوا عقولهم ويجردوا تعليلاتهم ، إما ذوداً عن الإسلام كما في علم الكلام أو تقييداً للعلم كما حدث في علمي أصول الفقه والنحو ، وهم في كلا الحالتين يخوضون معركة حضارية . ولقد قدر لعلماء المسلمين أن يبلوا بلاء حسنا في هذه المعركة التاريخية بعد أن تمثلوا الحضارات المحيطة بهم مستخدمين « التعليل » أداة هامة من أدوات حضارتهم .

أما عن مسلك التعليل إلى الكوفة ، فالواقع أن هناك عوامل شجعت على وجوده بها ربما أكثر من أي مدينة أخرى بالعراق ، فلقد كانت الكوفة قبل إنشائها إحدى ضواحي مدينة الحيرة ، حيث استقر بها الغريان كما ذكر سيويه (١) والحيرة إحدى المدن الخمس التي كانت تُدرس فيها الفلسفة اليونانية وهي الرها ونصيبين وحران وجند يسابور بما في ذلك الحيرة (٢) ، ولقد اطلع المسلمون في هذه المدن على الفلسفة اليونانية وعلى مذاهبها التي انشغلت معظمها بالتعليل ابتداء من مدرسة الطليعيين برئاسة طاليس التي علّلت لأصل الوجود بالعناصر الأربعة وكانوا يسمون

(١) سيويه - الكتاب بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ١٠٥/٢ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين - فجر الإسلام ط ١٢ صفحة ٢٨ ، ١٣٠ . وانظر د . علي النشار نشأة الفكر

الفلسفي في الإسلام ١٠٦ .

طاليس بثالث بن مالس الأمليس ، ويسمون تلميذه أمبادموقليس بيندقليس . كما اطلعوا على الرواقية التي عللت أيضاً للوجود ، ولقد عرف المسلمون فلاسفتها وأسماهم بحكماء أهل المظال (٣) .

وهناك أيضاً عوامل أخرى ربما ساعدت على وجود التعليل بدرجات متفاوتة ، فلقد كانت الكوفة بوتقة جمعت كثيراً من الأجناس بميراثهم الثقافي ودياناتهم التي تعلموا فيها ، وإن لم يكن التعليل واضحاً جلياً كما كان عند اليونان .

فالفرس لديهم الزرادشتية حيث الله هو الذى خلق الوجود ، وهو الذى يقيم الأرض والقبة الزرقاء وبقايا شر السقوط (٤) . فهو علة كل ذلك .

ولدينا الهنود وكان نصيبهم ضئيلاً أيضاً فى التعليل حتى إن نحوم جاء وصفاً كما هو معروف (٥) . ومع ذلك لم تخل العقيدة الهندية من بعض التعليل . إذ تتطوى شريعة كارما على اعتراف بسلسلة السببية فى تاريخ كل فرد (٦) .

فاذا جئنا للعرب الذين أسلموا حديثاً ، وجدنا أن نصيبهم فى التعليل كان ضئيلاً أيضاً قبل الإسلام كالهنود والفرس (٧) . ومع ذلك يمكن أن نلتمس بعض التعليل فى دياناتهم وأمثلتهم وحكمهم التي كانت لهم قبيل الإسلام مباشرة .

(٣) د . على سامى النشار : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ٩ . وانظر له أيضاً نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ١١٤ .

(٤) كلبان ويدجرى : التاريخ وكيف يفسرونه الأستاذ عبدالمعز جاويد ٧٨ .

(٥) الدكتور محمود السمران : علم اللغة العام ٣٤٧ . وانظر أيضاً للأستاذ أحمد أمين ضحى الإسلام ٢٣٥/١ .

(٦) كلبان ويدجرى : التاريخ وكيف يفسرونه الأستاذ عبدالمعز جاويد ٣٣ .

(٧) الأستاذ أحمد أمين : فجر الإسلام ٣٩ .

انصهرت كل تلك الطوائف في بوتقة واحدة هي « الإسلام » . وهنا نجد القرآن الكريم يزود المسلمين بمصدر خصص للتعليل ، فكثير من الآيات جاءت لتبحث العقل على التفكير والتدبر والنظر . يقول تعالى في سورة البقرة : ﴿ كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون - ٢١٩ ﴾ . ويقول في سورة يونس : ﴿ ثم استوى على العرش يدبر الأمر - ٣ ﴾ . ويقول في سورة النساء : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن - ٨٢ ﴾ . ويقول في سورة الطارق : ﴿ فلينظر الإنسان مما خلق - ٥ ﴾ . وقال في سورة الأعراف : ﴿ أولم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض - ١٨٥ ﴾ . وقال في سورة ق : ﴿ أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها - ٦ ﴾ . وكل ذلك يحث على التفكير والتدبر والنظر التي تسلم جميعا إلى التعليل .

وكثير من الآيات جاءت على صورة علاقة سببية بين علة ومعلول ، يقول تعالى في سورة البقرة : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض - ٢٥١ ﴾ . فدفع الله الناس بعضهم ببعض هو العلة في عدم فساد الأرض . ويقول في سورة آل عمران : ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون - ٩٢ ﴾ فالانفاق هو العلة لنوال البر . ويقول تعالى في سورة النساء : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما - ٣١ ﴾ . فاجتناب الكبائر هو علة لتكفير السيئات .

ولقد كان الحديث الشريف أيضا مصدرا من المصادر غير المباشرة للتعليل في البيئة الإسلامية ، فكثير من الأحاديث الشريفة جاء على صورة قضية شرطية المقدم فيها علة للتالي . عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال : (قال رسول الله ﷺ من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه) (٨) . (فتاب) الأولى فعل الشرط وهي العلة ، و (تاب) الثانية هي جواب الشرط أي المعلوم . وعن عمر رضي

(٨) الإمام محيي الدين أبوزكريا : رياض الصالحين ط ٣ صفحة ٩ .

الله تعالى عنه أنه قال : (سمعت رسول الله ﷺ يقول لو إنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير ، تغدو خماصا وتروح بطانا) . رواه الترمذى (٩) .
وهي أيضا قضية شرعية المقدم فيها علة للتالى .

فهناك آيات كثيرة جدا وأحاديث ليست بالعدد الهين تظهر فيها فكرة العلية واضحة جلية بحيث نستطيع القول إن فكرة العلية فى القرآن والحديث فى حاجة إلى دراسة مستقلة لأنها بداية اليقظة للعقل الإسلامى . فإذا جمعنا الآيات الكريمة إلى جانب الأحاديث الشريفة التى ظهرت فيها فكرة العلية - على كثرتها - وكيف أن المسلمين كانوا يرددونها فى المناسبات المختلفة سواء فى التلاوة أو الاستشهاد أو التفسير أو التشريع ، لتبين لنا كيف أن الإسلام ساعد على وجود حياة عقلية تهتم بالتعليل اهتماما واضحا حتى بات التعليل جزءا من نسيج الفكر الإسلامى . حقا لم يكن التعليل عند المسلمين الأوائل مطلباً عقلياً مستقلاً قائماً بذاته كما كان عند اليونان ، ولكنه كان نشاطاً ذهنياً يمارسه العقل تلقائياً مما ساعد بعد ذلك على نشأة التعليل - كمصطلح مستقل - فى البيئة الإسلامية كلها بما فى ذلك الكوفة عندما دعت الضرورة إلى ذلك .

غير أن من أهم العوامل المباشرة التى ساعدت على وجود التعليل بالكوفة نشأة ثلاث من أئمة العلماء الذين اهتموا بالتعليل بها ، أولهم الرئاسى الذى كان يعاصر الهراء (- ١٩٠ هـ) وكان من رؤساء الشيعة ، ومعروف مدى تعلق الشيعة بالتأويل أحد وسائل التعليل اللغوى . فلاغربة إذن أن ينتقل هذا المبحث إلى اللغة ، خاصة أن الرئاسى هو المؤسس للمباحث اللغوية فى الكوفة .

أما ثانى علماء الكوفة فهو أبوحنيفة النعمان (- ١٥٠ هـ) صاحب القياس

الفقهى ، أحد وسائل التعليل أيضا ، وهو أول من أدخل هذا المبحث فى العالم الإسلامى ، فليس هناك ما يمنع من انتقال هذا المبحث من الفقه إلى الدرس اللغوى بالكوفة لاستخدامه فى التعليل ، خاصة أنه لم يكن هناك هذا الفصل الحاد الذى نراه بين العلوم فى أيامنا هذه ، فلقد كان المسجد الجامع بالكوفة حقلا خصبا للتأثير والتأثر بين الفرق المختلفة .

أما ثالث علماء الكوفة فهو الكندى الفيلسوف (- ١٨٥ هـ) وهو أول من تفلسف فى العالم الإسلامى على طريقة اليونان ، ولقد اهتم بالتعليل حتى أنه ألف فيه رسالة إلى المأمون أسماها « العلة والمعلول » بالإضافة إلى كتبه الفلسفية العديدة ومنها « كتاب الكندى إلى المعتصم بالله فى الفلسفة الأولى » الذى اهتم بالتعليل أيضاً (١٠) . وليس هناك مانع بطبيعة الحال أن يطلع علماء اللغة بالكوفة على هذه الكتب طالما أن العلم كان ممتزجا فى عصوره الأولى .

فإذا أضفنا إلى كل ذلك قرب الكوفة من البصرة ، وأن أساتذة الدرس اللغوى بالكوفة مثل الرؤاسى ، ومعاذ والكسائى تعلموا على علماء البصرة الذين مارسوا التعليل فعلا على النحو الذى سوف نراه ، كان من السهل علينا أن نضع أيدينا على مسالك التعليل اللغوى إلى علماء الكوفة .

والتعليل اللغوى يهتم أساسا بالحالات الإعرابية لأواخر الكلمات ، إلى جانب كثير من الظواهر اللغوية الأخرى كحذف بعض حروف الكلمة ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير صيغة الكلمة وغير ذلك من الظواهر التى ستبين أثناء البحث .

(١٠) الكندى : انظر كتاب الكندى إلى المعتصم بالله فى الفلسفة الأولى حققه د . أحمد فؤاد الأهوانى حيث يتحدث عن عدم إمكان أن يكون الشيء علة كونه ذاته ، وأنه لا يمكن أن يكون علة ومعلولا فى وقت واحد (ص ١٠٠) لم يتحدث فى موضع آخر عن قدم العلة عن المعلول وأن للأشياء جميعا علة أولى غير مجانسة ص ١٢٠ ، ١٢١ .

وأول من أشار إلى التعليل من علماء العربية القدماء ، الخليل بن أحمد (- ١٧٥ هـ) الذى أجاب أحد رفاقه حين سألته يوماً عن مصدر تعليلاته ، هل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه ؟ ، فأجاب الخليل : « إن العرب نطقت على سجيئها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها . واعتلت أنا بما عندى أنه علة لما علمته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمس ، وإن تكن هناك علة له ، فمثلنى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة . فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شئ منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا سنحت لـ وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك لليلة التمر ذكرها هذا الذى دخل الدار . وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة . إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيرى علة لما علمته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليات بها » (١١) .

جاء بعد الخليل علماء آخرون اهتموا أيضاً بالتعليل وتناولوه من زوايا مختلفة ، فقد اهتم الدينورى (- ٢٨٩ هـ) بوضع أقسام للتعليل حيث قسمه إلى قسمين ، الأول : « علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم » والثانى : « علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم » (١٢) . ولقد حذا السراج بعد ذلك (- ٣١٦ هـ) حذو الدينورى فقسم التعليل إلى ضربين : « ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ، وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول

(١١) الزجاجى (أبو القاسم) : الايضاح فى علل النحو ، حققه د. مازن المبارك ٦٥ - ٦٦ .

(١٢) جلال الدين السيوطى : الاقتراح فى علم أصول النحو ط ١ ص ١١٥ .

منصوبا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب (١٣) . ثم جاء الزجاجي بعد ذلك (- ٣٣٨ هـ) ليهتم بخصائص التعليل حيث يقول : « إن علل النحو ليست موجبة ، وإنما هي مستتبطة أوضاعا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق » . ثم قسمها بعد ذلك إلى علل تعليمية وأخرى قياسية وثالثة جدلية (١٤) . ثم جاء ابن جني (- ٣٩٥ هـ) الذي اهتم بالتعليل اهتماما كبيرا وأفرد له فصولا عديدة في كتابة الخصائص ، وأقام نظريته في التعليل على أساس أن نطق العرب اتخذ لنفسه أيسر السبل بحيث يهرب من الثقل إلى الخفة حتى إن جميع علل النحويين موافقة للطباع ، ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به (١٥) .

جاء بعد ذلك ابن مضاء القرطبي (- ٥٩٢ هـ) حيث هاجم تسلسل العلل حين قال : « وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا : قام زيد ، لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع . فيقول ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر » (١٦) .

أتى العصر الحديث فكان له مع التعليل شأن آخر ، فلأول مرة منذ بانيني Panini عالم اللغة الهندي يظهر اتجاه جديد في دراسة اللغة يعزف عن استخدام التعليل . ويعزى هذا الاتجاه إلى الوصفيين بزعامة دي سومير ، ومن بعده بلومفيلد ، فقد اتهم الوصفيون النحو التقليدي بأنه « يهتم أساساً بمعرفة العلة . والسؤال الذي

(١٣) السابق ١١٨ .

(١٤) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ٦٤ .

(١٥) ابن جني : الخصائص . انظر على سبيل المثال ٤٨/١ - ٥٤ - ٨٧ - ٨٨ - ١٤٥ - ٢٣٧ .

(١٦) ابن مضاء : الرد على النحاة الطيبة الثانية ١٣٠

يشغل أصحابه دائما هو : لم كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك ؟ والاهتمام بالتعليل كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي . أما الوصفى فهمه الوحيد هو أن يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليه الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية (١٧) . ومع ذلك فسوف نرى أن الوصفين اضطرروا للتعليل - وإن كان فى نطاق ضيق جدا - وذلك فى مجال التغيرات الصوتية فيما أسموه بالصوغ القياسى analogic creation (١٨) .

وأخيرا ظهر اتجاه جديد يزعمه العالم الأمريكى ناعوم تشومسكى ارتد فيه أصحابه إلى التعليلات العقلية ، فاستخدم العديد من وسائل التعليل بما أسماه « البنية العميقة » deep structure (١٩) وهو ما يشبه الفروض العقلية لدينا ، ومثل استخدامه لفكرة « المجال المؤثر » وهى أن الكلمة قد تقع فى مجال تأثير كلمة أخرى in the scope of (٢٠) وهو ما يشبه فكرة العمل فى النحو العربى .

على أى حال فلقد انعكس الاتجاه اللاتعليلى non-causal على معظم علماء العربية المحدثين ، الذين اتخذوا من المنهج الوصفى سبيلا إلى دراسة اللغة (٢١)

(١٧) د . عبد الرأجى النحو العربى والدرس الحديث ٤٦ .

(١٨) انظر . L. Bloomfield : Language, 275 .

(١٩) د . عبد الرأجى : النحو العربى ١٢٨ .

(٢٠) السابق ١٥٠ .

(٢١) من هؤلاء العلماء :

- الدكتور عبد الرحمن أبوب : فى كتابه دراسات نقدية .

(د . حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنىوى ١٩٦٩).

- د . محمود السمران : فى كتابه علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ٢٢٥ .

- د . تمام حسان : فى كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٤ - ٤٦ .

وإن بقي الاتجاه التعليلي راسخ الجذور متمثلاً في سيل من المؤلفات النحوية التي قامت جميعها على التعليل .

ولقد حذا الدكتور مازن المبارك حذو المحدثين في إنكار التعليل اللغوي ، واهتم به اهتماماً خاصاً . فأفرد له باباً كاملاً من كتابه المكون من بابين اثنين واسمه « النحو العربي - العلة النحوية نشأتها وتطورها » . وربما كان أول علماء العربية الذين يضعون تعريفاً للتعليل حيث يقول « العلة في النحو فهي - على ما نرى - الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم . أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة » (٢٢) . وقد رفض التعليل النحوي حيث اعتبره أحد الأضرار الثقيلة التي تسربت للنحو مع القياس وفكرة العامل (٢٣) .

غير أن الذي دعاه إلى رفض العلة النحوية ، هو أن حجج النحو عنده ليست موجبة كحجج الفقه ، بل هي مستنبطة من النصوص الدائمة التغير (٢٤) . فالذين قالوا بتوقيف العلل إنما قالوا ذلك لأنهم اعتقدوا أن اللغة توقيفية ، ومن وضع واضح حكيم ، ولكن من الذي يضمن لنا أن نصل إلى الحقيقة ؟ وما يمنع مادماً نحن المتلمسين للحكمة أن نضل ؟ وما يمنع مادماً نحن الباحثين عن العلة والذاكرين لها أن تأتي منها بالمدخول والمتسمع فيه وماليس في غاية الوثاقة ؟ (٢٥) .

والحقيقة أنه اعتراض وجيه ، فقد لخص الدكتور مازن المبارك في هذين السطرين

(٢٢) د . مازن المبارك : النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ٩٠ .

(٢٣) السابق ٨٤ .

(٢٤) السابق ٨٦ .

(٢٥) السابق ٨٨ .

لب مشكلة المعرفة التي حيرت الفلاسفة القدماء وانقسموا فيها إلى عقليين وتجريبيين، ثم جاء علماء المناهج بعد ذلك واختصوا كل طائفة من العلوم بمنهج من منهجي المعرفة ، فجعلوا المنهج العقلي للعلوم الصورية التي تهتم بصورة الفكر دون مادته مثل الرياضة والمنطق ، وجعلوا المنهج التجريبي للعلوم الفيزيائية والإنسانية . هذا ويبدو أن الدكتور مازن المبارك اعتقد أن التعليلات اللغوية عقلية كلها ، ولذلك رفضها جميعا ولم يستبق منها الا ما يصلح لتعليم اللغة (٢٦) .

لذلك فإن لنا هدفين رئيسيين في هذا البحث هما :

الهدف الأول : الاجابة عن السؤال التالي :

هل كان الكوفيون معلمين في كل دراستهم للغة ؟ فإذا لم يكونوا كذلك ، علينا أن نحدد تلك الجوانب التي لم يتعللوا فيها . مستبعدين منها ما لحقها من شبهة التعليل إن كانت هناك شبهة .

الهدف الثاني : أما الجوانب التي تعللوا فيها ، فعلينا أن نحدد وسائلهم التي استخدموها في تعليلاتهم ، ثم نصنفها تصنيفا منهجيا بوضع كل فئة من تلك الوسائل - من أجل تقييمها - تحت نوع من أنواع التفكير الانساني مسترشدين بنظرية المعرفة عند المحدثين .

ونظرا لأن أئمة الكوفيين قد تلمعوا على يد علماء البصرة ، فمن الواجب إذن دراسة مدى اقتراب هذه الوسائل من مثيلتها عند البصريين وبالتحديد كما نجدها عند سيبويه وصحبه في « الكتاب » إذ أنه صاحب أقرب وأقدم أثر نحوي للكوفيين ، مع متابعة تطور العلاقة بين الفريقين كما تمثلت في كتاب الإنصاف لكمال الدين الأنباري .

أما عن مصادر البحث الأساسية ، فلم تصادفني سوى الصعوبات المعتادة في

الحصول عليها ، إلا إن اثنين من هذه المصادر لا يسهما شيء من الشك في نسبتها إلى صاحبيهما وهما كتاب الفصيح المنسوب لشعلب ، وكتاب مائلحن فيه العامة المنسوب للكسائي . ورغم أن الشك في نسبتها ضعيف ، إلا إنني لم أعتمد عليهما اعتماداً يذكر في البحث . وعلى أى حال فإن عددهما ضئيل نسبياً إذا قيس بالمصادر الموثوق بها مثل كتاب معاني القرآن ، والمنقوص والممدود ، والأيام والليالي والشهور وهي للفراء (- ٢٠٧ هـ) . وإصلاح المنطق والإبدال وهما ليعقوب بن السكيت (- ٢٤٤ هـ) . ومجالس شعلب (٢٩ هـ) لشعلب . والأضداد في اللغة ، والمذكر والمؤنث وهما لأبي بكر بن الأنباري (- ٣٢٨ هـ) ومقاييس اللغة والاتباع والمزاوجة وكتساب الفرق وضم الخطأ في الشعر والصاحبي وجميعها لأحمد بن فارس (- ٣٩٥ هـ) .

كما استعنت بطائفة أخرى من المراجع لاستكمال الصورة العامة للدرس اللغوي عند الكوفيين ومحاولة تعويض ما فقد من مصادرهم . ومن أهم هذه المراجع مجالس العلماء والإيضاح في علل النحو وكلاهما للزجاجي (- ٣٤٠ هـ) ، والخصائص لابن جنى (- ٣٩٥ هـ) ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (- ٥٧٧ هـ) والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للمكبري (- ٦١٦ هـ) والإقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (- ٩١١ هـ) ، وغير ذلك مما هو مبين بهوامش البحث .

كما استخدمت بعض الكتب الفلسفية من كتب التراث مثل كتاب الطبيعة لأرسطو والإشارات والتنبيهات لابن سينا وتهافت الفلاسفة للغزالي لاتصال موضوع البحث بالفلسفة اتصالاً وثيقاً .

وغير كتب المحدثين سواء في اللغة أو في غيرها فقد استخدمت العديد منها واستفدت منها كثيراً ، وهي جميعاً مذكورة في مواضعها من البحث .

وأما عن صعوبات البحث فتتلخص فى كيفية وضع الخطة ؟ فقد كان من الممكن أن اختار أحد تقسيمات القدماء للعلة وأجعلها أبوابا وفصولا ثم أوزع عليها تعليقات الكوفيين ، ولكنى عزفت عن ذلك لأن البحث سيأتى فى هذه الحالة منظورا إليه بأعين القدماء وترداداً لوجهة نظرهم . فقررت أن أخوض تجربة جديدة ، وهى أن أفحص تعليقات الكوفيين فى ضوء مقياس نقدى جديد وهو نظرية المعرفة عند المحدثين ، ولذلك اضطررت إلى الخوض فى كتب الفلسفة والمنطق ومناهج البحث حتى أتمكن من وضع المعيار النقدى الذى سأقيم التحليل على أساسه . ولقد استغرقت منى هذه الكتب جهدا شاقا .

ولقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .
ففى المقدمة أوضحت كيف بدأ التعليل عند الخليل ، وكيف تطورت اتجاهاته حتى انتهى الى عصرنا الراهن ، ثم حددت الهدف من الدراسة .
وبالنسبة للتمهيد ، فقد خصصته لإجراء الدراسة التى سيتم على أساسها تحديد المعايير اللازمة لتصنيف وسائل التعليل - كما ألمحت - مع تقييم هذه المعايير طبقا لما انتهت إليه نظرية المعرفة عند المحدثين .

أما الباب الأول فقد خصصته للدرس الوصفى عند الكوفيين حيث وجدت عندهم قدرا هاما من الدرس لا يدخل - فى نظرى - فى نطاق التعليل . فالفصل الأول خصصته « للسمع » وبينت كيف يتشابه السمع مع التعليل ، وفندت هذا التشابه ، وبذا يقع السمع فى نطاق المنهج الوصفى . أما الفصل الثانى فقد خصصته « للتجريد » وبينت أيضا كيف يتشابه « التجريد » مع التعليل ، وفندت هذا التشابه ، وبذا يقع هذا المبحث فى نطاق المنهج الوصفى كذلك .

وأما البابين الثانى والثالث ، فقد تناولت فيهما وسائل التعليل عند الكوفيين حيث أصبح التعليل أكثر وضوحا وإنفصل تماما عن الوصف ، فخصصت الباب الثانى

لوسائل التعليقات غير العقلية . - أى التجريبية - والباب الثالث لوسائل التعليقات العقلية . ولقد وزعت مسائل البحث على مستويات الدرس اللغوى وهى : الأصوات - الصرف - النحو - الدلالة حتى تصبح الدراسة أكثر وضوحا . وسوف يلاحظ القارئ أن بعض هذه المسائل يمكن دراستها فى أكثر من مستوى وهذا شىء طبيعى طالما أن الظاهرة اللغوية كيان عضوى واحد ، وتوزعها على مستويات الدرس الأربع ، ماهى إلا وسيلة لتبسيطها بغية دراستها بأكبر درجة من الوضوح .

أما عن منهج البحث ، فقد اخترت المنهج الوصفى التحليلى لمناسبته لموضوع البحث . ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث يقع فى نطاق فلسفة العلوم . أى إنه بحث فى المنهج ، وهو نطاق نفتقر إليه كثيرا .

ويسعدنى أخيراً أن أقدم عميق شكرى وامتنانى إلى أساتذتى الأفاضل الذين كان لهم الفضل فى مساعدتى وتوجيهى فى هذا البحث الذى كان مقدما لنيل درجة الدكتوراه بكلية آداب جامعة الاسكندرية حيث حصلت عليها بمرتبة الشرف الثانية ، وهم : الأستاذ الدكتور عبدالمجيد عابدين رحمه الله ، والأستاذ الدكتور عبد الرأجى والأستاذ الدكتور حلمى خليل . كما لا يفوتنى أن أوجه عظيم شكرى وتقديرى للجنة المناقشة التى كانت مكونة من السادة :

الأستاذ الدكتور عبد الرأجى رئيسا ومشرفا

الأستاذ الدكتور طاهر حمودة عضوا

الأستاذ الدكتور البدراوى زهران عضوا

فقد انتفعت كثيرا من توجيهاتهم وآرائهم التى عرضت فى المناقشة .

جلال شمس الدين

الاسكندرية سبتمبر ١٩٩٤

التمهيد

قلنا فى المقدمة إن هدفنا هو تحديد الجوانب التى لم يتعلل الكوفيون فيها ، مع استبعاد ما لحقها من شبهة التعليل . وتحديد الجوانب التى تعللوا فيها ، مع جمع وسائلهم التى استخدموها فى التعليل ، ثم تصنيف هذه الوسائل وتقسيمها تبعا لأنواع التفكير الإنسانى وطبقا لنظرية المعرفة الحديثة .

والواقع إن التعليل يعتمد على « المعرفة » إلى حد كبير ، إذ لا توجد وسيلة من وسائل التعليل إلا وتعتمد على وسيلة من وسائل المعرفة . ولكن وسائل المعرفة متعددة - وإن كان فى الإمكان حصر أغلبها - لذلك فتحسن نتوقع أن يكون لدينا صنوف من وسائل التعليل بقدر ما لدينا من وسائل المعارف ، وسيكون من السهل علينا أن نقيم وسائل التعليلات هذه إذا استطعنا أن نقيم ما يقابلها من وسائل المعارف . فمثلا :

وسيلة التعليل س ١	تعتمد على وسيلة المعرفة ص ١
وسيلة التعليل س ٢	تعتمد على وسيلة المعرفة ص ٢
وسيلة التعليل س ٣	تعتمد على وسيلة المعرفة ص ٣

لذلك نختبر وسائل المعرفة ص ١ ، ص ٢ ، ص ٣ .. ، فإذا قلنا وسيلة المعرفة ص ١ مثلا ، قلنا كذلك وسيلة التعليل س ١ المعتمدة عليها . ولو رفضنا وسيلة المعرفة ص ٢ مثلا رفضنا كذلك وسيلة التعليل س ٢ المعتمدة عليها .. وهكذا .

فإذا رجعنا إلى مبحث المعرفة ، وجدنا أن المعارف تنقسم بالنسبة إلى وسائلها إلى قسمين رئيسيين هما : المعارف العقلية التى تتوصل إليها بالعقل ، والمعارف التجريبية التى تتوصل إليها بالتجربة ، لذلك سوف نقسم تعليلات الكوفيين إلى تعليلات عقلية قائمة على وسائل المعرفة العقلية ، وأخرى تجريبية قائمة على وسائل المعرفة

التجريبية (١) .

أ) وسائل المعرفة العقلية :

المعارف العقلية هي تلك التي من قبيل معرفة أن الكل أكبر من الجزء ، وأن النقطة أصغر جزء من المستقيم ، وأن وجه الشبه يبيح لى نقل الحكم إلى الشبه ، وأن المساويان لثالث متساويان وهكذا .

وكل هذه المعارف يتوصّل إليها بالعقل . وأهم وسائل هذه المعرفة هي :

١ - الفروض العقلية :

هي حلول وتفسيرات لما يواجه الباحث من مشكلات ، فيضعها لكي يعلل بها ما يحدث أمامه من ظواهر ، ومصدرها هو عقل الباحث وتخيله وتعتبر هذه الفروض تفسيرات مؤقتة للظاهرة العلمية .

ومن الجدير بالذكر أن المنهج العلمي الحديث ، لا يعارض هذه الفروض التي يستنبطها العقل استنباطاً ، ولكنه يضع لها شروطاً لكي تكون مقبولة علمياً . ويقول الدكتور توفيق الطويل « وللفروض العلمية شروط تحد من جموح الخيال الذي يمكن من وضعها ، من أظهر هذه الشروط ، أن يقوم الفرض على الملاحظة والتجربة حتى لا يكون مجرد تكهن أوحى به خيال شارد » . ومن الشروط الواجب مراعاتها أيضاً في الفرض العلمي « أن يكون من الميسور التثبت من صوابه أو خطئه بالخبرة الحسية وحدها ، لأن كل ما لا يدخل في نطاق هذه الخبرة يتمحّم استبعاده من مجال البحث العلمي » (٢) .

(١) هناك وسائل أخرى للمعرفة مثل المعرفة الصوفية ، والمعرفة الحسية ، والمعرفة الذهنية . ولكن هذه الوسائل لا تدخل في نطاق المعرفة العلمية لأنها ذاتية لا يمكن للآخرين أن يتثبتوا من صدقها بإحضارها للمعايير العلمية .

(٢) د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ١٦٦ .

وسوف نرى - فيما بعد - أن الكوفيين - والبصريين كذلك - استخدموا عددا من الفروض العقلية في تعليلاتهم ولكن بعضها كانت مفتقرة إلى إمكانية الثبوت من مدى صدقها بالرجوع إلى الواقع ، مما يحتم رفضها .

٢ - القياس البرهاني syllogism

وفي هذا النوع من المعرفة يقوم العقل باستنباط نتيجة من مقدمتين سابقتين عليها . إذ يمكننا العقل أن يستخلص من شيء نعرفه معرفة يقينية ، نتائج تلزم عنه ، ومعيار الصدق في هذا الاستدلال هو مدى اتساق النتائج مع المقدمات ، غير أن الاستدلال هنا لا يعطينا علما جديدا طالما أن النتيجة التي تستصل إليها متضمنة في المقدمات أصلا . لذلك فقد اعتبر النقاد هذا الاستدلال عقيما (٣) . وعلى ذلك فإن التعليلات المرتكزة على هذا النوع من المعرفة تكون عقيمة هي الأخرى .

وقد استخدم الكوفيون القياس البرهاني وسيلة من وسائل تعليلاتهم وإن جاء نادرا لديهم .

٣ - القياس التمثيلي :

وأقدم صورة لهذا القياس هي تلك التي تركها لنا أرسطو حيث عرفه بأنه : انتقال من جزئى إلى جزئى نحكم على أحدهما بحكم الآخر لشبه يلوح ، (٤) ويشكون هذا القياس من أربعة أركان هي :

جزئى - جزئى آخر - شبه يلوح - حكم

(٣) د . زكى نجيب محمود المنطق الوضعى ٢٧٠/١ - ٢٧١ .

د . توفيق الطويل أسس الفلسفة ١٤٣ .

(٤) د . على سامى النشار المنطق الصورى ٣٥٩ .

ولقد اعتبر أرسطو هذا القياس ظنيا (٥) ونقطة الضعف في هذا القياس أن العقل لا بد أن يلجأ للافتراض لكي يوجد وجه شبه بين المقيس عليه والمقيس . بالإضافة إلى ذلك فإن ما أراه أنا وجه شبه كاف لنقل الحكم من جزئى إلى آخر ، قد لا يراه غيرى كذلك ، مما سترتب عليه - لامحالة - أن يكون لدينا من أوجه الشبه بقدر ما لدينا من العقول ، وهنا تتعدد الأحكام بحيث يتحول القياس التمثيلى فى النهاية إلى وسيلة للاستدلال غير محسوبة النتائج .

هذا ويبدو أن علماء الأصول - سواء الفقه أو الكلام - قد فطنوا إلى ما فى هذا القياس من الظن فأنشأوا أقيسة أخرى خاصة بهم أهمها ما أطلق عليه « قياس الغائب على الشاهد » ويسمى أحيانا القياس الأصولى حيث انتقل إلى علماء اللغة وعرف عندهم بقياس العلة أو الإحالة أو الظن أو المناسبة وقد استخدموه ليعمل جنباً إلى جنب مع القياس التمثيلى الأرسطى الذى سموه بقياس الشبه (٦) .

ويمتاز هذا القياس على قياس التمثيل الأرسطى (قياس الشبه) بأن القرع يحمل على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل ، ومثال ذلك من اللغة حمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب بعلة اعتوار المعانى على الفعل كما هى بالنسبة للاسم ، فوجب إعراب الفعل كما وجب إعراب الاسم (٧) ، بالرغم من أن إعراب المضارع يرجع فى حقيقة الأمر إلى الاستقراء لا القياس ، وأنه ليس فى حاجة إلى نقل الحكم .

ومع ذلك فقد وجّه القدماء نقدهم لهذا القياس ، فهو فى نظر ابن سينا « ضعيف »

(٥) السابق نفس الصفحة .

(٦) انظر السيوطى : الاقتراح ١٤٤ - ١٤٥ .

(٧) السابق ١٤٤ .

ومهما اتخذوا من الوسائل التى ينبغى أن تتبع لكى تؤدى إلى دقة القياس التمثيل من الطرد والعكس والسبر والتقسيم ، فكما يقول شارح بن سينا نصير الدين الطوسى : «ولو سلم الجميع [أى هذه الوسائل] لما أفاد اليقين أيضا ، لأن الجامع ربما يكون علة للمحكم فى الأصل لكونه أصلا دون الفرع ، (٨) .

ولقد وجه المحدثون نقدهم أيضا لهذا القياس ؛ إذ رغم أن القياس الأصولى يقوم على قانون العملية وقانون اطراد الحوادث فإنه مازال « لا يفيد اليقين ، لأن أقوى أنواع هذا القياس هو الجمع بالعلة ، والجمع بالعلة لا يصل بالقائس إلى درجة اليقين » (٩) . فالقياس التمثيلى إذن - سواء كان قياس شبه أو قياس علة - لا يفيد إلا الظن . وسوف نرى أن الكوفيين استخدموا هذه الوسيلة فى التعليل اللغوى .

هذا موزع للمعارف العقلية ، فليس من الغريب إذن أن وجد فلاسفة أنكروا هذه الوسائل فى المعرفة ، وكان رائدهم روجر بيكون (- ١٢٩٢ م) ثم تلاه فرنسيس بيكون (- ١٦٢٦ م) الذى هاجم المنطق الأرسطى وشرع فى بناء منطق جديد أو أرجانون جديد يحل محل الأورجانون القديم حيث أنشأ منهج الاستقراء ، فمهد بيكون بذلك لا بستمولوجيا جديدة تقوم على التجربة .

ب (وسائل المعرفة التجريبية :

المعرفة التجريبية هى تلك المعرفة التى نحصل عليها من تجاربنا واستقراءاتنا للظواهر المختلفة سواء فى الحياة العادية أو فى المعمل لكى نتوصل إلى علل تلك الظواهر أو العلاقات بينها . وأما عن وسائلها فهى الحس والعقل معا ؛ فالحس يلاحظ الظواهر ، والعقل يربط بينها ، على خلاف المعارف العقلية التى تقوم على العقل فقط .

(٨) ابن سينا : الاشارات والتنبيهات تحقيق د . سليمان دنيا ٤١٩/١ - ٤٢١ .

(٩) د . على سامى النشار : منهج البحث عند مفكرى الإسلام ١٣٢ - ١٣٣ .

والحقيقة أن الفلسفة في العصر الحديث قد تميزت بالاهتمام بفكرة العلية اهتماما ملحوظا ، بل لقد تفرد بعض الفلاسفة بمباحثهم في العلية مثل فرنسيس بيكون كما سبق أن ألمحنا .

ويتكون منهجه من جانبين ؛ جانب سلبي ويتمثل في تطهير العقل من الأوهام بشتى صورها ، وجانب ايجابي ويتمثل في ملاحظة الظواهر للربط بينها . فالظواهر التي تدور مع بعضها وجودا وعندما تكون إحداها علة للأخرى . وهذا هو أساس المنهج التجريبي الذي انحدر إلى جون استيوارت مل بعد ذلك (- ١٨٧٣ م) حيث صاغه صياغة أكثر دقة (١٠) . وقد سُمي هذا المنهج بالاستقراء induction .

ورغم وجود فلاسفة مثل ديفيد هيوم (- ١٧٧٦ م) رفضوا وجود علاقة عقلية بين العلة والمعلول ، إلا أنهم لم يرفضوها كلية ، بل أرجعوها إلى عادة ذهنية custom أو اعتقاد belief (١١) .

وأيا كان الأمر ، فهناك مدارس وقفت من المعرفة موقفا أدى بها إلى رفض التعليل . ولقد تمثل هذا الاتجاه أولا عند أوجست كونت (- ١٨٥٧ م) إمام الوضعية النقدية الحديثة ، ثم ظهر بعد ذلك عند الوصفيين والبنويين . والحقيقة أن وجه الشبه كبير جداً بين الوضعيين من جهة والوصفيين والبنويين من جهة أخرى بحيث يمكن القول إن الذي بشر بالمنهج الوصفي ثم البنوي هو أوجست كونت

(١٠) د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ١٨٨ - ١٩٣ ، ١٦٧ وما بعدها .

د . علي سامي النشار : المتعلق الصوري ٥٥ .

(١١) د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ٣٥٧ وانظر كذلك :

Easa Ikonen : Causality in Linguistic Theory, p. 43 - 45 .

ومن المعروف أن الغزالي قد سبق هيوم في اعتبار العلاقة بين العلة والمعلول علاقة تساقف . انظر لأبي

حامد الغزالي : تهافت الفلاسفة تحقيق د . سليمان دنيا المسألة ١٧ ص ٢٣٩ .

وليس دى سوسير (- ١٩١٣ م) ، خاصة أن أوجست كونت قد اتخذ المنهج الوصفى أساسا له قبل دى سوسير . فلقد رفض كونت - مثل دى سوسير فيما بعد - التعليل ، ولقد رفضه ليس فقط فى مجال الميتافيزيقا ، بل وفى مجال الفيزيقا المحسوسة أيضا التى تقع فى حدود التجربة البشرية . فلقد لاحظ الوضعيون « أن كل شئ وراء المعرفة الوضعية التجريبية ليس فى مقدور العقل البشرى أن يدركه لأن مجال التفكير العقلى الصحيح إنما هو الحقائق وقوانينها والظواهر والعلاقات الثابتة التى تربط بعضها ببعض الآخر » (١٢) .

وهذا يعنى أن الوضعيين أحلوا العلاقات القائمة بين الظواهر محل العلل ومعلولاتها ، فلقد كان البحث فى العلل - فى نظر كونت - من سمات المرحلة اللاهوتية ، ثم المرحلة الميتافيزيقية . أما فى المرحلة الثالثة والأخيرة ، وهى المرحلة الواقعية ، فإن العقل « يعدل عن البحث فى أصل الكون ومصيره وعمله الخفيه ، ويهتم بمعرفة الظواهر وكشف قوانينها . وبهذا يستغنى عن العلل بوضع القوانين ، أى العلاقات المطردة بين الظواهر وقيمها على أساس من المشاهدة ، لا من الخيال ولا من الاستدلال . وبهذا يهتم العلم بالإجابة عن السؤال : كيف حدث وليس عن السؤال لماذا حدث » (١٣) . وسوف نرى فى هذا البحث أن الكوفيين قد ساروا على هذا النهج فى قطاع كبير من درسهـم اللغوى ، فلم يعللوا للظواهر اللغوية ، وإنما اكتفوا إما بإسناد ماسمعهـم إلى العرب ، أو الاقتصار على وصف التركيب اللغوى مع تحديد الشروط المصاحبة له .

فإذا جئنا للبنويين وعلى رأسهم ليفى اشتراوس ، وجدناه يتجاهل التعليل ويعرف

(١٢) د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ٢٦٨ - وبالنسبة للمذهب البنىوى أنظر للدكتور زكريا إبراهيم : مشكلة البنية .

(١٣) د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ٢٦٩ .

البنية قائلا : « البنية تحمل - أولا وقبل كل شيء - طابع النسق أو النظام . فالبنية تتألف من عناصر يكون من شأن أى تحول يعرض للواحد منها ، أن يحدث تحولا فى باقى العناصر الأخرى » (١٤) .

غير أن هذا التعريف لا يعنى بتعريفنا البنية تعريفا كاملا ، إذ لابد من أخذ العلاقات التى تربط بين العناصر فى الاعتبار ، فكافة الظواهر الاجتماعية عند اشتراص تعبر بلغة خاصة عن شىء مشترك بينها جميعا . « وليس هذا الشىء المشترك على وجه التحديد سوى البنية . أعنى تلك العلاقات الثابتة القائمة بين حدود متنوعة تنوعا لاحصر له . أما عن هذه الحدود ، فإنها ليست سوى الظواهر التجريبية نفسها » (١٤)

نخلص من كل ذلك أن البنية هى مجموعة من العناصر التى تربط العلاقات بينها بحيث إذا تغير عنصر من هذه العناصر أو علاقة من هذه العلاقات تعرضت العناصر أو العلاقات الأخرى للتغيير .

ولنعرب مثلا لبنية من البنيات التى يعتيها البنيويون ، ولتكن من البنيات اللغوية لنرى المقصود بهذا التعريف ، فالجملة الآتية :

الأطفال يجتهدون للتعبير عن ذواتهم

لها بنية تتكون من جملة عناصر يسمى كل عنصر منها (كلمة) ، وهى اسم أو فعل أو حرف ... إلخ ، وترتبط هذه الكلمات فيما بينها بعدة علاقات منها المطابقة فى الجنس أو النوع أو العدد أو التعريف أو التكثير ، ومنها علاقات الترتيب . فلو تغيرت إحدى الكلمات ولتكن الكلمة الأولى مثلا وأصبحت (الطفل) أى تغيرت من الجمع إلى الأفراد ، تغيرت باقى الكلمات وأصبحت الجملة كما يلي :

الطفل يجتهد للتعبير عن ذاته

ولو تغير الترتيب مثلاً وجاءت كلمة (يجتهدون) قبل كلمة (الأطفال) لحذفت الواو والنون من كلمة (يجتهدون) لأنه في هذه الحالة لا مطابقة بين الفعل والفاعل وأصبحت الجملة كما يلي :

يجتهد الأطفال للتعبير عن ذواتهم

أى أن كل جملة تتكون من عناصر مترابطة بمجموعة من العلاقات بحيث لو حدث وتحول أى عنصر أو علاقة من هذه العناصر والعلاقات ، لحدث تحول مناسب فى باقى العناصر والعلاقات دون أن يكون للعلية مدخل فى هذه التحولات فى نظر الهنويين .

ومن المدارس الفلسفية التى ربما لم ترفض التعليل وإنما أهملته إهمالاً يكاد يكون تاماً ، تلك التى تقوم على أساس من المضاهاة بين اللغة والعالم ، فلقد انطلقت فلسفة ، فنجشتاين الإستمولوجية هو وأصحاب الوضعية المنطقية ، من النظر إلى اللغة نظرة تصويرية . إذ أن هناك فى نظرهم موازاة بين العالم واللغة . وبذلك لا تكون اللغة إلا تصويراً للعالم الخارجى . ولما كان العالم الخارجى ينحل إلى وقائع بسيطة تسمى وقائع ذرية مثل وجود قلم ما على المنضدة ، فإن اللغة تنقسم بدورها إلى قضايا بسيطة تقابل هذه الوقائع تسمى قضايا ذرية مثل قولنا فى الواقعة السابقة : القلم فوق المنضدة . وأما عن معيار الصدق هنا فهو مدى مطابقة اللغة للوجود . فهى تقبل مثل القضية السابقة إذا كان هناك حقاً قلم على المنضدة أو كان فى الإمكان أن يوجد مثل هذا القلم . أما إذا لم يحدث مثل هذه الواقعة أو حتى استحال حدوثها فالقضية كاذبة (١٥) . ونحن نستطيع أن نستخلص هذه الوسيلة من وسائل المعرفة القائمة

(١٥) الوضعية المنطقية - وأحياناً تسمى التجريبية المنطقية - خلاف الوضعية النقدية لاوجست كونت

- ومن أساتذتها برتراند راسل ولودفيج فنجشتاين وكارناب .

انظر د . عزمى اسلام : لودفيج فنجشتاين ١٣٠ هـ ، د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ٥٩ - ٦٠ .

على فكرة التحقق verification بالموازاة بين اللغة والوجود ، فى وضع معيار لرفض أو قبول المسميات عامة .

فما رفضته الوضعية المنطقية بناء على مبدأ الموازاة بين اللغة والوجود ، كافة الألفاظ التى ليس لها مسميات خارج الذهن مثل الجمال والقيح . إذ لا يوجد لها مسميات فى الخارج يمكن أن يشار إليها . ويمكننا أن نستخدم هذا المبدأ فى تقييمنا للتعليل بمعيارى الحسن والقيح فى مجال اللغة الذى استخدمه الكوفيون ، فنرفض كافة التعليقات المرتكزة على ألفاظ تقييمية ليس لها مسميات فى الخارج .

غير أن هناك نوعاً من المعارف التجريبية لم تقم على الملاحظة والتجربة أبحاثها مناهج البحث العلمى وهى المعرفة « بالتواتر » ، فإن منهج التفكير العلمى كما يقول الدكتور توفيق الطويل « لا يرفض التواتر tradition فى كل الحالات مصدراً للمعرفة العلمية » ، فإن تقدم العلم يقتضى الأخذ بالدليل النقلى testimony متصفاً بملاحظات العالم وتجاربه . أى أن شهادة الغير ممكن أن تكون مصدراً من مصادر المعرفة العلمية « (١٦) » .

والحقيقة أن هذا النوع من المعرفة قد مارسه علماء المسلمين كثيراً فى علومهم الإسلامية ، واهتموا به اهتماماً شديداً ، وكان لهم السبق فى وضع المناهج النقدية للثبوت من صدق الرواه ولهم فى ذلك عدة مصطلحات مثل تعديل الرجال وتوجيههم ، والتواتر والآحاد ، والتصحيح ، والتحريف والوضع ... الخ وسوف نرى أن النحاة - ضمن علماء المسلمين - قد استفادوا كثيراً من هذه الوسيلة المعرفية ، حيث استخدموا المسحور من كلام العرب ولغاتهم لإثبات قضايا اللغة ، وعلى ذلك فإن التعليل المرتكز على هذا النوع من المعرفة مما يقبله العلم الحديث .

لعله يكون قد اتضح لنا الآن وسائل التعليل الممكنة من عقلية أو تجريبية مؤسسة على وسائل معارفنا ، ومقيمة على حسب تقييمنتنا لتلك الوسائل في المعرفة ، حيث يتضح منها تأييدنا للتعليلات التي تقوم على وسائل تجريبية يمكن الثبوت منها في الواقع . فهذا هو المنهج العلمى الصحيح لدراسة اللغة . فطالما أن اللغة ظاهرة زمكانية spatiotemporal كما وصفها إيتكونن (١٧) فلا بد إذن من دراستها دراسة تجريبية . أما سبب رفضنا للمنهج العقلى فيما يختص بالعلوم الإنسانية ، فلأن هذا المنهج لا يعطينا علما جديدا أكثر مما لدينا . أما ما يوجه للمنهج التجريبي من طعون منها أن الملاحظة تكون بالحواس وأنها قد تخطيء ، ومنها أن الربط بين العلة والمعلول قد يكون زائفا لاشتراك أكثر من علة معا فى إيجاد المعلول ، فإن العلماء قد ابتكروا العديد من الأجهزة العلمية التي تقوم بالملاحظة والقياس بل تسجيل كل ذلك نيابة عن الإنسان حتى يستغنوا عن الحواس بقدر الإمكان ، كما خطا علماء المناهج خطوات واسعة فى مباحث العلية فطوروا من قوائم فرانسيس بيكون ومل وأدخلوا فيها حسابات الاحتمال ، كما فرقوا بين السبب الكافى sufficient cause والسبب الضرورى necessary cause (١٨) ، مما يجعلنا أكثر ثقة بفكرة العلية وبالمنهج التجريبي .

وأخيرا ؛ فإنه إذا كان كتاب الاقتراح لجلال الدين السيوطى قد وضع معايير لنقد النحو العربى مؤسسة على أصول الفقه - الذى يناظر نظرية المعرفة عند المسلمين فى ذلك الوقت - فإن الكتاب الذى بين يدي القارىء هو عبارة عن معايير جديدة لنقد النحو العربى ، غير أن هذه المعايير قد أسست على نظرية المعرفة عند المحدثين .

Easa Itkonen : Causality, p . ix .

(١٧)

Ibid p.p. 24 - 31 , 40 - 43 .

(١٨)

الباب الأول السمع والتجريد

الفصل الأول : السمع بين التفسير والتعليل

الفصل الثاني : التجريد بين التقعيد والتعليل

الفصل الأول

السمع

بين التفسير والتعليل

السمع أهم وسيلة من وسائل الدرس اللغوى بل إنه بداية هذا الدرس ، ولذا استخدمه علماء العربية كثيرا لتفسير ما جاء عن العرب ، فيقول اللغوى أو النحوى تفسيرا لنطق من النطوق :

هكذا قالت العرب ، أو العرب تقول كذا ، أو من سنن العربية كذا ، وقد يستخدمونه فى توثيق نطق من النطوق فيقولون :

سمعت من توثق بعريته يقول كذا ، أو سمعت من تُرضى عريته يقول كذا .

ولقد اهتم القدماء كثيرا بالسمع ، فعرفوا المسموع فى العصور المتأخرة وجعلوا له الشروط والضوابط . أما عن تعريفه فيقول السيوطى : « وأعنى به ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين . نظما ونثرا عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لا بد فى كل منها من الثبوت » (١) . وأما عن ضوابطه فقد حددوا القبائل التى يسمع عنها وتلك التى لا يوثق بفصاحتها ، وحددوا الأماكن البعيدة عن الأعاجم حتى لا تتأثر الفصاحة (٢) أما الزمان فقد حددوه بنهاية القرن الثانى الهجرى فى الحواضر ، ونهاية القرن الرابع فى البوادر .

(١) جلال السيوطى : الاقتراح ٤٨ .

(٢) السابق ٥٦ - ٥٧ .

وقصة خروج الكسائي إلى البادية للأخذ عن الأعراب حيث أنفذ خمسة عشر قتيبة جبرا سوى ما حفظ معروفة وتحكى بطرق شتى ، فها هو الكسائي يحكى تجربته الذاتية مع المعرفة ، وكيف أن أداته كانت تقصر به عن بلوغ الحجة فيما يعرض له من مسائل ، فنادر أهله خفيه حتى لا يمنعه عما عزم عليه (٣) .

ومن مظاهر اهتمام القدماء (بالسمع) أن البصريين حين بدا لهم أن الكوفيين قد خرجوا على بعض معاييرهم ، عيروهم وقالوا لهم : نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوايرز وباعة الكواميخ (٤) .

ولقد بلغ اهتمام القدماء بالسمع إلى القمعة عند ابن مضاء القرطبي الذي استغنى به عن كافة العلل الثواني والثالث حيث يقول : « وما يجب أن يسقط من النحو ، العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا : قام زيد ، لِمَ رُفِعَ ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول ولم رُفِعَ الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر (٥) . فالسمع عند ابن مضاء اذن ، هو الوسيلة التي تغذى العلل الأوائل بمادة الاستقراء .

هذا ويدل أن الدافع لاستخدام الكوفيين للسمع ، هو انتقال العربية إلى بيئة تجمع أخلاطا من الناس المختلفين في لغاتهم وعاداتهم في الكلام ، فمن المسلّم به أن لكل مجتمع لغوى طريقه في الكلام التي قد لا يشاركه فيها مجتمع لغوى آخر . فهو يستخدم في تعاملاته الاجتماعية المختلفة ألفاظا ودراكيب معينة ربما ما وجدت في مجتمع آخر قط ، فمثلا في رضائه واعمجابه بشخص ما ، قد يستخدم ألفاظا تعتبر

(٣) انظر القصة بالتفصيل حكاية عن الكسائي في مجالس العلماء للزجاجي ٢٠٣ .

(٤) جلال السيوطي : الاقتراح ٣٠٢ .

(٥) ابن مضاء : الرد على النحاة ١٣٠ .

مرفوضة بالنسبة لمجتمع آخر ، فيقولون في المدح مثلا : قاتله الله ما أشعره ! وفي لغتنا المصرية ما يشبه ذلك حينما يعجب العامة بشخص ما . والذين يعملون بالترجمة يلاحظون ذلك جيدا حينما يقفون عاجزين عن ترجمة عبارة يفهمونها جيدا ، بينما لا يجدون ما يقابلها تماما في لغتهم . ولقد أدرك الفراء ذلك وهو يفسر القرآن الكريم . فهو يعلم جيدا أنه لا يفسره لأبناء العربية وحدهم ، بل لأخلاط من الفرس والروم والزمخ والسريان وغيرهم ، بالإضافة إلى العرب . لذا فقد كان الفراء حريصا على أن يلجأ إلى السمع ليوثق به بعض الظواهر اللغوية ، أو يفسر نطقا من النطق الذي يبدو غريبا عند غير العرب . ولقد أدرك أيضا كثير من الكوفيين هذه الظاهرة وخاصة الرواة منهم مثل زياد بن الإعرابي ، ويعقوب ابن السكيت وأحمد بن فارس ، فراحوا - كما فعل الفراء من قبل - يفسرون أساليب العرب ولغاتهم مستخدمين السمع وسيلة للتوثيق أو التوضيح . ولذلك يجب أن نحترز هنا فلا نمزج بين هذا النوع من التفسير الذي يعنى التعريف بسنن العربية وأساليب العرب في الكلام من جهة والتأويل الذي يعنى نقل المعنى بهدف أن يتسق الكلام مع قاعدة نحوية أو تصور نظرى مسبق من جهة أخرى (٦) .

ولقد اهتم المحدثون بالسمع أيضا حتى اعتبروا المسموع مدار الدراسة اللغوية ، فقسّمه دي سوسير إلى خاص وهو كلام الفرد *la parole* وهو لا يصلح للدراسة لخصوصيته ، وعام *la langue* وهو الصالح للدراسة العلمية لعموميته . ولقد اهتم أيضا إدوارد سابير بالمسموع ، وانطلق في دراسته اللغوية من المصدر البشرى informant في جمع مادته (٧) .

ولقد اعتبر الدكتور تمام حسان أن التعليل بالسمع تعليل صوري إشارة إلى العلة

(٦) انظر ص ١٣٧ من هذا البحث

(٧) د عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ٢٧ ، ٢٤ .

الصورية عند أرسطو ؛ يقول في مجال حديثه عن تطور التعليل عند النحاة : « قامت العلتان الصورية والغائية جنباً إلى جنب في تراثنا النحوي . وكانت الصورية تركبة عصر النشأة الأولى ، وكانت تبدو في قولهم : العرب تقول كذا ، أو قولهم : هكذا قالت العرب ، أو الشاهد قوله كذا أما الغائية فكانت من تركبة التحول الذي أصاب النحو من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي » (٨) .

والحقيقة أننا لانتبر استخدام السمع تعليلاً صورياً ، طالما أن اللغوي قد استخدم المسموع ككتلة كلامية دون أن يفرض عليه صورة لغوية معينة . أما إذا تدخل اللغوي وفرض صورة معينة على الكلام وحصل عليه بطريقة معينة ، فحينئذ قد تكون هذه الصورة هي العلة الصورية لهذا الكلام ، لأن اللغوي في هذه الحالة يقوم بما يقوم به المثال من فرض الصورة على المادة (٩) ، وحينئذ لا يسمى هذا الشخص « لغوياً » بل « أدبياً » أو « معلماً » . فالأدباء هم الذين ينشئون الكلام على صور أو نماذج مسبقة أو جديدها مخيلاتهم ، والمعلمون - أو التطبيقيون أو المعياريون - هم الذين يصوغون تراكييبهم اللغوية طبقاً « لصور » معينة يسمونها القواعد أو المعايير ويطلبون من الآخرين محاكاةها . وهذا هو معنى قولهم إن النحو التقليدي نحو « صوري » أو نحو « معياري » أي أن صوراً - أو معايير معينة - موجودة مسبقاً تفرض عليه .

وعلى ذلك فنحن نعتبر أن اللغوي حين يستخدم المسموع كما هو دون تدخل منه ليس تعليلاً صورياً ، فالسمع يقدم المادة العلمية فقط لكل من أراد دراسة اللغة فمن شاء أن يستخدم هذه المادة في استنباط العلل سوف يجد مايتغيه ، أما من أراد أن يقف عند حدود هذه المادة فسوف يبقى في نطاق الوصف المباشر للغة .

(٨) د . تمام حسان : الأصول ١٨٥ .

(٩) انظر في العلة الصورية كتاب الطبيعة لأرسطو ترجمة اسحق ابن حنين ١٠٠/١ - ١٠٤ ، ١٣٧/١

ولكن قد يصبح السمع علة ظاهرة لمن سأل : ما السبب في رفع كذا أو نصب كذا ، أو قولهم : امرأة ثدياء ، وعدم قولهم : رجل أئدى ، فيجيبه اللغوي : لأننا سمعنا العرب تقول ذلك . عندئذ يصبح المسموع دليلا على صدق دعواه ، ويبدو لنا المتكلم كأنه هو الذى رفع أو نصب أو اختار صيغة صرفية معينة ، وحينئذ يصبح السمع وسيلة من وسائل التحليل . ولقد أطلق الدينورى عليها « علة سماع » (١٠) .

والحقيقة أن المتكلم لا يرفع ولا ينصب ولا يصرف ، إنما يستخدم قوالب لغوية متكاملة مترابطة تعود عليها بطريقة تلقائية دون أن يتدخل في أى جزء من أجزاء هذه القوالب ، لأن هذه القوالب مفروضة عليه فرضا بما للظاهرة الاجتماعية من عمومية وقوة جبرية على أفراد المجتمع (١١) .

فلقد تسربت علة السماع - أو السمع - من الفقه إلى النحو ، ولكنها مع ذلك لاتصلح علة لغوية ، لما بين اللغة والفقه من فرق فى مادة الدراسة ؛ فالفقه مادة منقولة يتوقف تحليل أحكامها على السمع ؛ أما اللغة فهي مادة موضوعية يتوقف تحليل ظواهرها على الوصف والملاحظة .

ولكن مما لاشك فيه أن السمع بما يقدمه من نماذج مختلفة من الكلام حيث تأتى الكلمة مرفوعة مرة ، ومنصوبة مرة أخرى ومجرورة مرة ثالثة ، يصبح حافزا كبيرا فى تقديم المادة التى يجرى عليها النحاة تحليلاتهم ، كل حسب منهجه فى التحليل ، دون أن يصبح « السمع » فى حد ذاته تحليليا .

(١٠) جلال الدين السيوطى : الاقتراح ١١٥ .

(١١) انظر فى جبرية الظاهرة الاجتماعية وعموميتها - واللغة إحدى الظواهر الاجتماعية - كتاب علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المدخل لعلم الاجتماع للدكتور مصطفى الخشاب ٩ ، وكذا كتاب النحو العربى والدرس الحديث للدكتور عبد الواحد ٢٦ .

وعلى أى حال ، فإن « السمع » طالما أنه يسمح بالتحقق من صدق « المسموع » يعتبر من وسائل المعرفة التجريبية التى تقبلها نظرية المعرفة فى العصر الحديث كما سبق أن بينا فى التمهيد (١٢) . والآن لفر كيف استخدم الكوفيون السمع لتفسير اللغة أو لاثبات قضاياهم اللغوية وتوثيقها .

أ - فى الأصوات :

من المعروف أنه لا يلتقى ساكنان فى العربية ، ولذلك حُذفت الواو فى قوله تعالى فى سورة الاسراء : ﴿ وَيَذْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا - ١١ ﴾ وفى قوله تعالى فى سورة العلق : ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ - ١٨ ﴾ كما حُذفت الياء الأولى فى قوله تعالى فى سورة ق : ﴿ يَوْمَ يَنَادِ الْمُنَادُ - ٤١ ﴾ وفى سورة القمر : ﴿ فَمَا تُغْنِ النَّفْرُ - ٥ ﴾ وكذلك فى كثير من المواضع فى القرآن الكريم ، ولقد لاحظ القراء هذا الحذف ثم يقول : « ولو كن بالياء والواو كان صوابا . وهذا من كلام العرب » (١٣) . فهو هنا لا يلجأ إلى إثبات دعواه إلا بالاستناد إلى كلام العرب . ولا يعدو حدود الوصف المباشر للكلام دون الحاجة إلى التعليل .

ومن ذلك أيضاً اهتمام ابن السكيت بظاهرة الإبدال فى اللغة حيث ألف فيها كتاباً سماه « الإبدال » جمع فيه ما تواتر إليه من الرواه . يقول فيه : « قال اللحياني عن الكسائي يقال : أتانى هذا الأمر وما مآئت مآنه ، وما مآلت مآله ، أى ما نهيات له » (١٤) فهو لا يتعمل لإبدال التون لاما مع بقاء المعنى واحدا ، ولكنه يورد فقط ما سمعه من شيوخه .

(١٢) انظر ص ٣٠ من هذا البحث .

(١٣) القراء : معانى القرآن ١١٨/٢ .

(١٤) ابن السكيت : الإبدال ٦٦ .

ولقد تناول أحمد بن فارس نفس الظاهرة ، مكتفياً أيضاً بإيراد ما سمع دون
تعليل حيث يقول : « ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض
ويقولون مَدَحَه ومدَّهه ، وفرس رفلٌ ورفنٌ وهو كثير مشهور ألف فيه العلماء » (١٥) .

ثم يتناول ابن فارس ظاهرة أخرى هي « القلب » ويقول : « ومن سنن العرب
القلب ، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة . فأما الكلمة فقولهم جَدَّبَ
وجَدَّ ، رَبَّكَ وَلَبَّكَ وهو كثير وقد صنفه علماء اللغة ، وليس من هذا فيما أظن من
كتاب الله - جل ثناؤه - شيء » (١٦) فهو لا يتعمل لهذا القلب ، وإنما يكتفى
بوصفه للغة العرب .

ويتناول الكوفيون في درسهم اختلاف لغات العرب ، ففي قوله تعالى في سورة
يوسف : « يابشراي هذا غلام - ١٩ » قرأها بعضهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد ،
فلا يعمل القراء لذلك ، وإنما يكتفى بأن يقرر بأن نصب الياء لغة في بعض قيس أما
هذيل فتشدد الياء وتقول : يابشري حيث تجعل كل ألف يضيفها المتكلم إلى نفسه ياء
مشددة (١٧) . فلا توجد أي علة وراء التخفيف أو التشديد سوى اختيار القوم للغة
دون أخرى .

وفي قوله تعالى في سورة الحج : « لكل أمة جعلنا منسكاً هم ناسكوه - ٦٧ »
قرأ بعضهم (منسكاً) بنصب السين وبعضهم بخفضها طبقاً للغة ، (فالمنسك)
بالكسر لأهل الحجاز ، (والمنسك) بالفتح لبنى أسد (١٨) ، ولا يوجد وراء ذلك
أي تعليل للقراء .

(١٥) ابن فارس : الصحاح ٣٣٣ .

(١٦) السابق ٣٢٩ .

(١٧) القراء : معاني القرآن ٣٩/٢

(١٨) السابق ٢٣٠/٢ .

ب - فى الصرف :

وفى الصرف استخدم الكوفيون أيضا السمع دليلا لإثبات قضاياهم . فمن ذلك قول الرؤاسى إنه سمع العرب يجمعون (الأهل) على الأهالى (١٩) . فلا يتخطى حدود ماسمعه ، ومن ذلك أيضا ما أثبتته من أن (أبابيل) واحدها (إِبالة) حيث يقول الفراء : « وزعم لى الرؤاسى ، وكان ثقة مأمونا ، أنه سمع واحدها إِبالة لا ياء فيها » (٢٠) ، حيث جاء المسموع عند الرؤاسى عاريا من أى تعليل .

نأتى بعد ذلك للكسائى لنجده يستخدم السمع كما استخدمه أستاذة الرؤاسى ليثبت به أن حروف المعجم كلها مؤنثة . يقول أبوبكر الأنبارى : « وأما حروف المعجم فإن أبى حدثنى عن ابن الحكم عن اللحيانى قال : قال الكسائى : حروف المعجم كلها مؤنثة . هكذا كلام العرب » (٢١) فلقد لاحظ الكسائى أن العرب حين يتكلمون عن حرف من حروف المعجم فانهم يؤنثونه ولا يذكرونه ، فما كان من الكسائى إلا أن نقل ماسمعه عنهم دون تعليل لذلك .

ومن استخدام السمع فى دراسة لغات العرب فى نطق الكلمات المختلفة ذلك السجل الضخم الذى خلفه لنا يعقوب ابن السكيت وهو اصلاح المنطق . يقول ابن السكيت : « تقول هى الإبهام للإصبع . ولاتقل البهائم ، والبهائم جمع البهائم ، والبهائم جمع بهيمة ، وهى أولاد الضأن . والبهيمة اسم للمذكر والمؤنث . والسخال أولاد المعزى ، الواحدة سخلة للمؤنث والمذكر . فإذا اجتمعت البهائم والسخال قيل لهما جميعا بهائم » (٢٢) . فقد احتوى اصلاح المنطق لابن السكيت على كثير من

(١٩) أبوبكر الأنبارى : المذكر والمؤنث ١٠/٢ .

(٢٠) الفراء : معانى القرآن ٣٩٢/٣ .

(٢١) أبوبكر الأنبارى : المذكر والمؤنث ٢٨/٢ - ٢٩ .

(٢٢) ابن السكيت : اصلاح المنطق ٣٢٠ .

الكلمات المفردة ، وكيفية نطقها ، وطريقة جمعها ، أو النسب اليها ، أو تصغيرها . وهو في كل ذلك لم يعد الوصف المباشر لاستخدامات العرب دون الحاجة للتعليل .

وَألف ثعلب - كذلك - كتابا في الفصيح يتناول فيه بالسمع أيضا لغات العرب حيث يقول في مقدمته : « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجرى في كلام الناس وكتبهم . فمنه ما فيه واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فأخترنا أفصحهن . ومنه ما فيه لغتان كثيرتا راء فعملنا فلم تكن احدهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما ، وألفناه أبوابا » (٢٣) . ثم أورد ثعلب كثيرا مما سمعه من لغات العرب . يقول في باب فَعَلَّتْ بفتح الميم : « وعَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ . وَلَا يُقَالُ مِنْهُ يَفْعَلُ وَلَا فَاعِلٌ ، وَدَمَعْتُ عَيْنِي تَدْمَعُ ، وَرَعَفْتُ أُرْعِفُ ، وَعَشَرْتُ أَعْشُرُ ، وَتَغْرِيَنُفَرُ ، وَشَتَمُ يَشْتُمُ ، وَوَهْنُ يَهْنُ ، غَقْلٌ يَغْقُلُ وَنَعَسْتُ أَنْعَسُ ، وَأَنَا نَاعَسٌ وَلَا يُقَالُ نَعَسَانُ » (٢٤) . فكل ذلك مما سمعه ثعلب من شيوخه أو من الرواة ، وهو ليس في حاجة إلى تعليل لما سمعه ، وإنما أخذ على نفسه أن يورد المسموع كما هو .

ولقد اهتم أحمد بن فارس أيضا باللفظ المفرد ، يجيء تابعا أو مزاجا للفظ مفرد آخر ، لامن أجل تكوين جملة مفيدة ، وإنما لمجرد إنشاء إيقاع موسيقى . فمن المعروف أن العرب كانوا يحبون الكلام المسجوع خاصة في الجاهلية ، غير أن هذا الذوق قد امتد من نطاق الكلام المركب إلى نطاق اللفظ المفرد حيث يتحايلون في كلامهم على الإتيان بأزواج من الألفاظ ذات الروى الواحد حتى ولو كان أحدهما - وهو الثاني غالبا - عديم المعنى . ولقد روى ابن فارس أن أحد

(٢٣) ثعلب : الفصيح ٢٦٠ .

(٢٤) السابق ٢٦١ .

الأعراب مثل عن سبب هذه الظاهرة فقال : « هو شيء نَتَدُّ به كلامنا » (٢٥) .
غير أن ابن فارس لا يعلق على تعليل الإعرابي ، وإنما يورد ما أمكنه جمعه من هذه
المتزاوجات دون تعليل . يقول ابن فارس : « ومن المتزاوج : ماله هارب ولاقارب . أى
ماله صادر عن الماء ولا وارد » (٢٦) ومن الإنباع يورد قولهم : هو مليح قزيع وقد
يكون اقزاح القدر وهى الأفحاء (٢٧) . فلم يعلل ابن فارس لهذه الظاهرة وإنما
يكتفى بإيراد ماسمعه .

هذه هى بعض تناولات الكوفيين للسمع فى المستوى الصرفى ، فإذا انتقلنا إلى
كتاب سيبويه وجدنا البصريين قد سبقوا الكوفيين فى ذلك ، يقول سيبويه فى باب
ما جاء من المصادر وفيه ألف تأنيث : « وذلك قولك : رجعت رجعى وبشرته بشرى ،
وذكرته ذكرى واشتكيت شكوى ، وأفتيته فتيا ، وأعداه عدوى ، والبقيا . فأما الحذيا
فالعطية ، والسقيا ماسقيت . وأما الدعوى فهو ما ادعيت . وقال بعض العرب : اللهم
أشركنا فى دعوى المسلمين » (٢٨) فسيبويه يقتصر هنا على وصف المصادر
وما لاحظته فى بعضها من وجود ألف للتأنيث دون أن يعلل لوجود هذه الألف أو لغير
ذلك .

جـ - فى النحو :

ولقد استخدم الكوفيون السمع أيضا فى دراستهم النحوية ولعل أهم ما تناولوه تلك
المنظرة الشهيرة التى جرت بين الكسائى وسيبويه فى حضرة يحيى البرمكى حيث ابتدأ

(٢٥) ابن فارس : الإنباع والمتزاوجة ٢ .

(٢٦) السابق ٣ .

(٢٧) السابق ٥ والاقزاح تعطيب الطعام بالترايل . والأفحاء بذور الترايل (ابن منظور لسان العرب مادى

قزح وفحا) .

(٢٨) سيبويه : الكتاب ٤٠/٤ .

الكسائي فسأل سيبويه : « ما تقول أو كيف تقول : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ؟ » . فلما اختلفا أنهى الكسائي المناظرة قائلا : « ليس هذا كلام العرب . العرب ترفع في ذلك كله وتنصب » . فقد أثبت قضيته بما سمعه من كلام العرب . وحين طلب يحيى البرمكي من المتناظرين أن يحددا من يحكم بينهما ، قال الكسائي : « هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم فيحضرون ويسألون » (٢٩) . فلقد أصر الكسائي على الاحتكام إلى « ماسمعه » أهل الكوفة وأهل البصرة دون أن يعلل لأحد من النطقين إثباتا أو نفيا .

والفراء يستخدم السمع أيضا في المستوى النحوي كأستاذ الكسائي ؛ فقد تأتى الكلمة بصيغة المفرد في الوقت الذي تكون فيه متعلقة بكلمة أخرى في صيغة الجمع ، مما يتطلب أن تكون جمعا مثلها ، كقوله تعالى في سورة النساء : « وحسن أولئك رفيقا - ٦٩ » . فكلمة (رفيقا) مفرد وهي متعلقة بكلمة (أولئك) وهي جمع ، فكان من المتوقع أن تكون جمعا مثلها . ولكن الفراء لا يعلل لذلك سوى بمذهب العرب في كلامهم قائلا : « لأن الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع فلذلك قال : (وحسن أولئك رفيقا) » (٣٠) .

ويتناول الفراء التشابه في الشكل الإعرابي بين طرفي التسوية كما في قولهم : سواء على أقمت أم قعدت ، بأن على هذا يأتي أكثر كلام العرب . ولكن قد لا يشابه طرفا التسوية مثل قولهم : سواء على أقمت أم أنت قاعد فلا يعلل الفراء لذلك

(٢٩) الزجاجي : مجالس العلماء ٩ - ١٠ .

(٣٠) الفراء : معاني القرآن ١/٢٦٨ .

سوى أنه قد ورد أيضا عن العرب ويستشهد ببيت من الشعر سمعه من أستاذه :
سواء عليك التفرُّ أم يت ليلة بأهل القباب من نمير بن عامر
وبيت آخر يقول فيه الشاعر :

سواء إذا ما أصلح الله أمرهم علينا أدثر مالهم أم أصارم
واعتبر الفراء أن هذين البيتين دليلان على صدق دعواه (٣١) .

ولقد قرأ بعض القراء قوله تعالى في سورة طه : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ
يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِمَا ۖ ﴾ ٦٣ ، ولقد عللت السيدة عائشة ذلك بخطأ
من الكاتب ، أما أبو عمر فقد قرأها ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ واحتج أنه بلغه عن بعض
أصحاب محمد ﷺ أنه قال : « إن في المصحف لحنا وستقيمه العسرب » (٣٢) .
غير أن الفراء رفض هاتين الحجتين فقد قرأ بعض ثالث : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ وهذه
القراءات جميعا تدل على أنه ليس هناك خطأ في القراءة ، وإنما لغة بني الحارث بن
كعب أن يجعلوا الاثنين في رفعهما وخفضهما بالألف . يقول الفراء : « وأنشدني
رجل من الأسد عنهم يريد بني الحارث .

فأطرق أطراق الشجاع ولو يرى مساعاً لنا بآء الشجاع لصمماً

قال : وما رأيت أفصح من هذا الأسدى . وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خطأ ينادى
أخى بعينه » (٣٣) فقد استمع الفراء لكلام بني الحارث - بعد أن اطمأن إلى
فصاحة الراوى - وخرج بهذه النتيجة ، وهو أن الخلاف في القراءة يرجع إلى تنوع
في اللغة دون أن يورد أى تحليل لهذا التنوع سوى ماتناهى إليه من شعر ونثر .

(٣١) السابق ٤٠١/١ .

(٣٢) السابق ١٨٣/٢ .

(٣٣) السابق ١٨٤/٢ .

ولكننا - مع ذلك - نجد الفراء مايلبث أن يسند هذا الاستدلال الذي بُنى على السمع بعلة عقلية ، إذ يقول بعد ذلك مباشرة عن لغة بنى الحارث : « وذلك - وإن كان قليلا - أقيس ، لأن العرب قالوا : مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضممة ، لأن الواو لأُعرَب ، ثم قالوا : رأيت المسلمين ، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم . فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها ، وثبت مفتوحا ، تركوا الألف تتبعه فقالوا : رجلان في كل حال » (٣٤) . فاستخدم التعليل بالقياس التمثيلي ، وهو تعليل عقلي .

ومن استخدامات الكوفيين للسمع في المستوى النحوى ، ما تناوله ثعلب حين قال : « الأوقات تضاف ولا تضاف ، فتقول : زيد ضارب اليوم عمرا ، وضارب اليوم عمرا . وكذلك فى الصفات [أى الظروف] : زيد ضارب خلفك عمرا ، وضارب خلفك عمرا . وفى المصدر تقول : هو الضارب الضرب الشديد عمرا » (٣٥) . حيث يبين لنا أن ثعلب لم يعلل لتعلق واحد من التطوق التى أوردها ، وإنما اكتفى أن يسجل استخدام العرب للغتهم بغير تعليل .

هذه بعض من استخدامات الكوفيين للسمع فى المستوى النحوى ؛ فإذا انتقلنا للبصريين وجدناهم قد استخدموا السمع أيضا . فمن ذلك قول سيويه فى باب (ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة) : « وذلك قولك هذا عبدالله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب » (٣٦) . فلقد أورد سيويه ماسمعه من يونس وأبى الخطاب ، وهذان أوردا بدورهما ماسمعا من العرب . غير أن المخليل لم يكتف بدليل السمع الذى اكتفى به سيويه وصاحبا ، بل نراه يوجه هذا

(٣٤) السابق ١٨٤/٢

(٣٥) ثعلب : مجالس ثعلب ٢١١/١ .

(٣٦) سيويه : الكتاب ٨٣/٢ .

الكلام وجهين ؛ ١ فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت (هنا) ، أو هو كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق . والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً (لهذا) كقولك : هذا حلوا حامض . لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ؛ (٣٧) . فلقد استخدم الخليل التأويل يتعلل به في اثبات توجيهية لأنه لم يقنع بدليل السمع .

ومن استخدام عيسى بن عمر للسمع ، أن (إذن) عندهم إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة ، عملت النصب في الفعل المضارع الذي يجيء بعدها مثل قولهم : إذن أجيئك (٣٨) . غير أن عيسى ابن عمر سمع نطقاً آخر لا تعمل فيه (إذن) ، فلا يعمل لذلك إلا بما سمعه . يقول سيبويه ؛ وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعل ذاك في الجواب فأجبرت يونس بذلك فقال : لا تبعذن ذا ، ولم يكن ليرى إلا ما سمع جعلوها بمنزلة هل وبل ؛ (٣٩) . ونلاحظ هنا أن يونس وإن كان قد اقتنع بالسمع ، إلا أنه سند هذا الاستدلال بعملة عقلية هي القياس التمثيلي حين قال : جعلوها بمنزلة هل وبل .

ولقد استخدم سيبويه السمع هو الآخر في المستوى النحوي ، فيقول في باب (البدل) ؛ ١ وما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعريته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ؛ (٤٠) . فلم يعمل لنصب (أطول) سوى بالسمع من يوثق بعريته ؛ .

(٣٧) السابق ٨٣/٢ .

(٣٨) السابق ١٢/٣ .

(٣٩) السابق ١٦/٣ .

(٤٠) السابق ١٥٥/١ .

د - فى الدلالة :

وفى الدلالة يستخدم الفراء السمع لكى يثبت به تقارب دلالتى كلمتين ، فلقد قرأ أبى قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ إلا أن يظننا ألا يقيما حدود الله - ٢٢٩ ﴾ بينما قرأها عبدالله ﴿ إلا أن تخافوا... ﴾ ولقد فسر الفراء ذلك بأن ﴿ الخوف والظن متقاربان فى كلام العرب ، من ذلك أن الرجل يقول : قد خرج عبدك بغير إذنك ، فتقول أنت : قد ظننت ذلك ، وخفت ذلك ، والمعنى واحد ﴾ (٤١) ، حيث لم يستخدم الفراء فى تفسيره سوى ماسمعه من كلام العرب فى مثل هذه المواقف بغير تعليل .

ومن ذلك أيضا استخدام الفراء للسمع لكى يرجع به تفسيراً على آخر ، ففى قوله تعالى فى سورة التوبة : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم - ٣٦ ﴾ . جاء تفسير بأن كلمة (فيهن) تشير إلى الاثنى عشر شهراً ، كما جاء تفسير آخر بأنها تشير إلى الأربعة الحرم ، فأى التفسيرين نرجح ؟ لقد رجح الفراء التفسير الثانى ، محتجاً على ذلك بالمسموع من أساليب العرب فى الكلام . يقول الفراء : « ويدلك على أنه للأربعة - والله أعلم - قوله (فيهن) ولم يقل (فيها) . وكذلك كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول : لثلاث ليال خلون ، وثلاثة أيام خلون إلى العشرة . فإذا جرت العشرة قالوا : خلوت ، ومضت . ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هن) و (هؤلاء) . فإذا جرت العشرة قالوا : (هى) ، (هذه) إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير » (٤٢) . فالفراء لم يتوصل فى إثبات قضيته الا باستخدام المسموع من كلام العرب دون الحاجة للتعليل .

(٤١) الفراء : معانى القرآن : ١٤٦/١ .

(٤٢) السابق ٤٣٥/١ .

ومن استخداماتهم أيضا للسمع في المستوى الدلالي ، ما احتج به ابن الاعرابي - وهو من الكوفيين - وصولا إلى دلالات بعض الكلمات مثل القسي ، وأوتارها وما يلحق بهما . يقول : « وإنما تنشق من القسي العبدان التي لم تغلق ، وهي خير القسي . وأما الفلقة فلا تنشق . ثم الوتر . وهو على أربع قوى وثلاث قوى . فإذا غلظ الوتر قالوا حَجَر . فإذا دَقَّ فهو شَرَعَة ، وجماعه شَرَع . قال : وقد يكون الوتر لاصقا بعجسها وإنما يكون ذلك عند النضال فإذا كان ذلك عند الحرب أو الصيد ، بوعد الوتر عن عجسها شيئا وذلك لقرب المرمى » (٤٣) . حيث نرى أن ابن الاعرابي يستنبط دلالات الكلمات مستخدما ما سمعه من كلام العرب من غير تعليل .

ومن استخدامات اللحياني للسمع - وهو من لغوى الكوفة - ما يرويه في مجالس ثعلب : « يقال : رجل انز هو وامرأة انزهوة وقوم انزهون ، إذا كانوا ذوي زهو ، ويقال سرينا سرية من الليل وسرية ، وأخرجنا بيلجة من الليل ، وبيلجة ، وسدقة وسدقة ، وهو الشدف والسدف ، ودلجة ودلجة ، وبعضهم يقول الدلجة فيها جميعا » (٤٤) . فاللحياني يصف لنا كيفية استخدام العرب للصور المختلفة من الكلمات ودلالاتها في المواقف المختلفة مستخدما السمع في كل ذلك بدون تعليل .

ويستخدم ابن السكيت السمع كذلك لاثبات التضاد وبيان معانيه : يقول عن التضاد في (هجد) : « والهاجد النائم والهاجد المصلّي المتهجد بالليل . قال الحطية :

فحيك ود من هداك لفتية وخوصي بأعلى ذي طوالة هجد

وأكثر ما يقال للمتيقظ متهجد . قال الله عز وجل [الاسراء] : « ومن الليل فتهجد به - ٧٩ » أي يقيظ به . وقال النابغة الذبياني :

(٤٣) ثعلب : مجالس ٩٠/١ - ٩١ .

(٤٤) السابق ٢٥٧/١ - ٢٥٨ .

لو أنها عرضت لأشمطَ راهبٍ عبد الآله ضرورةً متهجدة
قال الأصمعي : سَابُّ اعرابيٍّ امرأته فقال : عليك لعنة المتهمجين ، (٤٥) .
فلم يعول ابن السكيت إلا على السمع لكي يثبت به قضيته في التضاد بدون
تعليل .

ومن استخدام ثعلب للسمع ، تعرضه لدلالات بعض المفردات التي تتعلق
بالنخيل وأعمالها من زراعة وتقليم ورعاية . يقول : « النخلة التي تنبت من النواة يقال
لها شربة ، والمحولة تسمى فصلة ويقال افتصلتها ، والتي تنبت في جرع النخلة ثم
تحول إلى مكان آخر هي الركزة ، والراكوب ، ومن الرواكيب . ما دامت في مكانها
وأصلها في الجرع تسمى الصنبور ، وجمعها الصناير وإذا كان في الأصل الواحد أربع
أو خمس فهو العريش » (٤٦) . فهو يوضح دلالات الكلمات من طريقة استخدام
العرب للغة أنهم أي أنه لا يتعدى وصف الواقع دون الحاجة إلى التعليل .

وأبو بكر الأنباري يلجأ أيضاً للسمع لاستخدامه في إثبات التضاد أو المشترك
اللفظي فيقول : « وحسبت حرف من الأضداد يكون بمعنى الشك ويكون بمعنى
اليقين . قال الله عز وجل [المائدة] : « وحسبوا أن لا تكون فتنة فعمروا وصموا - (٧١) »
(فحسبوا) وهنا من باب الشك . وقال ليبد في معنى اليقين :

حسبتُ التقى والبر خيرَ تجارة رباحاً إذا ما أصبح المرء قافلاً

معناه تيقنت ذلك » (٤٧) . فهو يلجأ إلى ما سمعه من أقوال الأعراب توصلها إلى
دلالات الكلمات وما بينها من تضاد دون تعليل أو تبرير .

(٤٥) ابن السكيت : الأضداد ١٩٤

(٤٦) ثعلب : مجالس ٤٨٠/٢

(٤٧) أبو بكر الأنباري : الأضداد في اللغة ١٧ .

فإذا جئنا لأحمد بن فارس ، وجئناه يتعرض كثيرا في كتابه الصحاحي لوصف عادات العرب في الكلام مستخدما السمع وماتواتر إليه معبرا عن ذلك بقوله : من سنن العربية كذا ، والعرب تقول كذا ... فيقول مثلا : « من سنن العرب التكرير والإعادة إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر » (٤٨) . ويقول كذلك : « من سنن العرب إضافة الفعل إلى مالميس فاعلا في الحقيقة . يقولون : أراد الحائط أن يقع . وفي كتاب الله جل ثناؤه [الكهف] : « جدارا يريد أن ينقض » - ٧٧ « وهو في شعر العرب كثير » (٤٩) وهو في كل ذلك لم يتعلل لأي ظاهرة لغوية .

وفي كتابه معجم مقاييس اللغة ، استخدم ابن فارس أيضا السمع والتواتر لدراسة قضية أولها اهتماما كبيرا ، وهي الأصول الدلالية للمفردات ، فقد كان ابن فارس يعتقد أن المفردات لا تتساوى في عدد أصولها الدلالية . فمادة (أث) مثلا لها أصل دلالي واحد حيث يقول عن هذه المادة : « هنا باب يتفرع من الاجتماع واللين وهو أصل واحد ، قال ابن دريد : أث التبت أنا إذا كثر ، ونبت أثيث ، وكل شيء موطن أثيث ، وقد أثث تأثيثا . وأثاث البيت من هذا . ويقال : إن واحده أثاثه . ويقال لا واحد له من لفظه » (٥٠) .

ومن المواد ذات الأصلين الدلاليين (أص) « أحدهما أصل الشيء ومجمعه ، والأصل الآخر الرعدة » (٥١) .

أما المواد ذوات الأصول الثلاثة فمثالها (آل) . يقول ابن فارس : « والهمزة

(٤٨) ابن فارس : الصحاحي ٣٤١ .

(٤٩) السابق ٣٤٦ .

(٥٠) ابن فارس : مقاييس اللغة ٨/١ .

(٥١) السابق ١٥/١ .

واللام في المضاعف ثلاثة أصول : اللمعان في اهتزاز ، والصوت ، والسبب يحافظ عليه ، (٥٢) .

وعلى هذا الهدى يسير ابن فارس ، فراه في إثبات نظريته يستشهد بماتواتر إليه ، أو قرأه في كتب السابقين من اللغويين وعلماء الحديث مثل الخليل وأبي عبيدة وابن السكيت وابن دريد وغيرهم ، ولقد نص ابن فارس على ذلك في مفتتح معجمه (٥٣) . فلقد جاء ابن فارس (- ٣٩٥ هـ) في أواخر عصر الاستشهاد فكان لابد من الاعتماد على التواتر للوصول إلى المسموع من كلام العرب بدون تحليل .

هذه بعض من دراسات الكوفيين حول الدلالة مستخدمين « السمع » أو التواتر لإثبات قضاياهم الدلالية ، فإذا رجعنا إلى البصريين وجدناهم الآخرين يستخدمون السمع أيضا في إثبات قضاياهم في ذات المستوى ، يقول سيويه : « حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألْبَ فلان على كذا وكذا . ويقال : قد أسعد فلان فلانا على أمره وساعده . فالإلْبَاب والمساعدة دَنُو ومتابعة . إذا ألْبَ على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه » (٥٤) . فلقد توصل أبو الخطاب إلى إثبات قضيته مستخدما السمع .

ويستخدم يونس السمع أيضا فيقول : « إن العرب تقول في كلامها : هل قريبا منك أحد ؟ كقولهم هل قُرْبِكَ أحد ؟ » (٥٥) . فهو يوضح دلالة الكلام مستخدما السمع لتوضيح هدفه .

(٥٢) السابق ١/ ١٨ - ٢١ .

(٥٣) السابق ، المقدمة ١/ ٣ - ٥ .

(٥٤) سيويه ، الكتاب ١/ ٣٥٣ .

(٥٥) السابق ١/ ٤٠٩ .

كما يستخدم سيويه ماسمعه ممن يوثق بهم أيضا فيقول : « وهذه حجج سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب . من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم اللهم ضبعا وذئبا ، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . وإذا سألتهم مايعنون قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذئبا وكلهم يفسر ماينوى » (٥٦) . فالحجج التي استخدمها سيويه - هو أيضا - لم تعد ماسمع من الثقافات من الأعراب دون أن يهدف إلى التعليل لأي ظاهرة لغوية .

وأخيرا فلعله يكون قد وضع لنا مذهب الكوفيين في استخدام « السمع » في كافة المستويات اللغوية : الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والدلالة ، حيث يلاحظ أنهم استخدموه في تفسير كلام العرب أو توثيقه ، ولكنهم في كل ذلك لم يكونوا يهدفون إلى التعليل لأي ظاهرة لغوية في الكلام ولقد رأينا أن البصريين قد انتهجوا نفس طريق الكوفيين من قبل ، فلا داعي إذن للقول عن الكوفيين : « وبحكم أنهم كانوا ينتهجون في معالجة القضايا اللغوية والنحوية منهجا لغويا ، باعتمادهم على الرواية ، والإمعان في تتبع اللغوى ، واستبعادهم كل ماله صلة بالاستدلالات العقلية المنطقية ، عن مجال دراستهم كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية ، ولمح الطبيعة اللغوية وتفسير ظواهرها ، وعوارضها » (٥٧) . فقد شاركهم البصريون في ذلك ، بل سبقوهم إلى هذا المنهج ، والأقرب إلى الصواب هو ماذهب إليه الدكتور عبده الراجحي حين اعتبر أن المسموع يمثل أحد المظاهر الهامة للمنهج الوصفى في النحو العربي عامة (٥٨) ، أى أن الكوفيين والبصريين باستخدامهم « السمع » في درسه اللغوى بهدف تفسير اللغة وشرحها وتوثيقها لا بهدف التعليل كانوا شركاء في منهج واحد هو المنهج الوصفى .

(٥٦) السابق ٢٥٥/١ .

(٥٧) د . مهدي الخزومي : مدرسة الكوفة ٣٩٣ .

(٥٨) د . عبده الراجحي : النحو العربي ٥٤ - ٥٥ .

حقا قد يبدو أحيانا أن السمع وسيلة من وسائل التحليل طالما أن اللغوى يستخدمه كدليل لإثبات قضيته ، غير أننا - حيث ندقق النظر - نجد أن البون شاسع بين الدليل والعلّة .

فالسمع دليل على أن هذا الكلام يحدث بهذه الطريقة ، ولكنه ليس علّة لحدوثه بهذه الطريقة ، إذ أن السمع عمل سلبي لا يدخل له فيما يحدث داخل الحدث الكلامي ، وعلى ذلك لا يعتبر السمع تعليلا ، وإنما تسجيل ، ولذا اعتبر دعامّة المنهج الوصفي .

وعلى أى حال فإذا اعتبرنا أن السمع هو أول الإدراك اللغوى ، فسوف نرى فى الفصل التالى كيف يتطور هذا العمل بعد ذلك حيث يتعرض (المسموع) للاستقراء ثم للتجريد توصلا للقاعدة اللغوية ، وهو عمل مازال بعيدا عن التحليل وإن اعتبره البعض نوعا من أنواعه .

الفصل الثاني

التجريد

بين التعميد والتعليل

رأينا في الفصل السابق أن الكوفيين - وكذا البصريين - استخدموا « السمع » في دراستهم للغة حيث يقول اللغوي : هكذا تقول العرب ، أو من سنن العربية أن يقولوا كذا ، وكل هدفهم هو تفسير كلام العرب ، أو توليق نطق من النطوق دون أن يهدفوا من وراء ذلك لأي تعليل لغوي .

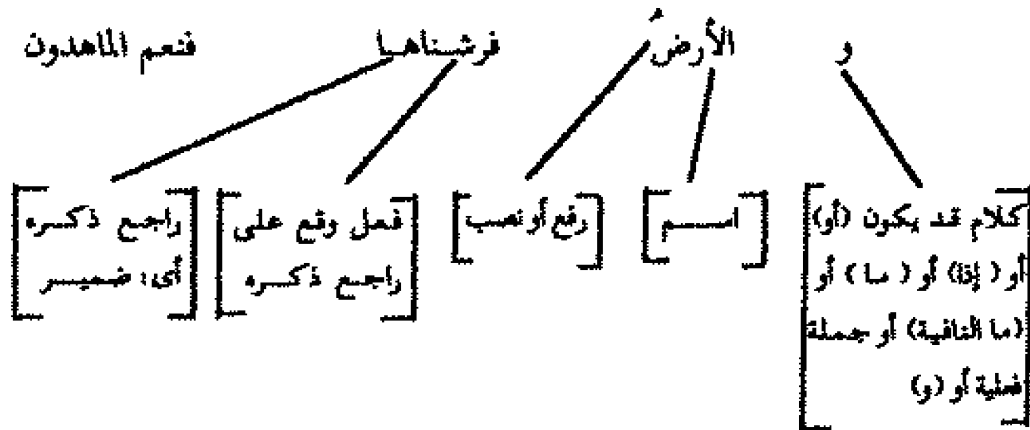
غير أنهم في بعض الأحيان لا يقفون عند هذا الحد من الدرس ، وإنما يتقدمون خطوة أخرى في الصنعة اللغوية حيث يستقرئون كلام العرب ويلاحظون تشابه مجموعة كبيرة من النطوق التي قد تبدو مختلفة لأول وهلة ، ولكنها جميعا ذات صورة لغوية واحدة ، وذات حكم نحوي واحد . وهنا يتم تجريد هذه النطوق من أوجه الخلاف والإبقاء على أوجه الشبه . يقول الدكتور زكي نجيب محمود : « فإذا عرفنا أن ادراك الشبه بين أفراد المجموعة الواحدة هو إدراك (للصورة) أو (للإطار) أو (للعلاقات) عرفنا بالتالي أن العلم صوري دائما بدرجة ما ، وأن العلوم لتتفاوت في تدرجها بتفاوت درجاتها من الصورية ، أي بتفاوت درجاتها من التعميم » (١) .

أما عن عملية التجريد هذه أو إدراك « الصورة » وصولا للقانون أو القاعدة فتتكون من خطوتين ، الأولى وتتمثل في استقراء الكلام وتحديد عناصر « الصورة » ، والثانية وتتمثل في تحديد العلاقات بين هذه العناصر . بعد ذلك يمكن التعميم وبناء القاعدة اللغوية .

(١) د زكي نجيب محمود المنطق الوضعي ١٥/٢

ولكى نسوق مثالا لذلك ، فقد قرأ قوله تعالى في سورة الذاريات : ﴿ والسماءُ
بنيناها بأيدٍ - ٤٧ ﴾ ، وكذلك قوله في نفس السورة : ﴿ والأرضُ فرشناها فنعم
الماهدون - ٤٨ ﴾ رفعا ونصبا لكلمتي (السماء) و (الأرض) ، وقد لاحظ القراء
هذه الظاهرة اللغوية في كلام العرب فقال : « إذا رأيت اسما في أوله كلام وفي آخره
فعل قد وقع على راجع ذكره ، جاز في الاسم الرفع والنصب » (٢) .

لو قمنا بتحليل إحدى هذه المركبات إلى عناصرها مع تحديد العلاقات بين هذه
العناصر لتوصلنا إلى ما توصل إليه القراء :



أى أن لدينا العناصر اللغوية التالية : (كلام) - (اسم) - (رفع أو نصب) - (فعل
وقع على راجع ذكره) - (راجع ذكره : أى ضمير) .

أما العلاقات بينها فهي كما يلي : (الكلام قبل الاسم) - (وقوع الفعل على راجع
ذكره) - (عود الضمير) .

وعلى ذلك تكون الصورة اللغوية بعناصرها والعلاقات بين هذه العناصر كما يلي: « اسم يسبقه كلام ويتلوه فعل قد وقع على راجع ذكره والاسم يجوز فيه التنصب والرفع » ، ثم نرى هذه الصورة تتكرر مع مركبات لغوية عديدة ، عندئذ يحق لنا أن نصوغ القاعدة التالية مع الفراء :

« إذا رأيت اسما في أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والتنصب » .

ونستطيع القول أن الفراء أمكنه أن يحصل على صورة المركب اللغوي بما فيها من عناصر وعلاقات بين تلك العناصر .

ولكن يبدو أن هذه الصورة ذات العلاقات ، تتشابه مع « التعليل » من موضعين فتجعل المرء يظن أن عملية التعقيد هذه ، ماهي إلا تعليل صوري .

أما الموضع الأول للتشابه ، فإن أحد الباحثين قد يعتقد أن الصورة التي حصل عليها اللغوي ماهي إلا « العلة الصورية » عند أرسطو وبذا يكون موضع هذا المبحث عند الكوفيين في مركز التعليل الأرسطي ، الذي يرى أن أنواع العلل في الوجود أربعة: علة مادية ، وعلة فاعلة ، وعلة صورية ، وعلة غائية ، فمادة البرونز هي العلة المادية لصنع التمثال والمثال هو العلة الفاعلة ، والصورة التي صنع التمثال على مثالها هي العلة الصورية ، وتخليد البطل - مثلا - هو العلة الغائية لصنع التمثال (٣) .

وردنا على ذلك أنه لكي تكون « الصورة » علة لابد أن تكون سابقة على المعلول ، أي تكون صورة الجملة موجودة قبل وجود أجزاء هذه الجملة . وهذا يتوقف على وجهة نظر اللغوي :

(٣) أرسطو : كتاب الطبيعة ١٠٠/١ - ١٠٤ - ١٣٧/١ .

فإذا كان اللغوى من الذين يعتقدون بأن المعانى الكلية - أو الصور - سابقة فعلا على المحسوسات (٤) ، كانت الصورة علة لأى عنصر بها ، أو لكافة عناصرها ، وكان حصول اللغوى على صورة المركب النحوى يعتبر حقا تعليلًا صوريًا .

أما إذا كان اللغوى واقعيا يقول بأن للأشياء الخارجية وجودا عينيا مستقلا عن العقل الذى يقوم بإدراكها (٥) ، كان معنى ذلك أن المادة بجزئياتها موجودة قبل الفكر وقبل الصور الكلية ، وبذا يستحيل اعتبارا « الصور » عللا صورية .

فإذا كان اللغوى وَضْعِيًّا ، رفض فكرة التعليل الصورى من أساسها وقرر أنها مشكلة ميتافيزيقية لا شأن لنا بها . ونحن من أنصار وجهة النظر هذه طالما أننا لانستطيع أن نقرر أيهما أسبق فى الوجود الفكر أم المادة ؟ الصورة الكلية أم عناصرها الجزئية ؟ إذ يكفى فى نظرنا أن نحصل على الصورة بعناصرها والعلاقات القائمة بينها لكى ننشئ القاعدة اللغوية . فما صنعه الفراء تقعيد لا تعليل .

أما التشابه الثانى بين مفهوم « الصورة » فى العلم الحديث والتعليل فتأتى من أننا بالحصول على صورة المركب النحوى ، نصبح أحيانا أمام قضية شرطية المقدم فيها علة للتالى ؛ فقول الفراء « إذا رأيت اسما فى أوله كلام وفى آخره فعل قد وقع على راجع ذكره ، جاز فى الاسم الرفع والنصب » ماهو إلا قضية شرطية كما يلى :

إذا حدثت س حدثت كذلك س .

حيث تصبح س علة ص (٦) .

(٤) الذين يؤمنون بذلك هم المثاليون فى أحد مذاهبهم . انظر فى مذاهبهم المختلفة الكتب الآتية :

- د . أميرة مطر : الفلسفة عند اليونان ط ٢ ص ١٧٣ .

- د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ٣٢٨ .

(٥) د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ٣٣٠

(٦) انظر فى القضية الشرطية د . على سامى النشار : المنطق الصورى ٢٩٤

غير أن حقيقة الأمر ليست كذلك ، إذ إن عنصرا ما في الجملة أو حتى جملة عناصر لا تعتبر « علة » لما يتلوها من عناصر ، فالكلام - من وجهة نظرنا - لا يحدث بهذه الصورة من التجزئ والتتالي حتى تصبح علاقة السببية ممكنة ويصبح هناك علة ومعلول ، بل إن الكلام يحدث - كما سبق أن ألمحت - على صورة قوالب كاملة مترابطة يستخدمها المتكلم جاهزة دون تدخل منه ، وهنا يستحيل وجود عنصر سابق وعنصر لاحق ، ويستحيل نتيجة لذلك وجود علاقة عليه بين عنصر سابق وآخر لاحق .

نخلص من كل هذا إلى رفض مفهوم « العلة الصورية » ، إما لوجود مشاكل ميتافيزيقية لا يمكن حلها وأتينا معنيون فقط بما أماننا ، وإما لتصوير حدوث الكلام بطريقة تخالف الواقع ويصبح بذلك حصول العالم أو اللغوى على الصورة بأجزائها وما بين هذه الأجزاء من علاقات من أجل تعميم قانونه العلمى أو وضع قاعدته اللغوية عملا بعيدا عن التعليل وداخلا في نطاق المنهج الوصفى طالما أننا فى الحصول على هذه الصورة بأجزائها والعلاقات بينها لم نخرج عن حيز الواقع المحسوس .

ولكى نقوم بتحليل ماقعده الكوفيون لابد أن نطمئن على مايلى شروطاً لصياغة القاعدة :

- مراعاة الاستقراء بوجود مايدل عليه تصريحاً أو ضمناً .
- تحديد عناصر « الصورة » والعلاقات بينها .
- تحديد الصيغة الرمزية المستخدمة فى صياغة القاعدة ، إذ أن لكل قاعدة - مهما كانت - صيغة رمزية ترد بها مثل :

إذا حدثت س حدثت ص ، أو س هى ص (٧) . إذ بدون إحدى هذه

(٧) انظر فى صيغ القانون العلمى د . زكى نجيب محمود : المنطق الرسمى ٢٨٢/٢ ، ود . على سامى النشار : المنطق الصورى ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٤٤٧ .

المخطوطات يستحيل التعميم وإقامة القاعدة .

والآن لنر كيف توصل الكوفيون إلى صياغة قواعدهم اللغوية مستخدمين الاستقراء الذى يمكنهم من تجريد الصورة اللغوية بعناصرها وتعميم هذه الصورة على ما استقرأوه توصلا لصياغة القاعدة اللغوية ، ثم مقارنة كل ذلك بما جاء فى كتاب سيويه .

أ - فى الأصوات :

ففى قوله تعالى فى سورة يوسف : « قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله - ٤٧ » قرأ بعضهم كلمة (دأبا) بفتح الهمزة مثل حفص . والفراء يضع القاعدة لذلك بعد أن حصل على « صورة » المركب اللغوى قائلا : « وقرأ بعض قرائنا (سبع سنين دأبا) فعلاً . وكذلك كل حرف فُتِحَ أوله وسُكِّنَ ثانيه ، فتثقله جائز إذا كان ثانية همزة أو عينا أو غينا أو حاء أو خاء أو هاء » (٨) .

فبالنسبة للاستقراء فى المثال السابق نستطيع أن نطمئن إلى مراعاته حيث استخدم الفراء كلمة (كل) حين قال : كل حرف ... الخ ولكنه لم يقدم سوى مثال واحد .

وبالنسبة لعناصر الصورة فقد حددوها فعلا بأن حدد صيغة الكلمة وحدد نوعية حروفها والعلاقة بين الحرف الأول والثانى .

أما بالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة ، فيحددها قوله : كل حرف فُتِحَ أوله وسُكِّنَ ثانية فتثقله جائز ، التى تؤول إلى الصورة التالية : كل س هـ ص .

ويضع الفراء القاعدة لقلب تاء الافتعال دالا فى بعض اللغات حيث يقول :

« قوم من العرب يقولون : أجد بيك في موضع اجتبيك . يجعلون ثاء الافتعال بعد الجيم دالا . ويقولون اجد معوا » (٩) .

فبالنسبة للاستقراء فقد استخدم الفراء مثالين هما : اجد معوا واجد بيك . وقد لاحظ أن هذين المثالين ترددا في « قوم » من العرب أى في مجموعة كبيرة من الناس . وبالنسبة للصورة فقد حددها بكلمة : افتعل والعلاقة تكون بين (التاء) وما قبلها .

أما بالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة ، فيحددها قول الفراء . « يجعلون ثاء الافتعال بعد الجيم دالا » . أى إذا جاءت الكلمة على صيغة افتعل وكانت فاؤها جيما قلبت التاء دالا . حيث نؤول إلى الصيغة الرمزية : إذا حدثت م حدثت ص .

هذا بعض من القواعد التي صاغها الكوفيون في مجال الأصوات فإذا جئنا « للكتاب » وجدنا سيبويه ينشئ القواعد أيضا قبل الكوفيين مستخدما الاستقراء والتجريد في إقامة قواعده .

ففي باب الندبة يقول : « هذا باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها إن كان مكسورا فهي ياء ، وإن كان مضموما فهي واو » (١٠) .

ففي الحالة الأولى يقولون مثلا للتفجع على غلام امرأة ما : واغلا مكية ، حيث جاءت ألف الندبة بعد كسرة الكاف في (غلامك) فقلبت ياء . وفي الحالة الثانية يقولون في التفجع على ظهر أحدهم : واظهر هو ، حيث جاءت ألف الندبة بعد ضمة الهاء في (ظهره) ، ومن ذلك أيضا : واظهر هموه ، واظهر هماء ، وانقطاع ظهر هيه . ونلاحظ أنه عندما أورد الأمثلة أضاف إلى قاعدته ألف الندبة عندما يكون ما قبلها مفتوحا .

(٩) ابن فارس : الصحاح ١٤٠ .

(١٠) سيبويه : الكتاب ٢٢٤/٢ .

فبالنسبة للاستقراء فقد استخدم سيبويه خمسة أمثلة هي : واغلامكيه
واظهرهوه ، واظهرهموه ، واظهرهماء ، واظهرهيه .

وبالنسبة للصورة فقد حدد عناصرها والعلاقات بينها في عنوان الباب ، فلدينا
ألف للتدبة يكون ما قبلها إما مكسورا أو مضموما . وعند استقراء لقاعدته أضاف حالة
ثالثة وهي ألف التدبة حينما يكون ما قبلها مفتوحا : واظهرهماء .

أما بالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة فيجدها قول سيبويه : « هذا باب تكون ألف
التدبة فيه تابعة لما قبلها ، إن كان مكسورا فهي ياء » ، حيث تؤول إلى الصيغة
الرمزية التالية : إن حدثت م ، حدثت ص .

وفي باب « حروف البذل » حيث تبدل بعض الحروف بحروف أخرى في بعض
المشتقات يجرّد سيبويه قواعده مستخدما الصيغة الشرطية في معظم الأحيان ، فالكلمة إذا
جاءت بالصورة كذا أبدلت فيها الياء همزة مثلاً ، أو صارت التاء طاء ... وهكذا .
يقول : « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء ، وشقاء ونحوهما .
وإذا كانت الواو عيناً في أدور وأتور والنؤور ونحو ذلك ، وإذا كانت فاء نحو : أجوء
وإسادة ، وأعد » (١١) .

فبالنسبة للاستقراء يستخدم مثالين أو ثلاثة ولكنه يردف قائلاً (ونحو ذلك) وهو
تعبير يوحى بأنه جرب طرد قاعدته في أمثلة أخرى .

وبالنسبة « للصورة » فقد حدد عناصرها وهي : الهمزة ، الياء ، الواو ، أما عن
العلاقات بين هذه العناصر فهي أن تأتي الياء أو الواو لامين بعد ألف مد ، أو تأتي الواو
في وسط الكلمة ، أو في أولها .

وبالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة ، فتحدد من قوله : « فالهمزة تُبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين ... » التي تؤول إلى : تحدث من إذا حدثت ص .

ب - في الصرف :

ففى قوله تعالى فى سورة براءة : « لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة - ٢٥ »
ينبع القراء قاعدة عدم صرف كلمة (مواطن) وما أشبهها فيقول : « نصبت
(المواطن) لأن كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لايجرى
[أى لايصرف] مثل صوامع ، ومساجد وقناديل ، وتمائيل ، ومحاريب . وهذه الياء
بعد الألف لايعتمد بها لأنها قد تدخل فيما ليست هى منه وتخرج ماهى منه ، فلم
يعتمدوا بها ، إذ لم تثبت كما ثبت غيرها » (١٢) .

فبالنسبة للاستقراء فقد روى فى التعميد لاستخدام القراء لكلمة (كل) حيث
قال : « لقد نصبت المواطن لأن كل جمع كانت فيه ألف ... الخ » مما يدل على أنه
استقرأ كلمات عديدة غير تلك التى ذكرها .

وبالنسبة للصورة فقد حدد أجزاءها والعلاقات بينها إذ أن الحكم ينصب على :
كل ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان .

وبالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة ، فيحددها قول القراء :

كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان ، فهو لايجرى والتي
يمكن أن تؤول إلى الصيغة الرمزية التالية :

كل س هى ص .

ولكن يبدو أن هذا الاستقراء لم يكن جامعاً مانعاً ، فقد وجدت كلمات ينطبق عليها الحكم (ص) ولكنها ليست (س) وهي : قناديل ونماثيل ومحاريب ، فهي غير منصرفة ولكنها مع ذلك لا تتكون من ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان لوجود (ياء) زائدة بعد الألف مما ينقض قاعدة الفراء . غير أن الفراء يتعلل لذلك بأن هذه الياءات « غير ثابتة » فلا يعتد بها لأنها قد تدخل فيما ليست هي منه وتخرج مما هي منه . وهي حجة عقلية .

كما نجد الفراء أيضاً في كتاب المنقوص والممدود يتناول هذين النطقين - أي المنقوص والممدود - بالدراسة حيث يستخدم « الصورة اللغوية » في التقييد بكثرة ربما لطبيعة الدراسة نفسها ، فمن المعروف أن الصرف من المواضيع اللغوية التي ابتعدت إلى حد ملموس عن نطاق الدراسات العقلية ، ففي باب « ما ينصرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات » يحدد الفراء لنا الصورة اللغوية التي إذا تحققت في بنية الكلمة المعتلة الآخر ، جاءت هذه الكلمة منقوصة أو ممدودة . يقول الفراء : « من ذلك المصدر الذي في أقبل الذي أنشاء فعلاء وهو منقوص ، من ذلك : عَمِيَ عَمِيَ وَعَشِيَ عَشَا ، وَصَدِيَ صَدَى ، وَطَوَى طَوَى ، وَشَجِيَ شَجَا . فعلى هذا أكثر الكلام . فإذا كان المصدر من فعل زائد من الانفعال والاستفعال والافتعال والافعال ، فكله ممدود . من ذلك : الاستخفاء ، والانتفاء ، والادعاء ، والاعطاء ، والإرجاء » (١٣) .

فإذا جئنا للاطمئنان على شروط التقييد ، وجدنا الفراء يستخدم الاستقراء ، إذ يستقرىء كلمات عديدة مثل « عَمِيَ عَمِيَ ، وَعَشِيَ عَشَا وَصَدِيَ صَدَى وَطَوَى طَوَى وَشَجِيَ شَجَى » . ويضيف تعبيراً يدل على استخدامه الاستقراء في عدد أكثر من الكلمات حيث يقول : « فعلى هذا أكثر الكلام » .

أما بالنسبة لتحديده « للصورة اللغوية » فإنه يحددها بالكلمة التي تقبل أن توجد في صيغة (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) .

وبالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة ، فقد استخدم القراء صيغتين إذ يقول :
المصدر الذي في أفعل الذي أنشاء فعلاء وهو منقوص والتي تؤول إلى الصيغة
الرمزية : س هي ص وفي الشق الثاني من الفقرة يستخدم صيغة أخرى حيث يقول :
« إذا جاءت الكلمة من فعل زائد من فكلة ممدود » والتي تؤول إلى الصيغة
الرمزية : إذ حدثت من حدثت ص .

وفي قضية التذكير والتأنيث يستخدم أبو بكر الأنباري الاستقراء بكثرة في صياغة
قواعده ، ففي باب (ما جاء من النعوت على مثال مفعِل) يقول : « اعلم أن (مفعلاً)
في النعوت بمنزلة (فاعل) . إذا اشترك المذكر والمؤنث في النعت دخلته (الهاء) إذا
كان نعتا للمؤنث كقولك : رجل محسن ، وامرأة محسنة ، وكذلك مجمل ومجملة
ومكرم ومكرمة . فإذا كان النعت لاحظاً للذكر فيه لم تدخله الهاء ، وكان بمنزلة
حائض وطالق وطامث . فمن ذلك قولهم : امرأة مذكر ، إذا كانت تلد الذكور ،
ومحقق إذا كانت تلد الحمقى » (١٤) .

واضح في هذه الفقرة أن أبا بكر يضع قاعدتين ، أما الأولى فمؤداها أنه : « إذا
اشترك . المذكر والمؤنث في النعت دخلته الهاء » ولقد استقرأ أبو بكر لصياغة هذه
القاعدة ثلاثة أمثلة هي : محسن ومحسنة ، ومجمل ومجملة ومكرم ومكرمة .

وعن تجريد صورة المركب اللغوي ، فلا يوجد هنا مثل هذا المركب ولكن يوجد
بدلاً من ذلك « الاستعمال اللغوي » حيث تستخدم الكلمة في نعت المذكر مرة
والمؤنث مرة أخرى .

(١٤) أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ١٠٣/٢ .

وبالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة فيحدد قولة : « إذا اشترك المذكر والمؤنث في النعت ، دخلته الهاء » التي تؤول إلى : إذا حدث من حدث ص .

وأما القاعدة الثانية فيقول فيها : « فإذا كان النعت لاحظاً للمذكر فيه لم تدخله الهاء » . ولقد استقرأ الأنباري لهذه القاعدة خمسة شواهد هي : حائض ، وطالق ، وطامث ، ومذكر ، ومحقق .

وعن تجريد صورة المركب اللغوي ، فلا يوجد هنا أيضاً مركب لغوي يمكن تجريده ، ولكن يوجد (استعمال) حيث يشترط الأنباري أن يكون النعت مما لاحظ للتذكير فيه .

وبالنسبة للصورة الرمزية لهذه القاعدة فيتضح من قول الأنباري : « إذا كان النعت لاحظ للمذكر فيه لم تدخله الهاء » التي تؤول إلى : إذا حدثت من لم تحدث ص .

ولقد استخدم أحمد بن فارس الاستقراء والتجريد في تعيينه لبعض الكلمات التي لا توجد في العربية إلا قليلاً حيث يقول عن حرفي التاء والكاف (تك) : « التاء والكاف ليس أصلاً ، ويضعف أمره قلة ائتلاف التاء والكاف في صدر الكلام . وقد جاء : التكة ، وتككت الشيء : وطنته . والتاك : الأحق . وما شاء الله جل جلاله أن يصبح فهو صحيح » (١٥) . فلقد استقرأ ابن فارس كلام العرب ، فوجد أن الكلمات التي تبدأ بالتاء والكاف قليلة العدد ، والذي يدل على اجرائه الاستقراء تصريحه بقلة ائتلاف هذين الحرفين في صدر الكلام ، أي أنه استقرأ الكلام فلاحظ قلة ائتلافهما في أوله .

أما عن تجريدة للصورة اللغوية وتحديد عناصرها والعلاقات بينها ، فواضح في

(١٥) أحمد بن فارس : مقاييس اللغة ٢/٣٣٩ .

تجزيده للحرفين اللذين لا يأتلفان في العربية في صدر الكلام ، وأن تكون التاء سابقة للكاف .

وأما عن الصيغة الرمزية للقاعدة فإن قوله : التاء والكاف ليس أصلاً تؤول إلى الصيغة الآتية : س ليست ص .

هذه بعض من تعقيدات الكوفيين باستخدام الاستقراء في المستوى الصرفي ، فإذا انتقلنا لكتاب سيبويه ، وجدناه يستخد الاستقراء أيضاً في تعقيده في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، يقول مثلاً : « اعلم أن كل شيء كانت لامه ياءاً أو واواً ، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم ، فإنها تعتل وتُحذف في حالة التثنية واواً كانت أو ياءاً ، وتلزمها كسرة قبلها أبداً ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء . واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه يتصرف في حال الجر والرفع » (١٦) .

فسيبويه يستخدم الاستقراء في تعقيده ونحن نستنتج ذلك من قوله : « اعلم أن كل شيء كانت لامه ياءاً ... الخ » ثم يقدم أمثلة على استقراءه فيقول : « فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسور قولك : هذا قاض ، وهذا غاز ، وهذه مغاز ، وهؤلاء جوار . وما كان منهن ما قبله مضموم فقولك هذه أدل وأظن ونحو ذلك » (١٧) .

وأما عن تجزيده للصورة اللغوية فواضح من تحديده للحروف ومواقعها وهيئاتها بقوله : « كل شيء كانت لامه ياءاً أو واواً ، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم ... الخ » .

(١٦) سيبويه : الكتاب ٣/٢٠٨ .

(١٧) السابق نفس الصفحة .

وأما عن الصيغة الرمزية للقاعدة فتحدد من قوله : (كل شيء كانت لامه ياءا أو واوا فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين) . حيث تؤول إلى الصيغة الرمزية التالية : كل س هي ص .

غير أن سيبويه لم يكن يقف عند حد بناء قاعدته ، بل غالبا مايتعدى ذلك إلى التعليل لما يحدث حيث يقول تعليلا لحذف الياء في المثال السابق « وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا » (١٨) . وفكرة التعويض هذه فكرة عقلية قد تكون ذات أصل اجتماعي وسوف ندرسها في باب التعليقات العقلية .

ج - في النحو :

لقد رأينا منذ قليل كيف جرد القراء قاعدته حين قال : « وإذا رأيت اسما في أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب . فمن ذلك قوله [الذاريات] : « والسماء بتيناها بأيدي - ٤٧ » وقوله : « والأرض فرشناها فتم الماهدون - ٤٨ » يكون نصبا ورفعا » (١٩) .

فإذا أردنا أن نطمئن على شروط التقعيد ، وجدنا القراء يستخدم الاستقرار بذكر عدد من الأمثلة غير هذه الآية بعضها من القرآن الكريم وبعضها من الشعر . فمن القرآن استشهاد بقوله تعالى في سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما - ٣٨ » وقوله تعالى في سورة الاسراء : « وكل انسان ألزمناه طائره في عنقه - ١٣ » ومن الشعر استشهاد بالبيت الآتي وهو لدى الرمة :

إذا ابن أبي موسى بلالاً أتيتَه فقام بفأس بين وصليك جازر

(١٨) السابق نفس الصفحة .

(١٩) القراء : معاني القرآن ٢٤٠/١ ، وانظر ص ٥٧ وما بعدها من هذا البحث .

والبيت الآتي وهو لمزاحم العقيلي :
فقالوا تعرفها المنازل من منى وماكل من ينشى منى أنا عارف

ثم بهذا البيت من الرجز وهو لأبي النجم العجلي :
قد علقت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

أما بالنسبة للخطوتين التاليتين للاستقراء وهما تجريد الصورة اللغوية ، والصيغة
الرمزية للقاعدة ، فقد سبق أن ناقشناهما في مفتتح هذا الفصل (ص ٥٨) .

ومن تجريدات القراء للقواعد في المستوى النحوى مستخدما الاستقراء تلك
القاعدة التي أقامها (للاسم) بعد (إلا) ، ففي قوله تعالى في سورة البقرة :
﴿ فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم - ٢٤٩ ﴾ . قرأ ابن مسعود وأبي والأعمش ﴿ إلا قليل
منهم ﴾ . يقول القراء :

« والوجه في (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه ، فإذا كان
ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها ، معرفة كان أو نكرة . فأما المعرفة
فقولك : مذهب الناس إلا زيد . وأما النكرة فقولك : ما فيها أحد إلا غلامك ، لم يأت
هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد (إلا) ما قبلها . وقال الله تبارك وتعالى [النساء] :
﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم - ٦٦ ﴾ لأن في (فعلوه) ، اسما معرفة ، فكان الرفع الوجه
في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم ويثبت لما بعد (إلا) . وهي في قراءة أبي :
﴿ ما فعلوه إلا قليلا ﴾ كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد (إلا) كالمنقطع عن أول الكلام
كقولك : مقام القوم اللهم إلا رجلا أو رجلين . فإذا نويت الانقطاع نصبت وإذا نويت
الاتصال رفعت ، ومثله قوله : [يونس] : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنقمها لإيمانها إلا
قوم يونس - ٩٨ ﴾ فهذا على هذا المعنى ، (٢٠) .

ونكتفى بهذه الشواهد والأمثلة التي بلغت ثلاثة من القرآن الكريم ، وثلاثة من النشر .

أما عن تجريد الصورة اللغوية ، فهو يحدد أجزائها والعلاقات بينها متخذاً من (إلا) مركزاً لها ، فما قبل (إلا) قد يكون إثباتاً وقد يكون جحداً ، وما بعدها قد يكون معرفة وقد يكون نكرة . ولكل حالة حكمها في الإثبات أو الجحد .

أما بالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة فيتضح من قول الفراء : « الوجه في (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لاجحد فيه » وهي تؤول إلى الصيغة الرمزية التالية :
تحدث س إذا حدثت ص . وفي الفقرة الثانية من القاعدة يقول : « فإذا كان ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها » التي تؤول إلى نفس الصيغة الرمزية السابقة : إذا حدثت س حدثت ص . فأمانا إذن قاعدتان لقاعدة واحدة .

ويستخدم ثعلب الاستقراء أيضا في صياغة القواعد وتجريدها ، وإن كان بدرجة أقل من الفراء ، فقد كان الفراء أكثر الكوفيين تجريدا للقواعد ، يقول ثعلب في المقسم به : « وسمع : الله لأتيتك ، و : الحق لأتيتك . قال : إذا جاء بالأسماء في الأقسام ومعها واو خفض ، وإذا أسقط الواو نصب : الله لأتيتك ، الحق لأتيتك » (٢١) .

فإذا جئنا للاستقراء وجدنا أن ثعلب استقر أما سمعه وهما شاهدان ولم يشر إلى شواهد أخرى ، فلم يقل مثلاً : وعلى هذا أكثر كلام العرب ، أو : وهذا في كلامهم كثير ، مما يدل على أنه ليس لديه سوى هذين الشاهدين .

وبالنسبة للصورة اللغوية فقد حددها « بالأسماء » مقسما بها ، وتسبقها واو مرة ويدونها مرة أخرى . فنحن إذن أمام صورتين لغويتين لاصورة واحدة .

أما بالنسبة إلى الصيغة الرمزية للقاعدة فيحددها في الفقرة الأولى من القاعدة قوله : « إذا جاء بالأسماء في الأقسام ومعها وأَوْ خُفِضَ » التي تُؤوَل إلى الصيغة الرمزية التالية : إذا حدثت س حدثت ص . ويحددها في الفقرة الثانية قوله : « إذا أسقط الواو نصب » وهي تُؤوَل إلى نفس الصيغة السابقة : إذا حدثت س حدثت ص .

ماسبق هو بعض استخدامات الكوفيين للاستقراء في التقعيد للغة في المستوى النحوي ، فإذا انتقلنا لكتاب سيبويه وجدناه يستخدم أيضاً الاستقراء في تجريد القواعد اللغوية في المستوى النحوي ، يقول سيبويه في باب الابتداء : « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ عليه كلام . والمبتدأ والمبني عليه رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه . فالمبتدأ الأول ، والمبني مابعد عليه فهو مسند ومسند إليه » (٢٢) .

فإذا أردنا أن نراجع شروط التقعيد ، وجدنا سيبويه يستخدم الاستقراء ويلجأ إلى أنه استخدم استقراءات عديدة بقوله « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ عليه كلام » . ولكنه عند ذكر الأمثلة تجده يستخدم ثلاثة أمثلة فقط هي : عبد الله منطلق ، وتسمى أنا ، ومشتق من يشتك .

وبالنسبة لتجريد صورة المركب اللغوي ، فواضح من تحديده لوضع المبتدأ ووضع ماينى عليه حيث يقول : « فالمبتدأ الأول والمبني مابعد عليه » وأما عن العلاقة بين عناصر الصورة فهي الاسناد حيث يقول عن المبتدأ والمبني « فهو مسند ومسند إليه » .

أما عن الصيغة الرمزية للقاعدة فيحددها قول سيبويه : « والمبتدأ والمبني عليه رفع » التي تُؤوَل إلى : س هي ص .

ومن استخدام سيبويه للاستقراء في التقعيد ، قوله في (باب الأفعال في القسم) : « اعلم أن القسم توكيد لكلامك . فإذا حلفت على فعل غير منفى لم يقع لزمته

اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك : والله لأفعلن^{٢٣} .
ثم يستشهد على ذلك فيقول : « واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين ،
يجرى الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله ، وذلك قولك : أقسم لأفعلن^{٢٤} ، وأشهد
لأفعلن^{٢٥} ، وأقسمت بالله عليك لتفعلن^{٢٦} » (٢٣) .

فبالنسبة للاستقراء فقد استخدمه سيبويه واستشهد بأربعة أمثلة هي : والله
لأفعلن^{٢٧} ، أقسم لأفعلن^{٢٨} ، وأشهد لأفعلن^{٢٩} ، وأقسمت بالله عليك لتفعلن^{٣٠} .

وبالنسبة لتجريد صورة المركب اللغوي وتحديد عناصره والعلاقات بينها فلقد
حددها سيبويه بالقسم على فعل غير منفى لم يقع ، واللام في أول الكلمة والنون في
آخرها .

أما بالنسبة للصيغة الرمزية للقاعدة فيوضحها قول سيبويه : « إذا حلفت على فعل
غير منفى لم يقع لزمت اللام ولزمت اللام النون » وهذه تؤول إلى الصيغة الرمزية : إذا
حدثت (س) حدثت (ص) و (ع) .

د - في الدلالة :

من المتبع أن لا يضاف الشيء إلى نفسه ، ولكن ذلك قد يحدث أحيانا كما في
قوله تعالى في سورة ق : « ونزلنا من السماء ماءً مباركاً فأنبتنا به جناناً وحباً
الحصيد - ٩ » . فالحب هو الحصيد . وقوله في سورة ق أيضاً : « ونحن أقرب إليه من
حبيل الوريد - ١٦ » ، والحبل هو الوريد بعينه أضيف إلى نفسه . وقوله في سورة
الواقعة : « إن هذا لهو حق اليقين - ٩٥ » والحق هو اليقين أضيف إلى نفسه .
ولكن الفراء يقرر أن ذلك ممكن طالما اختلف الاسمان لفظاً (٢٤) .

(٢٣) السابق ١٠٤/٣ .

(٢٤) الفراء : معاني القرآن ٧٦/٣ .

إذا جئنا للاستقراء وجدنا الفراء يستخدمه ويقدم ثلاثة شواهد من القرآن الكريم هي : (حب الحصيد) ، (جبل الوريد) ، (حق اليقين) .

وعن تجريد صورة المركب اللغوي فقد تحدد باشتراط تجاوز اللفظين ذوى المعنى الواحد .

أما عن الصورة الرمزية للقاعدة فتحدد من قول الفراء « والجبل هو الوريد بعينه أضيف إلى نفسه لاختلاف لفظ اسميه » التى تؤول إلى الصيغة التالية : تحدث س إذا حدثت ص .

ومن استخدام الاستقراء فى التععيد فى المستوى الدلالى ، ماجرده ابن السكيت فى كتابه اصلاح المنطق : قضى باب (ما يهمز فيكون له معنى ، فإذا لم يهمز كان له معنى آخر) يقول : « قد تملأت من الطعام والشراب تملؤاً ، وقد تملئت العيش تملأاً إذا عشت ملياً أى طويلاً ، وتقول : قد تخطأت له فى هذه المسألة وقد تخطيت القوم لأنه من الخطوة . وتقول قد قرأت القرآن ، وما قرأت (٢٥) الناقة سلاقط ، أى لم تلق ولداً ، أراد أنها لم تحمل ، وقد قرئت الضيف وكذلك قرئت الماء فى الحوض . وقد سوات عليه ماصنع ، إذا قلت له أسأت ، وقد سويت الشيء » (٢٦) . والقاعدة هنا أن الهمز وعدمه يتسيان فى اختلاف المعنى .

وبوضح جدنا - بالنسبة للاستقراء - أن ابن السكيت قد أربى فيه حيث بلغت الشواهد والأمثلة حوالى ثمان صفحات ، وإن كان هدفه فى الحقيقة هو جمع اللغة وليس التععيد .

(٢٥) صحتها (قرأت) بفتح الهمزة لاتسكينها . انظر القاموس المحيط للفيروز أباى فصل الفاء والقاف

باب الهمزة حيث جاء به : قرأت الناقة حملت .

(٢٦) ابن السكيت : اصلاح المنطق ١٥١ .

وبالنسبة لتجريد صورة المركب اللغوي فقد تحدد بالهمزة وعدمها ولا توجد عناصر أو علاقات أخرى .

أما بالنسبة للصورة الرمزية للقاعدة فيمكن استنتاجها من قوله : « ما يهمز فيكون له معنى فإذا لم يهمز يكون له معنى آخر » التي يؤرل إلى الصيغتين التاليتين : ما يكون من يكون ص . ومالا يكون من لا يكون ص .

وشبيه بذلك أيضا ما جرده ابن السكيت في باب آخر هو : « ما جاء مفتوحا فيكون له معنى فإذا كُسِر كان له معنى آخر » (٢٧) وهو على هدى المثال السابق فلا داعي لتكرار التحليل .

هذه هي بعض تعديدات الكوفيين في المستويات اللغوية الأربعة وقد استخدموا فيها الاستقراء والتجريد لصياغة القاعدة اللغوية ، ولقد سبقهم البصريون في ذلك كما بينا .

هذا ورغم أننا قد رأينا كيف أن الفريقين قد اتبع في تجريداته الطرق العلمية السليمة حسبما تقتضى به مناهج البحث في العصر الحديث ، حيث يستقرئون كلام العرب ويجردونه للتوصل إلى قضية عامة يصوغونها صياغة علمية ، نرى الدكتور عبدالرحمن أيوب يستبعد التفكير العلمي لدى النحاة الأوائل عامة فيقول : « وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي ، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته ، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها ، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث » (٢٨) . ولا شك أن الذي قاله الدكتور عبدالرحمن أيوب يعتبر تعميما لا ينطبق على كل قواعد الكوفيين أو البصريين ، فالذي عرضناه هنا هو

(٢٧) السابق ١٩٠ .

(٢٨) د . حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنى ١٦٩ .

تفكير علمي بالمعنى الحديث . حقا قد يكون الاستقراء شحيحا في هذه المسألة أو تلك ولكن ذلك لم يكن دائما ، خاصة أن هناك - في العصر الحديث - من يعتقد أن نطقا واحدا لجدير بالتقعيد .

وعلى أي حال ، فقد انتهينا من عرض النشاط اللغوي عند الكوفيين-والبصريين الأوائل أيضا - في مجالي « السمع » و « التجريد » وقد بينا أن اعتبار أي من هذين المبحثين داخلا في نطاق التعليل أو خارجا منه ، إنما يتوقف على وجهة نظر الباحث ، ومع ذلك ، ففي كلا الحالتين أي اعتبار هذا النشاط تعليليا أو لاتعليليا ، فإنه مازال في نطاق المنهج التجريبي فالدليل النقلى testimony - وهو الأساس الاستمولوجي الذي أقيم « السمع » عليه - والاستقراء induction - وهو الأساس الاستمولوجي الذي أقيم « التقعيد » عليه - هما من وسائل المعرفة في المنهج التجريبي كما بينا في التمهيد (٢٩) . وسوف نرى في الباب التالي كيف تعلق الكوفيون مستخدمين وسائل التعليل التجريبية .

الباب الثاني التعليلات غير العقلية

الفصل الأول : التعليل بالاستخفاف والاستهتال

الفصل الثاني : التعليل بالعامـل

الفصل الثالث : تعليقات قليلة التكرار

الفصل الأول

التعليل بالاستعانة والاستغناء

وُجد هذا الأسلوب من التعليل في باكورة الدرس العربى ، ولهذا المصطلح مرادفات كثيرة أخرى مثل : كثرة الاستعمال ، أو كثرة الدوران على الألسنة ، أو الرغبة في الاختصار والإيجاز ، أو المناسبة والتألف . ولقد أُطلق على هذا الأسلوب في العصر الحديث مصطلح « الجهد الأقل » أما عن أهمية هذه الوسيلة من وسائل التعليل فيتحدث الدكتور عبده الراجحي عنها حيث يقول : « أما كثرة الاستعمال فيكاد يكون المقياس الأغلب الذى يقوم على التعليل فى كثير من الظواهر ، وبخاصة فى ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء والترخيم وغيرها » (١) .

ويؤسس التعليل بهذه الوسيلة على مسلمة مفادها أن الإنسان يسلك فى نطقه أيسر السبل وأقلها جهدا ، ولذلك فإن النطوق تتغير تبعاً لذلك من الثقل إلى الخفة . ولقد اهتم ابن جنى بهذه الفكرة اهتماما كبيرا حتى أنه صاغ نظرية كاملة فيها ، نسج خيوطها بعدما تكاملت لديه وجهات نظر النحاة السابقين عليه أمثال الخليل وسيبويه .

ومع ذلك فقد جاء بعد ابن جنى من رفض فكرة التعليل بالاستعانة ، غير أنه أقام رفضه على أساس برجمائى ؛ إذ أن ابن مضاء يرى أن هذه العلة لانفيدنا شيئا . فلو سأل سائل مثلا لماذا لم ينصب الفاعل ويرفع المفعول ؟ فلو أجابه النحوى بأن الفاعل قليل فى كلامهم والمفعول كثير ، ليقُلْ فى الكلام ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون ، فإن هذا الجواب - فى رأى ابن مضاء - لا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو

(١) د . عبده الراجحي : النحو العربى والدرس الحديث ٨٤ .

مطلوبتنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم ، (٢) . فابن مضاء لا يرفض التعليل بفكرة الاستخفاف لأنها فكرة خاطئة ، بل لأنها ليست نافعة .

يبد أن التطوق التى تتعرض للتغير لم توجد فى العربية وحدها ، بل ربما وجدت فى كافة اللغات ، لذلك فقد عالجها علماء غربيون عديدون بالإضافة إلى علماء العربية قدماء ومحدثين ، وذهبوا فى ذلك مذاهب شتى ، يمكننا أن نوجزها فى أربعة اتجاهات هى : التأييد - الإنكار - التشكك - الاكتفاء بالوصف للظاهرة . غير أن هناك ملاحظة هامة ينبغى الإشارة إليها ألا وهى أن معظم علماء الغرب الذين تعرضنا لهم بحثوا هذه الظاهرة فى بعدها الدياكرونى ، وأما معظم علماء العربية فقد بحثوها فى بعدها السانكرونى . وفيما يلى موجز لهذه الاتجاهات .

أ - المؤيدون :

كان العالم الأمريكى وتنى Whitney هو أحد الذين اقتنعوا بفكرة الجتوح إلى الجهد الأقل ، ليفسروا بها التغيرات التركيبية التى تحدث لبعض الكلمات حيث يقول : « كل مانكتشفه من تطور فى اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذى يبذل فى النطق » (٣) . ولقد جعلوا لذلك قانوناً أسموه « قانون الجهد الأقل » .

ومن المؤيدين من علماء العربية الدكتور عبدالمجيد عابدين ، فقد تتبع بعض الكلمات المنحوتة فى اللهجة السودانية وأرجع هذه الظاهرة إلى توفير الجهد العضلى حيث يقول عن هذه المنحوتات : « وهذه كلها صور لها أصولها العربية ، والذى غير من ملامحها هو الرغبة فى اختصار النطق وتوفير الجهد العضلى فى أثناء الكلام ، أو مطاوعة الحناجر والأفواه الناطقة أو الإسراع فى نطق الكلمات أو غير ذلك من البواعث

(٢) ابن مضاء : الرد على النحاة ١٣٠ - ١٣١

(٣) د . أحمد مختار دراسة الصوت اللغوى ٣٢١ .

والأسباب التي تجعل الكلمات تختصر أو تتبلور أو يتغير ترتيب حروفها ، أو تتحول إلى صور لا يهتدى إلى حقيقتها إلا بعد تأمل وإمعان (٤) .

ومن المؤيدين أيضاً من علماء العربية الدكتور إبراهيم أنيس حيث يقول :
« الاقتصاد في الاستعمال اللغوي قد يسيطر على كثير من ظواهر اللغة حين لا يكون هناك لبس أو إيهام ، وهو اقتصاد محمود ولا يعد نقصاً في تلك اللغة التي تلجأ إليه » (٥) . ولقد استخدم الدكتور إبراهيم أنيس بعد ذلك هذا المبدأ في تعليقه لوجود حركات الإعراب حين رفض الربط بين هذه الحركات وبين المعنى (٦) .

ب - المنكسرون :

أما المنكسرون لهذا المبدأ فقد تعللوا بعلة عديدة ، منها أنهم وجدوا مثلاً أن العلة - أى الصوائت - البسيطة قد تتحول في بعض اللغات إلى علة مركبة - أى صوائت مركبة - وهي أكثر ثقلًا من البسيطة ، وأن ال (t) قد تحولت إلى (th) وهي أكثر ثقلًا . وأيضاً لو صح هذا المبدأ ، لصارت اللغات جميعاً سلسلة من الأصوات المتحركة لأنها تتطلب جهداً أقل في نطقها ، ولكنهم وجدوا أن الأمر على العكس من ذلك ، إذ تقل الأصوات المتحركة وتزيد الأصوات الساكنة المتعاقبة التي تحتاج إلى جهد أكبر من المتحدث عند نطقها . ولذلك فقد عارض كل من سيفرز Sievers ولسكين Leskien هذا المبدأ واعتبراه مجرد كلام أجوف يرفضه العلم الحديث (٧) .

وإلى مثل ذلك ذهب أيضاً الدكتور تمام حسان حيث يقول : « ومن التعليقات التي تعللها النحاة في التماس أصول الظواهر اللغوية ، الميل إلى السهولة في النطق .

(٤) د . عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربي ٢٩ .

(٥) د . إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٨٧ .

(٦) السابق ١٦٩ - ١٧٠ .

(٧) د . أحمد مختار : دراسة الصوت اللغوي ٣٢٠ - ٣٢١ .

والقول بهذا الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب ، ولكنه الآن من الآراء التي لا يؤذن لها بدخول صلب المنهج » (٨) . ثم لو كان قانون الجهد الأقل صحيحا لزالت الكلمات الرباعية - مثل دحرج - ولبقيت الكلمات الثلاثية التي لها نفس الدلالة - مثل درج - ومع ذلك فكلا الكلمتين توجدان جنبا إلى جنب . ثم انتهى إلى أن « المسألة ليست مسألة خفة أو ثقل ، وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة في أنماطها الصوتية ، فيسمح بعض اللغات بشيء ويحرمه البعض الآخر ، وأن البعض الذي يسمح به لم يسمح به لخفته ، ولم يحرمه البعض الذي حرمه لثقله ، بل الأمر أمر الاختيار العرفي الاعتباري فحسب » (٩) .

ج - التشككون :

ويتزعم هذا الاتجاه عالم اللغة السويسرى دى سومير ، إذ تراه ينظر بعين الاعتبار لقانون الجهد الأقل ، بل يستخدمه فى تعليقاته للتطورات الصوتية فى بعض اللغات الأوربية فيقول : « لقد عزى سبب التغيرات الصوتية إلى قانون الجهد الأقل الذى يستبدل فيه نطقان بنطق ، أو نطق صعب يستبدل بأخر سهل . هذه الفكرة بصرف النظر عما قيل عنها تستحق النظر أو الدراسة ، يمكنها أن توضح التغيرات الصوتية أو على الأقل تبين الاتجاه الذى يجب أن يأخذه البحث حيالها » (١٠) . ولكنه ما يلبث أن يحذر بأن هذا القانون غير مطرد ، إذ لو كانت بعض أصوات العلة السلافيه قد تطورت فى اتجاه الجهد الأقل ، فإن بعض أصوات العلة الألمانية قد تطورت فى اتجاه الجهد الأعظم (١١) .

(٨) د . تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٧ .

(٩) السابق ٤٩ .

(١٠) فردينان دى سومير : فصول فى علم اللغة ، ترجمة د . أحمد نعيم الكراعين ٢٥٩ .

(١١) المرجع السابق ٢٦٠ .

ومن أصحاب هذا الاتجاه أيضا بلومفيلد فلقد رفض فكرة اختصار الكلمات لتقليل الجهد طالما أن « باحثا واحدا لم ينجح في الحصول على العلاقة بين التغير الصوتي وأى ظاهرة مستقبلية » (١٢) . ورغم ذلك الرفض نراه يقرر قبل ذلك في موضع آخر أن بعض التحولات الصوتية التى تحدث تاريخيا مثل جنوح بعض الصوامت إلى الضعف أو سقوطها إذا وقعت بين صائتين أو بين صوتين مفتوحين ، « يمثل اقتصادا فى حركات أعضاء النطق » (١٣) .

د - الوصفيون :

وهم أئلك الذين لم يؤيدوا مبدأ الجهد الأقل كما لم يرفضوه ، وإنما قرروا مآشاهدوه بأزاء ظاهرة التغيرات الصوتية ، وذلك مثل الإحصاءات التى أجريت على اللغات الألمانية والإنجليزية واللاتينية وبينت أن اللغات تفضل بوجه عام الكلمات القليلة المقاطع حيث تبين أن عدد الكلمات فى اللغة الألمانية مثلا تزداد كلما قلت مقاطعها . ولقد اكتفى هؤلاء العلماء بتقرير ما يحدث دون تأييد أو رفض أو تبرير لمبدأ الجهد الأقل وهو يمثل اتجاها وصفيا (١٤) .

هذه هى مجمل الآراء والاتجاهات التى قيلت فى فكرة الجهد الأقل . أو بلغة التراث « الاستخفاف والاستثقال » والحقيقة أنها جميعا آراء لها قيمتها . ولذلك فقبل أن ننحاز لإحداها لابد أن نوضح حقيقة على جانب كبير من الأهمية - ربما لم تكن بالوضوح الكافى للذين رفضوا فكرة الجهد الأقل أو تشككوا فيه - وهى أن الظاهرة الاجتماعية تختلف عن الظاهرة الفيزيائية فبينما لا تقبل الظاهرة الفيزيائية سوى الاطراد فى كل زمان ومكان ، فإن الظاهرة الاجتماعية - على العكس من ذلك - قد

L.Bloomfield, Language .p. 385 .

(١٢)

Ibid p. 374 .

(١٣)

(١٤) د . حلمى خليل : الكلمة ٥٠

تقبل التخلف (١٥) . واللغة ظاهرة اجتماعية تقبل التخلف لقوانينها ، فبينما نرى أن الواو إذا حُرِّكت وُفِّحَ ما قبلها قُلِبَتْ ألفا ، نجد كلمات عديدة مثل : اعتنوا واهتسوا لاينطبق عليها هذا القانون . ومن ذلك أيضا : الحوكة والحونة ، لم تُقلب الواو ألفا في كل ذلك . وهذا شيء طبيعي بالنسبة للظاهرة الاجتماعية طالما أنها قائمة على التواضع . وماتواضع عليه المجتمع أصبح ضرورة اجتماعية غير واعية ، وهى بذلك تفترق عن الضرورة الفيزيائية فى شيء هام هو عدم عموميتها دوما ، وقبولها وجود المتناقضات . فالظاهرة الاجتماعية فى عرفنا تقبل المتناقضات . ولقد كان الدكتور عبدالمجيد عابدين على حق حين قرر أن « العربية كأي لغة فى الدنيا لايمكن أن تكون كلا متماسكا خالية من التناقض والتضارب » (١٦) .

وعلى ذلك فليس هناك مجال لما ذهب إليه المتكرون والمتشككون إذا وجدنا أن بعض الظواهر اللغوية قد استجابت لقانون الجهد الأقل ، وبعضها لم يستجب لهذا القانون . لذلك فإننا نقبل هذا القانون فى ضوء مبدأ « قبول المتناقضات داخل الظاهرة الاجتماعية » . غير أننا يجب أن نحدد نطاق عمله بحيث لايعمل إلا فى تلك الظواهر اللغوية التى لا يوجد أثر للعقل فيها وذلك مثل ظاهرة الوصل لالتقاء الساكنين ، وظاهرة الأعلال والابدال والتحريك لالتقاء الساكنين والادغام ... الخ وبماختصار ماسماه الدكتور تمام حسان بالظواهر السياقية (١٧) أى التى تحدث نتيجة حدوث تعارض بين نظام الجزئى واللغوى والسياق .

(١٥) الأدلة على ذلك عديدة ، فمن نجد مثلا أن قانون الجماعة يتطلب ذوبان الفرد فيها ، ومع ذلك نجد قانونا آخر يدعو إلى حفظ كيان الفرد واستقلاله وما المذاهب السياسية المتباينة إلا انحياز لجانب دون الآخر . ولما بعض المجتمعات نجد تقاليد الكرم الرائدة والأريحية التى تؤدي إلى تماسك الجماعة ، جنبا إلى جنب مع تقاليد الثأر المبالغ فيها والتى تؤدي إلى تفكك الجماعة وتحللها .

(١٦) د . عبدالمجيد عابدين : للدخول إلى دراسة التحو العربى ١٠٦ - ١٠٧ .

(١٧) د . تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦١ .

ولقد سلكت التعليل بالاستخفاف والاستثقال في باب التعليقات التجريبية لأنه لا يقوم على أى أساس عقلى ، فلا تأويل ولا قياس تمثيلى ولا قياس برهائى ولا نظريات فلسفية ، وإنما يقوم على أساس إحساس فيزيائى ألا وهو أن بعض الكلمات رائد كيب يصعب نطقها بصورة ما فتستبدل هذه الصورة بصورة أخرى أكثر سهولة ، ولا يتم هذا الاستبدال تحت إشراف العقل وسيطرته ، بل يتم آليا دون وعى المتكلم .

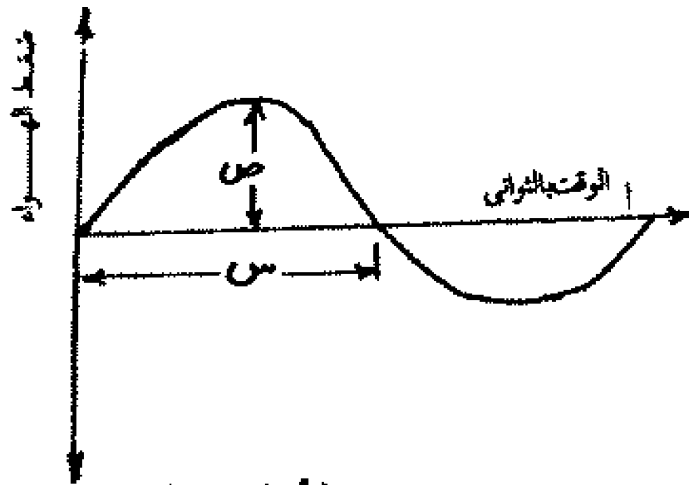
ولا ننكر أن « الإحساس » مقياس ذاتى بحث يتوقف على المتكلم أو اللغوى ، ولذلك فقد يحدث الخلاف حول بعض الكلمات إذا ما كانت قد سلكت سبيل الاستخفاف أم لا نتيجة بدائية هذا المقياس . غير أن الذى يهمنا - هنا - ليس مدى دقة المقياس ، وإنما ماهية المنهج الذى اتبع فى هذا المقياس ، وهو منهج عقلى أم تجريبى حسي ؟

إن الذى يفاضل بين ثقلين مستخدما يديه فى المفاضلة ، أو يقارن بين درجتى حرارة سائلين مستخدما اللمس ، إنما يستخدم أسلوبا بدائيا ذاتيا فى القياس والمقارنة يقوم على « الإحساس الذاتى » . غير أنه فى الحقيقة يستخدم منهجا تجريبيا علميا قائما على التجربة والحس لا على العقل والاستنباط ، وإن كانت الوسيلة التى اتبعها بدائية غير دقيقة . ولقد اخترعت أدوات عديدة للقياس بعد ذلك غاية فى الدقة فى شتى الميادين ، لا لتعديل المنهج ، بل لتعديل الوسيلة . فالمقارنة القائمة على « الإحساس » إذن بين نطقين من النطق من حيث الثقل أو الخفة ، إنما تقوم على أساس منهج تجريبى لا منهج عقلى وإن كان بأسلوب بدائى ، ولذلك فإننا رغم قبولنا للمنهج من الناحية المبدئية ، إلا أننا نرى أن القضية - من الناحية الموضوعية - يجب أن يربأ الحكم فيها إلى أن تتقدم وسائلنا فى القياس الدقيق فيعاد دراسة هذه الظاهرة دراسة دقيقة مثالية ، إذ أن كثيرا من الأصوات التى نعتقد أنها أثقل فى النطق من أصوات أخرى بعينها ، يتضح لنا أن العكس هو الصحيح لو قسنا الطاقة المبذولة فى نطق

هذه أو تلك . فنحن نعتقد مثلاً أن الصوامت أكثر ثقلًا من الصوائت ، غير أن الواقع ليس كذلك ؛ فالصوائت القصار ترتبها الرابع على مقياس من ثمان درجات من حيث طولها ودرجة اسماعها ، مما يدل على أنها تحتاج إلى طاقة أكبر من كثير من الصوامت (١٨) ، ومن ثم فهي أكثر منها ثقلًا . أما الصوائت الطوال فهي أكثر الأصوات على الإطلاق طولًا واسماعًا مما يوحى بأنها أثقل الأصوات جميعًا : صوامت وصوائت ، أي أن ياء المد في كلمة مثل (بيت) العامية قد تكون أكثر ثقلًا من الياء الصامتة في كلمة مثل (بيت) بالفصحى (١٩) فيكون التطور هنا من الأخف إلى الأثقل .

والآن ، لير كيف استخدم الكوفيون هذه العلة في نحورهم :

(١٨) انظر للدكتور أحمد مختار جدول تبين الأصوات في كتابه : دراسة الصوت اللغوي ٣١٣ .
(١٩) ربما أسكننا استبدال المقياس الذاتي البدائي بمقياس موضوعي علمي ، وذلك بمقارنة مساحة الأثر الصوتي للنطق الأثقل مع الأثر الصوتي للنطق الأخف . إذ أن النطق الأثقل سوف يتطلب ضغطًا أكبر للهواء ، أي أن (ص) تنبج للزيادة ، كما يتطلب مدة أطول في النطق ، أي أن (س) تنبج للزيادة . فلما افترضنا أن (ط) ترمز للطاقة المبذولة في نطق صوت ما



رسم مبسط للأثر الصوتي للكلمة

∴ ط تتناسب طردياً
مع س × أي أن ط
تتناسب طردياً مع مساحة
الأثر الصوتي . فكلما
زادت مساحة الأثر الصوتي
كلما زاد ثقل الصوت ،
وكلما قلت مساحته ، قل
ثقل الصوت . وهذا اقتراح
معرض للتجريب

هـ- فى الأصوات :

والمقصود بالتعليل بالخفة فى المستوى الصوتى أن الناطق يعدل عن نطق صوت فونيم كان يجب أن ينطقه - طبقا لنظام اللغة - ولكنه يستبدل إياه بصوت آخر نشدانا للخفة .

فمن ذلك ما تعلل به الكسائى والقراء من جواز ادغام الراء فى اللام وذلك مثل قوله تعالى فى سورة آل عمران : ﴿ يغفر لكم - ٣١ ﴾ وقوله فى سورة آل عمران أيضاً : ﴿ فاغفر لنا ذنوبنا - ١٦ ﴾ ، والحجة فى ذلك أن (الراء) إذا ادغمت فى (اللام) صارت (لاما) ولفظ (اللام) أسهل وأخف من أن تأتى براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهى مقارنة للفظ (الراء) فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد ، (٢٠) . فنشدان النطق الأخف هو العلة فى تعديل النطق الأصلى .

ومن ذلك أيضا ما تعلل به القراء للادغام هروبا من الثقل حيث يقول : وقوله [البقرة] : ﴿ كم لبثت - ٢٥٩ ﴾ وقد جرى الكلام بالادغام (للتاء) لقيت (التاء) وهى مجزومة . وفى قراءة عبدالله [البقرة] : ﴿ اتخذتم العجل - ٩٢ ﴾ ، [الدخان] : ﴿ وإنى عت برى وربكم - ٢٠ ﴾ . فأدغمت (الذال) أيضا عند (التاء) ، وذلك أنهما متناسبتان فى قرب المخرج والتاء والذال مخرجهما ثقيل ، فأنزل الادغام بهما لثقلهما . ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان ، وكذلك (الطاء) تشاركهن فى الثقل . فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فادغم . وليس تركك الادغام خطأ إنما هو استئصال ، (٢١) . فالهروب من الثقل هو العلة التى أدت إلى الادغام وتعديل النطق الأصلى .

(٢٠) ابن جنى : شرح المفصل ١٠/١٤٣ .

(٢١) القراء : معانى القرآن ١/١٧٢ .

ومن التعليل بالاستخفاف أن القراء قد أجمعوا على قراءة « الحمد لله » بالرفع ، غير أن أهل البدو منهم من ينصبها فيقول : الحمد لله ، ومنهم من يخفّضها فيقول : الحمد لله . والقراء يعلل النطق الأخير - أى خفض الدال - بالهروب من الثقل حيث يقول : « هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة ، أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إيل) فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم » (٢٢) . أى أن كثرة الاستخدام للكلمتين معا على الألسنة جعلهما كالكلمة الواحدة فيطبق عليهما ما يطبق على الكلمة الواحدة من استثقال توالي الضم والكسر . ويوضح لنا القراء الأسباب العضوية لهذا الثقل قائلا : « فانما يستثقل الضم والكسر لأن لخرجيهما مؤونه على اللسان والشفيتين : تنضم الرفعة بهما فيثقل الضمة ويحال أحد الشدقين إلى الكسرة فتزى ذلك ثقيلًا . والفتحة تخرج من خرق القم بلا كلفة » (٢٣) . أى أن تعديل النطق الشائع جاء بسبب ثقل هذا النطق .

ومن التعليل بالتخفيف أيضا ، ما يراه القراء في قوله تعالى في سورة الحجج : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوُّوْا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ - ٢٩ » . فقد قرأها بعضهم بتسكين اللام ، وبعضهم بخفّضها . والقراء يعلل لمن سكّن اللام بالتخفيف قائلا : « وتسكينهم إياها تخفيف كما تقول : وهو قال ذلك . وهى قالت ذلك ، تسكن الهاء إذا وصلت بالواو ، وكذلك ما كان من لام أمير وصلت بواو أو فاء [وليَقْضُوا - فليَقْضُوا] فأكثر كلام العرب على تسكينها » (٢٤) .

(٢٢) القراء : معاني القرآن ٣/١ .

(٢٣) السابق ١٣/٢ .

(٢٤) السابق ٢٢٤/٢ .

ومما يدخل في باب التعليل بالاستخفاف ، ما استخدم فيه الكوفيون لفظا آخر يؤدي نفس المعنى وهو : « التآلف » كما سبق أن ألقينا ؛ إذ أن بعض الحروف (أى الفونيمات) لا تتآلف مع بعضها لقرب مخارجها ، مما يشكل صعوبة على اللسان العربى فى نطقها . ويعلل أحمد بن فارس لنا عدم اقتران (الباء) (الميم) لامتقدمة إلا فى قولنا : شَبَّ ، أو عِباء ، فيعلل ذلك « بعدم التآلف » لأن الباء من حروف الشفة (٢٥) . ومن المعروف أن (الفاء) و (الميم) من حروف الشفة كذلك مما يتعذر معه تآلفهما معا لتقارب أو تماثل مخارجهما ، ويكون نطقهما معا سببا فى الشعور بالثقل .

ماسبق بعض تعليقات الكوفيين بالاستخفاف فى المستوى الصوتى ؛ فإذا جئنا إلى كتاب سيبويه ، وجدنا أنه سبق أن تعلل أيضا بالاستخفاف فى نفس المجال ، إذ يقول فى باب جمع المنقوص : « اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التى كانت قبل الألف على حالها ، وإنما حذفته لأنه لا يلتقى ساكنان » (٢٦) . لما فى التقاء الساكنين من نقل على اللسان العربى (٢٧) .

وفى الإمالة يتعلل سيبويه أيضا بالتماس الخفة « فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك : عَابَدَ ، وَعَالِمٌ ، وَمَسَاجِدَ ، وَمَفَاتِيحَ ، وَعُذَابُفَرٍ ، وَهَابِيل . وإنما أمالوها للكسرة التى بعدها ، أرادوا أن يقرئوها منها كما قرئوا فى الادغام الصاد من الزاى حين قالوا : صَدَّرَ فجعلوها بين الزاى والصاد فقرئ بها من الزاى والصاد التماس الخفة لأن الصاد قريبة من الدال فقرئ بها من أشبه الحروف من موضعها بالدال

(٢٥) ابن فارس : الصاجى ١٣١ .

(٢٦) سيبويه : الكتاب ٣٩٠/٢ .

(٢٧) وذلك مثل جَمَعْنَا مصطفى على مصطفىون . والحقبة أن الألف لم يحذف وكل ما هناك اختزال

مدة نطقه حتى يمكن النطق طبقا لنظام النطق العربى

وبيان ذلك في الادغام . فكما يريد في الادغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك . فالألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقربوها منها ، (٢٨) وسيبويه يقصد أن هناك نوعا من التفاعل بين الأصوات يسير تجاه النطق الأكثر سهولة على اللسان وهو نطق وسط بين نطقين .

ولكن رغم أن الإمالة تكون وسيلة لالتماس الخفة حينما يتلو ألف المد ياء أو كسرة ، ومع ذلك فلو كانت الألف مسبوقة بحرف معين لتسبب هذا الحرف في ثقل النطق فلا تحدث الإمالة . وهذه الحروف التي تمنع الإمالة عددها سبعة هي : « الصاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والقاف ، والخاء » . إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ، وذلك قولك قاعد ، وغائب ، وخامد ، وصاعد ، وطائف ، وضامن ، وظالم . وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى . والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها . فلما كانت الحروف مستعلية ، وكانت الألف تستعلی ، وقربت من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخف عليها ، فيدغمونه (٢٩) . وهذا يعنى أن التفاعل بين الأصوات لا ينتهي دائما بحل وسط ، بل قد يحدث أن يتغلب أحد الأصوات على الصوت الآخر إذا كان ذا صفة مميزة كالاستعلاء مثلا ، حيث يجذب الصوت التالي له ويجعله مستعليا هو الآخر .

و - في الصرف :

ومعنى التعليل بالاستخفاف في المستوى الصرفي أن يعدل الناطق عن صيغة صرفية معينة إلى صيغة أخرى نشدانا للخفة في النطق .

(٢٨) سيبويه : الكتاب ١١٧/٤ .

(٢٩) السابق ١٢٨/٤ - ١٢٩

فمن ذلك ما تعلل به الفراء لاستخدامهم (سَلَّ) بدلا من (اسأل) ، فقد حذفوا الهمزة لأنها كثيرة الدوران في الكلام ، كما قالوا : كَلَّ وَخَذَ فلم يهمزوا في الأمر . وبعض العرب يهمز في الأمر ، ولكنهم همزوا في التهي فيقولون : لانسأل ، ولا تأكل ، ولا تأخذ (٣٠) .

وتعلل يعلل أيضا لبعض التغيرات التي تحدث في عدد من الصيغ الصرفية بالاستخفاف فيقول معللا لحذف الهمزة من هذه الصيغ : فاعَلْتُ وفَعَلْتُ وأَفَعَلْتُ ، كله يجيء بالضم في الاستقبال ، فيقولون : أَفَعَلْ وَفَعَلْ فيحذفون الهمزة استقالا ، وربما جاءوا بالأصل كقول الشاعر :

« وصاليات كَكَمَا يُؤَفِّين » (٣١)

فالأصل في (يَفْعَل) : يُؤَفِّعِل ، مثل : أَكْرَمَ يُؤَكْرِم ، أَخْرَجَ : يُؤَخْرِجُ ، أَضْحَكَ : يُؤَضْحِك . ولكن حذفت الهمزة من كل ذلك تخفيفا .

ويتعلل ثعلب بالاستخفاف كذلك لحذف (واو) يعد ، وزن ، يقول : « وعد يعد ، ووزن يزن . كان يوزن ويوعد ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء ، ثم بنوا الفعل على هذا فقالوا : يزن ، ووجل يوجل ثبت الواو لأن بعدها فتحة . فلم يجمع ما يستثقل » (٣٢) فاستثقال (واو) يوعد أو يوزن ليس مطلقا ، بل مشروطا بشروط لابد من تحققها وهو « أن تجتمع الواو مع الكسرة والياء » هنا يحدث الثقل في النطق فيتجه اللسان تلقائيا إلى الحذف تسهيلا له .

(٣٠) الفراء : معاني القرآن ١/١٢٤ - ١٢٥ .

(٣١) ثعلب : مجالس ١/٤٨ .

(٣٢) الساجي ٢/٣٦٠ .

هذه بعض تعليقات الكوفيين « بالاستخفاف » في الصرف ، وقد استبعدنا منها تلك التعليقات التي يبدو للوعى أثر بها أو تلك التي أقيمت على فروض عقلية . فأما التي جاءت نتيجة للوعى فمثل البسمة والحوالة والدمعة ... الخ فهذه المنحوتات يدرسها التطبيقيون أو المعياريون ليروا هل تتفق مع الصيغ العربية أم لا ، لأننا معنيون فقط بالتراكيب اللغوية التي تتم أليا . وأما التي قامت على الافتراضات العقلية فمثل نحتم كلمة ضبط من ضبط وضبر ، وصهصلق من صهل وصلق ، ولقد أدرجناها في الفصل الخاص بالفروض العقلية بالباب التالي .

فإذا جئنا لسيبويه وجدناه وقد تامل أيضا بهذه العلة . يقول سيبويه تعليلا لهجر بعض الصيغ العربية : « اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد . ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو : ضرب ، ولم يجيء فعل ولا فعلل إلا قليلا ولم ينوهم على فعال كراهية التضعيف ، وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يذكروا في موضع واحد ولا تكون مهلة ، كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك » (٣٣) . أى أنهم يهربون من نطق ثلاثة أحرف من موضع واحد حيث يكون ذلك ثقيلا عليهم . والحقيقة أن ذلك مشروط بالخماسى فقط ، إذ قد يحوى الثلاثى على أربعة أحرف أو ثلاثة من موضع واحد ، ولا يكون ذلك ثقيلا عليهم مثل قولهم : فتت ، وحجج ، وقر ، ولكن الثقل يقع إذا حدث هذا التكرار في الخماسى حيث يجمع ثقل الطول إلى ثقل التكرار .

هذا موجز لتعليقات الكوفيين ونظرائهم من البصريين باستخدام الاستخفاف والاستتقال . ونلاحظ أن كلا الفريقين لم يستخدم هذا المبدأ في المستوى النحوى أو

الدلالي فيما صادفنا من تعليقات . وكما سبق أن ألمحنا ، فإننا وإن كنا نقبل هذا النوع من التعليل لأنه تجريبي قائم على الحس لا العقل ، فإننا نقبله من الناحية المنهجية فقط ، ولكننا - مع ذلك - نعلق الحكم على كافة هذه التعليقات إلى أن يقول علم الفيزياء كلمته فيها .

الفصل الثاني

التعليل بالعامل

أ - نظرية العامل وموقف علماء العربية منها .

إن أهم الأفكار التي ترتبط بالتعليل ، الفكرة القائلة إن « لكل معلول علة » ، سواء ظهرت هذه الفكرة في صورة مصطلح مرتبط بنظريات علمية أو فلسفية معينة ، أو في صورة نشاط ذهني يمارسه الكافة ومنهم العلماء . فلقد تأثر علماء المسلمين بفكرة العلية تأثراً كبيراً ، وكان علماء النحو من بين من تأثروا بهذه الفكرة . فطالما أن لكل معلول علة ، فلا بد لوجود علة لرفع الفاعل ونصب المفعول ، أو رفع المبتدأ أو رفع الخبر ، وقس على هذا في سائر أبواب النحو . وبعد أن أدركوا الأسباب اجتزئوا قدراً منها وجدوها لا توجد إلا سابقة للأسماء أو للأفعال وأسموها (عوامل) . أما آثارها من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، فهي (العمل) . والألفاظ التي تظهر عليها هذه الآثار هي (الممولات) . فهذه النظرية إذن وضع تعليل مقبول للصورة الإعرابية التي جاءت الجملة العربية عليها . وعلى ذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التعليل .

أما عن موقف علماء العربية منها فإن أول من تناول هذه النظرية بالنقد هو ابن مضاء القرطبي (- ٥٩٢ هـ) (١) النحوي الأندلسي حيث رفضها من زاوية فلسفية وعقيدية فالأصوات عنده وعند أهل الحق تنسب للإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً لا يقبل به أحد من العقلاء . إن من شرط الفاعل أن يكون موجوداً حيثما يفعل فعله ،

(١) النظر ابن مضاء الرد على الحاة ٧٧ - ٧٨

ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل والفاعل إما أن يفعل بإرادة كالحیوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار . ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق (٢)

وفي العصر الحديث رفض الأستاذ إبراهيم مصطفى هذه النظرية لأنها - كما يعتقد - تتجاهل المعنى فلا فرق بين رفع أو نصب فقد يرفع بعضهم اسماً بينما يصر آخرون على نصبه دون أن يأخذوا المعنى في الاعتبار (٣) ولقد استخدمها النحاة في تأييد مذهب على مذهب ، بل تجاوزوا ذلك فاستخدموها لتفضيل لغة على لغة ، كما أنهم شرعوا بهذه الفلسفة أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب (٤) كما يرى أيضاً أنها كثرت الخلاف بين النحاة ، فلا تقرأ باباً في النحو إلا وجدته قد بدىء بخصومة منكورة في عامل الباب ما هو ؟ (٥) .

أما الدكتور شوقي ضيف فقد رحب بما ذهب إليه ابن مضاء من حيث إلغاء نظرية العامل حيث قال : « وما من ريب في أن إلغائها يتيح لنا أن نصنف النحو بشكل آخر تستمر فيه مواد النحو القديمة ، ولكن يغير نسيجها ويكيف على أصل آخر هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها » (٦) .

ولقد رفض الدكتور تمام حسان أيضاً هذه النظرية واعتبر أن التحليل الموجود في اللغة ، هو المستول عن وجودها . وأما السبب في رفضه لها هو أنها لم تستطع أن تخلص من التناقض على النحو الذي نراه في اختلاف الكوفيين والبصريين (٧) .

(٢) من الجدير بالذكر أن هذا السبب هو نفسه الذي جعل الغزالي (- ٤٥٠ هـ) يرفض فكرة العلية من قبل . انظر تهافت الفلاسفة للغزالي مسألة (١٧) ص ٢٣٩ وما بعدها تحقيق د سلیمان دنیا

(٣) الأستاذ إبراهيم مصطفى - احراء النحو الصفحة ٣٦

(٤) السابق ٢٨ - ٣٠ .

(٥) السابق ٣٩ - ٤٠

(٦) الدكتور شوقي ضيف - مقدمة كتاب الرد على النحاة لمر مضاء ٤٨

(٧) الدكتور تمام حسان - اللغة بين المعيارية والوصفية ٥١

ومضلا عن ذلك فإن الحركة الإعرابية الواحدة تدل على أكثر من باب نحوي واحد ، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس . أما المعنى فيمكن أن نتوصل إليه عن طريق نصاfer القرائن المعنوية والمقالية (٨) .

وأما الدكتور محمد عيد فيرى أن نظرية العامل هي المسئول الرئيسى عن التخريج وتعدد الآراء واضطرابها فى النحو ، إذ تصل الأقوال فى تحديد عامل لمعمول واحد أحيانا إلى أكثر من عشرة أقوال ، كما أن قضايا العامل العقلية التى أخذت حكم المسلحات العلمية ، ترجع إليها مسئولية التوغل فى التأويل وما ترتب عليه من جدل واختلاف بين الباحثين (٩) .

غير أن هناك علماء آخرون أبدوا نظرية العامل منهم الدكتور عبد الرأجى الذى أيد ابن جنى فى فهمه لهذه النظرية ، فلقد سبق لابن جنى أن عالج نظرية العامل فى كتابه الخصائص حيث رفض فكرة العامل اللفظى والعامل المعنوى وقرر أن العمل من رفع ونصب وجز وجرزيم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ (١٠) .

يقول الدكتور عبد الرأجى تعليقا على ذلك : من الواضح أن ابن جنى فهم فكرة العامل فهما لغويا صحيحا ، لأنه فهمها من خلال (التركيب) أو (النظم) . فالذى لاشك فيه أن الكلام حين يتركب فى جمل تنشأ بين كلمة وأخرى علاقات نحوية تؤثر على شكل الكلمة كما هو الحال فى العربية . وليست هذه العلاقات سوى

(٨) الدكتور عبد الرأجى : اللغة العربية معاصرا ، ص ٢٣٢ .

(٩) د . محمد عبد الرأجى : النحو العربى ، ص ٢١٢ - ٢١٤ .

(١٠) ابن جنى : الخصائص .

العوامل التى تحدث عنها علماء العرب . وذلك جلى من تقرير ابن جنى أنها تنشأ بمضامة اللفظ للفظ . ولنا نقيض الآن فى هذا الموضوع ، ولكنا نشير إلى أنه مهما يكن أمر المعترضين على فكرة العامل كما وردت فى النحو العربى ، فإنها كانت ولا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر النحوية فى العربية ، ولا تزال مستعملة فى الدرس النحوى الحديث الذى يتناول لغة نخضع لظواهر اعرابية كما هى الحال فى اللغة الألمانية (١١) .

وفى بحث آخر للدكتور عبده الراجحي يتناول هذه النظرية بالدراسة حيث يرى أنها تتيح لنا فهم العلاقة بين البنية العميقة وبنية السطح حيث يقول : « الذى يعنينا هنا هو أن نلقت إلى أن التحويليين يقررون أن النحو ينبغى أن يربط (البنية العميقة) (ببنية السطح) . والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية فى اللغة : Conceptual structures . ودراسة هذه البنية تقتضى فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبى ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثير والتأثير فى التصورات العميقة . والحق إن قضية العامل - فى أساسها - صحيحة فى التحليل اللغوى ، وقد عادت الآن فى المنهج التحويلي على صورة لا يبتعد كثيراً عن الصورة التى جاءت فى النحو العربى (١٢) .

ومن العلماء الذين أيدوا نظرية العامل أيضاً ، الدكتور البدرائى زهران الذى يرى أن منهج القدماء فى هذه النظرية كان قوياً « غير أنهم اتخذوا من القياس والتأويل أداتين انتهتا لصنع اللغة وفرض صور وتقديرات على حد تعبير ابن مضاء : لو إنها ظهرت لتغير مدلول الكلام ، مما بعد عن المنهج القويم من ناحية وعن روح اللغة من

(١١) د . عبده الراجحي ، فقه اللغة فى الكتب العربية ١٥٨ .

(١٢) د . عبده الراجحي : النحو العربى والدرس الحديث ١٤٩ - ١٥٠ .

ناحية أخرى « (١٣) . ولكن ذلك الاسراف لم يدم طويلاً ، فقد « ظهرت محاولات اصلاح ، وكان ذلك قبل ابن جنى ، بل قبل أبى على الفارصى نفسه ، فإن موقف أبى عمر الجرمى والمبرد يعد نقطة بدء فى هذه المحاولة « (١٤) . ثم يصل الاصلاح غايته عند عبدالقاهر الجرجانى « فالعامل عنده أثر المفردات اللغوية الداخلة فى التركيب بعضها فى بعض نتيجة للمضامة فيها بينها على هيئة خاصة « (١٥) . ولقد اعتبر الدكتور البدرأوى زهران أن طريقة معالجة عبدالقاهر الجرجانى لنظرية العامل بهذه الطريقة وإلى إلقائه الضوء على العلاقات بين عناصر الكلام قد جعلته « الأب الحقيقى لنظرية البنائية اللغوية « (١٦) .

هذا حق ، فإن عبدالقاهر الجرجانى حين يهتم بالعلاقات بين عناصر الكلام يعتبر من النيويين ، غير أنه حين يأخذ بفكرة تأثير العناصر اللغوية بعضها فى بعض ، فإنه بذلك يكون من أصحاب مبدأ العلية وبذا يخرج من زمرة النيويين . فقد سبق أن رأينا فى التمهيد (١٧) أن النيويين لا يأخذون بفكرة العلية .

وأيا كان الأمر ، وفى الحقيقة فإن هذه النظرية مسئولة فعلا عن شيوع النظر العقلى فى الدرس اللغوى خاصة « التعليل » فهذه النظرية لها قواعدها ، ولكن هذه القواعد لا تطرد أحيانا ، وهنا لا بد من البحث عن سبب لعدم الاطراد هذا ، أى مزيد من التعليل ، فوجد التأويل والتقدير . وأحيانا أخرى لا يكون لنطق من النطق مكان فى نظرية العامل ، فلا بد إذن من إدخاله فى نطاق هذه النظرية ، ومن هنا وجد قياس

(١٣) د . البدرأوى زهران : عالم اللغة عبدالقاهر الجرجانى ١٤٢ .

(١٤) المرجع السابق ٤٥ .

(١٥) المرجع السابق ١٤٥ .

(١٦) - عبدالقاهر الجرجانى : العوامل المثلثة - تحقيق الدكتور البدرأوى زهران - التصدار ١٣ .

(١٧) انظر ص ٢٧ من هنا البحث

التحليل . وسواء التأويل أو القياس أو غيرهما من وسائل التحليل ، فقد سخرت هذه الوسائل جميعا - كما سوف نرى - لكي تحفظ لنظرية العامل تماسكها . غير أنه من العدالة أن نشير إلى أن نظرية العامل لم تكن هي وحدها المسئولة عن شيوع النظر العقلى فى النحو العربى ، بل وجد إلى جانبها العديد من النظريات الأخرى التى ساعدت على إعمال النظر فى هذا النحو ، منها نظرية التعويض ، والأصلية والفرعية ، والرتبة وغير ذلك .

ب - موقف الغربيين من فكرة العامل :

من الطبيعى أن لا يأخذ الوصفيون والبنويون من علماء اللغة الغربيين بفكرة العامل لتعارضها مع منهجهم اللاتعليلى ، حتى أن بلومفيلد قد قبل على مضض مصطلحي العوامل المسببة *causing factors* والعوامل الشارطة *conditioning factors* وهى البيئة الصوتية اللازمة لحدوث التغيرات الصوتية ، رغم بعد المصطلحين عن مفهوم العامل فى اللغة العربية (١٨) .

غير أن بعض المفهومات القرية من مفهوم العامل فى النحو العربى بدأت تظهر فى الدرس اللغوى عند علماء اللغة الغربيين بعد النظريات اللغوية التى وضعها تشومسكى وتلامذته ؛ فقد استخدم تشومسكى مصطلح (المجال) وذلك أن تقع مجموعة من الكلمات فى مجال كلمة ما ذات أهمية خاصة فتصبح (فى مجالها) *in the scope of* . يقول الدكتور عبده الراجحي عن فكرة العامل : « وقد عادت الآن فى المنهج التحويلى على صورة لا تعتمد كثيراً عن الصورة التى جلوت فى النحو العربى . والتحليل النحوى عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النظامية وفقا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغى على الدارس أن يعرفها ابتداءً . وتكاد

المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء . ولنأخذ
المثال التالي :

1 - That Martin will fail his linguistic course is likely .

2 - Martin is likely to fail his linguistic course .

ويعلق المؤلف بأن الجملتين تقعان في مجال كلمة (likely) . أى أن هذه
الكلمة باعتبارها عاملا ، تؤثر في نظم الكلام : (١٩) .

ثم ظهر بعد ذلك عند فيلمور من تلامذة تشومسكى مفهوم آخر قريب من
مفهوم العامل في نظريته المسماة (بالحالة النحوية) case grammar ، وهو
مصطلح : (governs) . وقد ترجمه الدكتور حلمى خليل ب (يعمل) . يقول
جون ليونز : « يحتل الفعل في هذه النظرية مركزا هاما وحيويا في الجملة حيث نجد
أن كل فعل يعمل governs في مجموعة من الحالات النحوية داخل التركيب
العميق سواء كانت هذه الحالات اجبارية obligatory أو اختيارية optional أو
إجبارية واختيارية في آن واحد ، حيث يظهر أثر العمل على التركيب السطحي في
شكل كلمات أو عبارات تعمل عمل الفاعل أو المفعول أو غيرهما من
الوظائف » (٢٠) . بحيث يصبح العمل عند فيلمور بمثابة الفكرة المركزية الموجودة
في التركيب العميق للجملة ويمتد تأثيرها على كافة الجمل المشتقة منها على
السطح .

ومع ذلك ، وبالرغم من التشابه الكبير الذى يدولنا بين مفهوم (العمل) عند
علماء العربية ، ومفهومه عند تشومسكى أو تلميذه فيلمور ، فإنى أعتقد أن المفهومين

(١٩) د . عبد الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث ١٥٠ .

(٢٠) جون ليونز : نظرية تشومسكى اللغوية -- ترجمة د . حلمى خليل ١٧٢ .

لا يتساويان تماما ، بل إن كل حالة مما سبق تمثل مفهوما مستقلا .

ج - منشأ النظرية وأصولها :

أما عن منشأ هذه النظرية فقد تبينت آراء العلماء فى ذلك تبينا شديدا ، فمنهم من أرجعها إلى المنطق الأرسطى وهو الدكتور إبراهيم مدكور (٢١) . ومنهم من قسم العامل إلى ثلاثة أقسام - وهو الدكتور مهدى الخزومى - أولها عامل فلسفى أخذه النحاة من المتكلمين الذين أخذوه بدورهم من الثقافة اليونانية ، ثم توقيفى كقول ابن مضاء ، ثم تفاعل بين الحركات والكلمات (٢٢) ، ومنهم من أرجعها إلى مقولتى القابل والفاعل الأرسطيان ، وهو الدكتور تمام حسان (٢٣) . أما الدكتور البدرائى زهران ، فقد أرجعها إلى أثر الدراسات الإسلامية التى كانت سائدة آنذاك : « فالحوض فى المباحث الفقهية والدراسات الكلامية والفلسفية ، أثمر نظرية العامل » (٢٤) .

غير أن أكثر الآراء تأثيرا فى علماء العربية المحدثين ، هو رأى الدكتور إبراهيم مدكور . فهذه النظرية فى رأيه وليدة « مبدأ العلية الفلسفى » الذى استمدته النحاة إما من المتكلمين الذين قالوا إن لكل حادث محققا وإما من البحوث الفقهية . وهذا المبدأ فى كلا الحالين متأثر بأصل أرسطى (٢٥) . غير أن الدكتور إبراهيم مدكور حين أراد أن يحدد المصدر الأرسطى ، راح يلتمسه فى مباحث أرسطو المنطقية ، دون مباحثه الفيزيائية ، مما دمج نظرية العامل بالطابع الفلسفى حيث يقول : « على أن فكرة العلية

(٢١) مقالة د . إبراهيم مدكور بمجلة المجمع اللغوى المصرى ، العدد السابع ١٩٤٨ ص ٣٣٨ .

(٢٢) د . مهدى الخزومى : مدرسة الكوفة ٢٦٠ وما بعدها . ومع ذلك ، لم يقل ابن مضاء أن العامل توقيفى بل رفض الفكرة كلها .

(٢٣) د . تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ٢٣ .

(٢٤) د . البدرائى زهران : عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني ٢٦٦ .

(٢٥) انظر مقالة الدكتور إبراهيم مدكور بمجلة المجمع اللغوى المصرى العدد السابع ٣٤٤ .

عند المتكلمين والفقهاء أنفسهم قد تأثرت بأصل أرسطى ، وذلك أن الفيلسوف اليونانى عرض لمبدأ العلية فى كتبه الطبيعية والمتافيزيقية والمنطقية ، ويعتينا الآن الجانب المنطقى لهذا المبدأ . ففى (التحاليل الثانية) يشرح أرسطو العلل الأربع المادية والصورية والتفاعلية والغائية ، ويبين مدى استخدامها فى التعريف والبرهان « (٢٦) . وأما السبب الذى جعل الدكتور مذكور يتلمس العلية فى كتب المنطق عند أرسطو ، هو أن أول ماترجم إلى العربية كان هذه الكتب حيث يقول : « ولالأورجانون فى العالم العربى منزلة خاصة ، فكانت أجزاءه الأولى أول ماترجم من الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية » (٢٧) .

انحدرت نظرية العامل إذن من بحوث المتكلمين - وهم فلاسفة الاسلام - ومن بحوث أرسطو المنطقية . فهى إذن نظرية فلسفية منطقية ؛ بناءً على هذا فقد رفضها كثير من علماء العربية المحدثين . ورفضوها أيضا لما أشاعته فى النحو العربى من كثرة التفكير النظرى والتناقض بين النحاة فيما عدا الدكتور عبده الراجحي ، والدكتور الهدراوى زهران ، على النحو الذى بيناه منذ قليل .

غير أننا يجب أن لا نأخذ الأمور بظواهرها فنظن أن ماترجم أولا هو ما استفاد منه المسلمون أولا ، فلقد أثبتت الدراسة الحديثة - كما يقول الدكتور على النشار - أن المدارس اليونانية فى العالم القديم لم يتوقف عملها العلمى (٢٨) ، مما يرجع معه اطلاع علماء المسلمين على علوم اليونانيين بما فيها من منطق وفيزياء قبل عصر الترجمة بكثير ، فقد بدأ هذا العصر بابن المقفع أو ابنه محمد حوالى عام ١٣٥ هـ ، أى بعد وفاة شيخ النحاة عبدالله بن أبى اسحق (- ١١٧ هـ) بحوالى ١٨ عاما .

(٢٦) السابق ٣٤٤ .

(٢٧) السابق ٣٣٩ .

(٢٨) د . على سامى النشار : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ١٠٣ .

فكيف وضعت أسس النحو العربى وهو أول من استخدم القياس وشرح العلل وهما
أثران يونانيان ؟ مما يدل على ضرورة اطلاع المسلمين على هذه الآثار - بلغاتها - قبل
عصر الترجمة بوقت كاف خاصة أن التأريخ لهذه الفترة - كما يقول الدكتور عبده
الراجحى - لا ينفى وجود شيء ما من الفكر اليونانى بين أيدي علماء
المسلمين (٢٩).

غير أن قصر الفكر اليونانى الذى اطلع النحاة عليه على المنطق الأرسطى كما
جرى العرف ، فيه مجاوزة للواقع ؛ فقد اطلع المسلمون على الفلسفة الطبيعية كما
هى موجودة عند طاليس زعيم مدرسة الطبيعيين اليونانيين ، وكانوا يسمونه ثالث بن
مالس الأمليس ، واطلعوا على فلسفة أنبأذ وقليس من المدرسة الطبيعية وكانوا يسمونه
بند وقليس أو أبينوقليس (٣٠) ، تلك المدرسة التى فكرت فى علل الوجود وأرست
مبدأ أن « لكل معلول علله » ، هذا المبدأ الذى انحدر إلى أرسطو وصاغ منه مبدأ
الحركة ، وهو أن « كل متحرك فواجب ضرورة أن يكون يتحرك عن شيء ما . فأما
إن لم يكن مبدأ حركته فيه فظاهر أنه إنما يتحرك عن شيء آخر » (٣١) .

فأيهما أقرب إذن إلى نظرية العامل باعتبارها نظرية تعلل للحركات الإعرابية على
أواخر الكلمات ؟ أتتلمس أصولها فى مباحث أرسطو المنطقية التى جمعت علل
الوجود فى أربع علل : مادية ، وفاعلية ، وصورية وغائية كما فعل الدكتور إبراهيم
مذكور ، أم تتلمسها فى مباحثه الفيزيائية التى قررت أن لكل معلول علله ولكل متحرك
محرك ؟

(٢٩) د . عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث ٦٦ .

(٣٠) د . أحمد فؤاد الأهوانى : فجر الفلسفة اليونانية ط ١ ص ٤٨ .

وانظر د . على سامى النشار : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ١١٤ .

(٣١) أرسطو : الطبيعة ٧٣٣/٢ .

لاشك أن مباحث أرسطو الفيزيائية هي الأقرب إلى نظرية العامل كما وجدت في النحو العربي ، خاصة أن مصطلح « الحركة » الذي صاغه أبو الأسود الدؤلي عند نقط الشكل للقرآن الكريم ، يتطابق في اللفظ مع مصطلح « الحركة » عند أرسطو في نظريته التي ذكرناها توا ، فإذا كان « المتحرك » عند أرسطو لا بد له من محرك يكون غيره ، « فالمتحرك » عند النحوي لا بد له من محرك أيضا يكون غيره ، فإذا لم يكن ظاهرا لا بد من تقديره . والمجدول التالي يبين وجه المقارنة :

	العلّة	المعلول	الأثر
عند أرسطو	محرك	متحرك	حركة
عند النحاة	عامل	معمول	حركة

حيث يلاحظ أن مصطلح « حركة » قد بقي واحدا في اللفظ عند أرسطو وعند النحاة ، مما يوحي أن النحاة قد اطلعوا على نظرية أرسطو في « الحركة » فطبقوها بحذافيرها على ظاهرة الإعراب مع إجراء التعديلات اللازمة ، فأحلّوا مصطلح (العامل) محل (المحرك) ، وأحلّوا مصطلح (المعمول) محل (المتحرك) . أما مصطلح (الحركة) فقد أبقوا عليه كما هو في كلا الحالين .

وعلى أي حال فسواء كانت هذه النظرية ذات أصل يوناني منطقي ، أو أصل يوناني فيزيائي ، أو أصل إسلامي تأثر بالفلسفة اليونانية ، أو حتى لو كانت ذات أصل إسلامي بحت ، فإن كل هذه الأصول محتملة ، ولا نستطيع أن نقطع بأي منها ، وسوف يظل الموضوع في نطاق التخمين إلا إذا ظهرت مؤلفات أكثر قديمة من التي

بين أيدينا تزيح الستار عن أصل هذه النظرية .

والمشكلة التي تواجهنا الآن هي : أين نضع هذه النظرية في الفكر الإنساني ؟
أنضعها في نطاق الفكر التجريبي أم في نطاق الفكر العقلي ؟

إن أفضل حل لهذه المشكلة هو أن نتجاهل أصل هذه النظرية طالما أنه ليس بين أيدينا ، ولا نتعامل إلا مع منطوقها من جهة ، وكيفية استخدام النحاة لها من جهة أخرى .

فبالنسبة لمنطوق هذه النظرية : « لكل معمول عامل » ، فإن لفظ (كل) يعني أن علماء العربية قد استقرأوا الكلام فوجدوا أن « لكل » معمول عامل . فالنظرية إذن - طبقا لمنطوقها - قامت على الاستقراء ، ومن ثم فهي نظرية تجريبية .

أما بالنسبة لاستخدام النحاة لها ، نراهم قد استقرأوا العوامل والمعمولات وأحصوها ، ثم قسموا العوامل ، فهذه عوامل مختصة بالأسماء ، وتلك مختصة بالأفعال ، أى أن الاستخدام قام أيضا على الاستقراء . ومن ثم فهي من حيث التطبيق نظرية تجريبية .

أى أن نظرية العامل - مهما قيل في أصلها - فهي من حيث المنطوق ومن حيث التطبيق ليست نظرية عقلية أو منطقية أو فلسفية ، بل هي نظرية تجريبية لأنها أقيمت على أهم مبدئين تجريبيين كالعلوم الطبيعية تماما وهما :
مبدأ الاستقراء induction ومبدأ التحقق بالرجوع إلى الواقع verification .

د - نقد النظرية :

لقد سبق أن رأينا أن رفض المحدثين لهذه النظرية يتلخص في سببين اثنين هما :
١ - لأنها نظرية فلسفية منطقية .

٢ - لما أشاعته في النحوى العربى من كثرة التفكير النظرى والتناقض بين النحاة .

وفى الواقع فإن هذين السببين لا يكفيان وحدهما لرفض نظرية ما ؛ فكون النظرية فلسفية أو منطقية ليس سببا كافيا لرفضها . فلقد سبق أن رأينا فى التمهيد أن المنهج العلمى الحديث يقبل وجود الفروض العقلية وإن وضع لذلك شروطا (٣٢) ، فكان ينبغى على المحدثين مناقشة هذه الشروط ، ليروا هل تنطبق على نظرية العامل أم لا ؛ فإذا انطبقت عليها قبلوها ، وإن لم تنطبق تحتم رفضها . غير أن المحدثين لم يفعلوا ذلك ، ورفضوا النظرية لمجرد قول الدكتور إبراهيم مذكور إنها ذات أصول فلسفية ومنطقية .

كما أن رفضها لما أشاعته فى النحوى العربى من كثرة التفكير النظرى والتناقض بين النحاة ، ليس سببا كافيا أيضا لرفضها ؛ فقد يكون ذلك راجعا لسوء استخدام النحاة لهذه النظرية وليس إلى وجود عيب ذاتى فيها .

لذلك فإن الأقرب إلى الصواب ، هو نقد الأسس النظرية والإستمولوجية التى قامت عليها هذه النظرية ، وتطبيق الشروط التى اشترطتها نظرية المعرفة عند المحدثين لقبول الفرض العلمى أو رفضه .

لهذه النظرية أكثر من جانب واحد ؛ فلها جانبها النظرى ، وجانبها التطبيقى وجانبها النغمى (٣٣) ، وربما كانت لها جوانب أخرى ، غير أن أهم تلك الجوانب بالنسبة لنا هو جانبها النظرى وجانبها التطبيقى ولذلك فسوف نحاول نقدها من هذين الجانبين .

٩ - الجانب النظرى :

كل لغوى يتصور عملية الكلام تصورا خاصا به ؛ وعلى ذلك فإن قبول أو رفض

(٣٢) انظر ص ٢٢ من هذا البحث .

(٣٣) حيث يرى الدكتور عبده الراجعى أنها لا تزال أساسا صائغا لتحليل الظواهر النحوية فى العربية (انظر

كتاب فقه اللغة فى الكتب العربية ص ١٥٨ للدكتور عبده الراجعى) .

هذه النظرية يتوقف إلى حد كبير على وجهة نظر اللغوى التى يدين بها فإذا تصورنا - مثلاً - أن الكلام يتكون من سلسلة متتابعة من العناصر المنفصلة بحيث يصبح فى الإمكان أن يكون بعض هذه العناصر مؤثراً فى البعض الآخر ، أمكن قبول نظرية العامل ، لأن هذه النظرية تقتضى أن يكون العامل مستقلاً عن المعمول وسابقاً له

أما إذا تصورنا الكلام - كما فعل ادوارد سابر - يتكون من قوالب أو أنماط سواء فى الصوت أو الكلمة أو الجملة (٣٤) ، أصبح من العسير علينا أن نتقبل فكرة العمل كما جاءت فى النحو العربى ، إذ سيصبح تمييز العامل من المعمول أمراً مستحيلاً طالما أن الموجود أماناً هو القالب أو الشكل اللغوى الذى ينبغى علينا استعماله كما هو دون تفكير فى عامل أو معمول . فهذا الشكل مفروض علينا من المجتمع ، نتوارثه عن طريق الاكتساب خلفاً عن سلف ونورثه لأبنائنا دون تمييز بين عامل أو معمول ، والجميع يستعملونه استعمالاً آلياً دون أن تتعلمه فى المدارس ودون أن يجرؤوا إلى عناصر يعمل بعضها فى بعض .

والواقع أننا نذهب إلى ماذهب إليه سابر ؛ إذ أننا إذا رجعنا إلى اللغة ، وجدناها تتكون فعلاً من نماذج وأنماط تكاد تكون محدودة العدد ؛ فهى تتكون مثلاً من عدد محدد من القوالب يكون كل منها نمطاً لمجموعة من الأصوات ، وتتكون العربية من عدد يكاد يكون محدداً من الصيغ الصرفية للأسماء والأفعال التى لازيادة فيها وقد حصرها الخليل فيما يقرب من سبع وعشرين صيغة ، أما الصيغ المجردة والمزيدة معا فقد حصرها السيوطى فيما بع فى نحو ألف ومائتين وتسعين صيغة (٣٥) كما تتكون من عدد يكاد يكون محدوداً من التراكييب النحوية موزعة على أبواب النحو

(٣٤) السابق ٣٥

(٣٥) ابن جنى المصنف ، وهو شرح ابن جنى لكثير التصريف للمبارسى ، ١٧ - ٣١ ، حلاى العبر

السيوطى المزمع ٤/٢ وما بعدها ، ٣٧/٢ وما بعدها

وعلى ذلك فلا حاجة بنا لنظرية العامل لتفسير الكلام طالما أن (النمط) الشكلي أو (القالب) سيقوم بهذه الوظيفة خاصة أن الأنماط اللغوية بكافة أشكالها سواء من الصوت أو الكلمة أو الجملة مما يخضع للملاحظة والمراجعة ولا يحتاج منا لتأويل أو تقدير (٣٦)

٢ - الجانب التطبيقي :

أما إذا جئنا للجانب التطبيقي لنظرية العامل ، فينبغي علينا أن نجيب أولاً على هذا السؤال . هل حق أن لكل معمول عامل ؟

إننا حتى لو سلمنا بتصور الكلام سلسلة يؤثر السابق منها على اللاحق فسوف نجد أن كثيراً من حلقات السلسلة قد بقيت بدون مؤثر ، ففى قول العربى : شكراً

(٣٦) لكن نحصل على النمط الشكلي لا بد أن نقسم الكلام العربى أولاً إلى أقسام أو عناصر شكلية ، أى نقوم على الشكل فقط وليس على المعنى . ثم نحاول عن طريق التصنيف الحصول على أنماط العربية حيث يتكون النمط من العناصر الشكلية والعلاقات التى تربط بين هذه العناصر مثل علاقة العدد والجنس والتعريف والتذكير والرتبة ووحدة العلامة الإعرابية وغير ذلك . وعلى ذلك يمكن تعريف النمط بأنه : مجموعة من العناصر التى تربطها علاقات بحيث لو تغير عنصر من هذه العناصر أو علاقة من هذه العلاقات ، تغيرت باقى العناصر والعلاقات الأخرى ، وهذا التعريف شبيه جداً بتعريف (البنية) (نظرد زكريا إبراهيم : مشكلة البنية ٣٥)

ومن المهم أن نعلم إلى أن هذه النمطية ليست غريبة على النحو العربى القديم ، فلقد قام هذا النحو على فكرة النمطية ، عبر أنه لم يعرف بين النمطية القائمة على الشكل وتلك القائمة على المعنى فجاء مزيجاً منهما كما أنه لم يتوقف عند حد وصف النمط - سواء كان شكلياً أو محتوياً أو مزيجاً منهما - بل لجأ إلى تفسير هذا النمط التخليط بوصف النظريات والغروص العقلية التى لا يمكن التثبت منها ، فى الواقع مما دمع النحو العربى بالطابع العقلى كما سوف يتضح من هذا البحث ، أما النمطية ففى مدعى إليها ، هى شكلية بحيث أى محل من المعنى ومن أى تدرجات عقلية أو غير عقلية ، إنها تطبق للمصهج الوصفى

لك ، وسقياً لك ، ورعياً لك ... إلخ ، أين العوامل التي نصبت كل هذه المنصوبات ؟
وفى قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما - ٣٨ ﴾ أين
العامل في نصب (السارق والسارقة) لمن قرأ بالنصب ؟ وفى المبتدأ والخبر أين العامل
فى رفع المبتدأ ؟ وفى قولهم : أزيدنا ضررته ؟ أين العامل فى نصب (زيداً) ؟ أين
العوامل لكل هذه المعمولات وقد جاءت فى أوائل الكلام وليس هناك كلام قبلها ؟
ثم ماهو القول فى الجمل التي تحتوى على كلمات لها أكثر من نطق واحد ، بل
تصل أحياناً كثيرة إلى ثلاثة نطوق فى حين أنه لا يوجد فى الجملة سوى عامل واحد ،
وغير ذلك كثير مما سيرد بعضه فى فصل التعليل بالتأويل فى هذا البحث فلا داعى
للإطالة .

وما لاشك فيه أن هناك إجابات وردوداً على كل هذه الاعتراضات ولكنها
لا تخرج جميعاً عن محاولة سد الشغرات فى نظرية العامل ، مما يدل على أن هذه
النظرية عجزت عن تفسير كثير من التراكيب العربية .

حقاً لقد رأينا فيما سبق أن نظرية العامل - من حيث المتطوق ومن حيث التطبيق
- قد أقيمت على أساس تجريبي وهو الاستقراء ، وكان هذا كفيلاً بقبولنا لهذه
النظرية طبقاً لمعاييرنا ، غير أن الذين أقاموا هذه النظرية - فيما يبدو لنا - لم يلتزموا
بشروط الاستقراء عندما وجدوا كثيراً من الأمثلة المفحوصة تخرج عن إطار نظريتهم ،
فبدلاً من رفض النظرية ، تراهم وقد أجهدوا أنفسهم كثيراً لكى يشوا الحياة فيها وييقنوا
عليها صالحة للحمل ، وذلك عن طريق التأويل وفرض الفروض العقلية

ويعنى كل ما سبق أن فكرة العامل اقتضت انفصال الكلام إلى عناصر يعمل
بعضها فى بعض ، على عكس الواقع حيث نرى الكلام يأتى على هيئة أنماط متوارثة
عن طريق الاكتساب ، وأن هذه الفكرة لم تستطع أن تفسر لنا العديد من التراكيب فى
العربية ، مما يدعونا إلى رفض هذه النظرية .

وفيما يلي سوف نرى كيف استخدم الكوفيون نظرية العامل في تعليقاتهم اللغوية.

هـ - التحليل بالعامل في النحو :

المقصود بالتحليل بالعامل في المستوى النحوي هو أن يرجع النحوي نطقاً من النطق لعمل أحد العوامل سواء كان لفظياً أو معنوياً أى يجعل العامل العلة لهذا النطق.

ويجب أن نشير إلى أنه ليس هناك استخدام لهذه النظرية في أئدرس اللغوى إلا فى المستوى النحوي فقط ، أما المستويات الأخرى وهى الأصوات والصرف والدلالة فلا تدخل فى نطاق هذه النظرية ، فهى نظرية نظمية صرف .

فمن أقدم تعليقات الكوفيين بنظرية العامل ، ما نسب إلى أبى جعفر الرؤاسى من قوله : « فصحاء العرب ينصبون (بأن) وأخوانها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها » (٣٧) ، فهذا يدل على أن الرؤاسى تأثر بنظرية العامل كما جاءت عند البصريين ، كما يثبت ما سبق أن أشرنا إليه من أن هناك نطقاً تأتى على أحوال متباينة مع أن العامل واحد ، والمسألة فى نظرنا لا تعدو أن الأفعال تأتى بعد (أن) فى ثلاثة أنماط :

النمط الأول : أن + فعل مضارع منصوب

النمط الثانى : أن + فعل مضارع مرفوع

النمط الثالث : أن + فعل مضارع مجزوم

وبعد هذه الأنماط فلنستأ فى حاجة لمفهوم العامل .

ومن تعليقات الكوفيين بفكرة العامل ، ما أسماه « بالتقريب » ، ومؤدى هذه الفكرة أن اسم الإشارة (هذا) يعمل عمل كان وأخواتها فيرفع المبتدأ وينصب الخبر .

وأول من أثار هذه الفكرة هو الكسائي ، حيث أخذ بها الفراء وتعلب بعد ذلك كما سوف نرى ، يقول الكسائي : « سمعت العرب تقول : هذا زيد إياه بعينه فجمله مثل كان » (٣٨) . ولكن (هذا) تتوقف عن العمل في نظر الكسائي عند وجود عماد (ضمير فصل) كما في قوله تعالى في سورة هود : « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم - ٧٨ » فهو يعترض على من يقرأ (أطهر) بالفتح ، والسبب في ذلك كما يقول : « لا يدخل العماد مع التقريب من قبل أن العماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان » (٣٩) .

والحقيقة أن لا عمل (لهذا) أو لأخواتها ، وإنما الكلام يأتي على نمط معين مع هذه الكلمة أو إحدى أخواتها دون حاجة إلى مفهوم العامل : هذا + اسم مرفوع + اسم منصوب .

ولقد تامل هشام بن معاوية صاحب الكسائي بنظرية العامل أيضا ، ففي القول في عامل النصب في المفعول يقول كمال الدين الأنباري : « ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما ، تنصب زيدا بالتاء ، وقائما بالظن . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية » (٤٠) فقد اختار الأول عاملا لفظيا ، أما الثاني - ونعتقد أنه على بن المبارك الأحمر الكوفي وليس خلف الأحمر (٤١) - فقد

(٣٨) لمب : مجالس ٥٣/١ .

(٣٩) السابق نفس الصفحة .

(٤٠) كمال الدين الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٨/١ - ٧٩ .

(٤١) لعل المقصود بخلف الأحمر هو على بن المبارك الأحمر ، لأن خلف الأحمر لم يكن نحويا ولم يكن من الكوفيين ، بل كان روية للشعر ومن لغوي البصرة (انظر للزبيدي طبقات اللغويين والنحويين ١٦١ - ١٦٥ . أما على بن المبارك الأحمر فهو أحد نحاة الطبقة الثالثة بالكوفة وكان مؤدب محمد بن هارون الأمين وتوفي عام ١٩٤ هـ (انظر للزبيدي طبقات النحويين ١٣٤) .

اختار عاملا معنويا . وهما - وإن خالفا البصريين فيما ذهبا إليه فانهما مع ذلك يتمللان بنظرية العامل .

وفى نظرنا لاداعى للخلاف لا بين الكوفيين والبصريين ، ولا بين البصريين والكوفيين فى هذا الموضع ؛ إذ أن المسألة لا تتطلب أكثر من الرجوع إلى أنماط العربية فنجد أن الاسم يأتى بعد (ظن) منصوبا :

النمط : ظن + ضمير + اسم منصوب + اسم منصوب .
المثال : ظننت زينا قائما .

وهذا النمط لا يختلف عليه اثنان ، وحتى لو حدث خلاف فيمكن حسمه بالرجوع إلى واقع اللغة .

فإذا جئنا للقراء وجدناه هو أيضا قد تعلل بنصيب واقر من نظرية العامل ؛ فهو يرى مثل كافة الكوفيين أن المبتدأ والخبر يرفع كل منهما صاحبه ، غير أنه كان يعتقد أن كلا منهما لا يستطيع أن يؤدي إلا عملا واحدا ، وأن الاسم منصوب فى الأصل ولا يرفع أو يجر إلا بعامل فإذا زال هذا العامل رجع الاسم إلى حاله من النصب ؛ ففى التعليل لنصب (مخوفا) فى قولهم : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا ، يقول القراء : « فلم يجدوا بدا من أن يرفعوا (هذا) بالأسد ، وخبره منتظر ، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله الذى كان يرافعه لخلوئه » (٤٢) ولقد أسمى القراء هذا التعليل بالتقريب وهو قائم أساسا على فكرة العامل .

ونعتقد أنه لاداعى لكل هذه الافتراضات العقلية التى لم توجد لها إلا نظرية العامل ، فقد كان الأسد مشغولا بـ (مخوفا) كل منهما يرفع صاحبه ، ولكن ما لبثت (هذا) أن جاءت فى أول الكلام ، فلا بد أن يكون لها إعراب ، فلم يجدوا

بدا من أن يرفعوا (هذا) بـ (الأسد) . ولكن (الأسد) لا يمكنه أن يؤدي صملين
فى آن واحد : يرفع (هذا) ويرفع (مخوفا) فلا مناص إذن من انقطاع علاقته
النحوية بـ (مخوفا) حتى يتفرغ لرفع (هذا) ، وبذلك أصبحت (مخوفا) خالية
من الرفع فرجعت إلى حالتها الأصلية من النصب .

هل يمكن للكلام أن يأتى بهذه الصورة من التجزئ والانفصال ، وكل كلمة
تستقل بنفسها وينسب إليها من الأعمال ما يجعلها تكاد تكون كائنا حيا ؟ إن كل
هذا الجهود العقلية الذى بذله الفراء لم يأت إلا لخدمة نظرية العامل ، والمسألة لا تعدو
فى نظرنا سوى أن هناك نمطا عربيا فى الكلام يقتضى أن يأتى الاسم الأول بعد
(هذا) مرفوعا ، والاسم الثانى منصوبا :

النمط : هذا + اسم معرفة مرفوع + اسم نكرة منصوب

ومن تحليل الفراء بالعامل أيضا أنه وجد أن بعض المعارف والتكررات جاءت
منصوبة فى مجموعة من التراكميب ، ولاحظ أن هذه المنصوبات تأتى دائما بعد
المركب (ما + ل) فعلى النصب يعمل هذا المركب ، وذلك مثل كلمة (فقتين)
فى قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿ فما لكم فى المنافقين ففتين - ٨٨ ﴾ ، ونصب
كلمة (مهطعين) فى قوله تعالى فى سورة المعارج : ﴿ فما للذين كفروا قبلك
مهطعين - ٣٦ ﴾ ، ونصب كلمة (قائما) فى قولهم : وما لك قائما ، ونصب
كلمة (الناظر) فى قولهم : مالك الناظر فى أمرنا - ووجد الفراء أن هناك أحرفا
أخرى تعمل عمل هذا المركب مثل مابالك ، وما شأنك وإن كان لا يقاس عليها .
يقول الفراء : والعمل فى هذه الأحرف بما ذكرت لك سهل كثير . ولا تقل : ما
أمرك القائم ، ولا ماخطبك القائم قياسا عليهن لأنهن قد كثرن ، فلا يقاس الذى لم
يستعمل على ماقد استعمل . ألا ترى أنهم قالوا : ايش عندك ؟ ولا يجوز القياس على

هذه في شيء من الكلام » (٤٣) .

ورغم أن القراء قد علل النصب بعمل المركب اللغوي (ما + ل) فإن المسألة في حقيقة الأمر لا تخرج عن إطار النمط اللغوي الذي يوجد نتيجة لتكرار الاستعمال ، ولا حاجة بنا لفكرة العامل :

النمط : ما + ل + ضمير (أو اسم موصول أو اسم إشارة) + اسم منصوب .

ويتعلل القراء مستخدما العامل أيضا حيث جعل رفع (مَنْ) أو نصبها يتوقف على عمل فعلها ويشترط مجيء (مَنْ) بعد النظر أو العلم أو الدراية ؛ ففي قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ إِنْ رِبِّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ - ١١٧ ﴾ يعمل لإعراب (مَنْ) قائلا : « (مَنْ) في موضع رفع كقوله [الكهف] : ﴿ لَنُعَلِّمَ أَيُّ الْحَازِمِينَ أَحْسَنَ - ١٢ ﴾ إذا كانت (مَنْ) بعد العلم والنظر والدراية ، مثل : نظرت وعلمت ودريت ، كانت في مذهب (أى) . فإن كان بعدها فعل لها رفعتها به ، وإن كان بعدها فعل يقع عليها نصبها كقولك : ما أدري من قام ، فترفع (مَنْ) بقام ، وما أدري من ضربت ، تنصبها بضربت » (٤٤) فالفعل الذي جاء بعد (مَنْ) هو الذي يرفعها أو ينصبها ، والحقيقة أنه لا يوجد لارفع ولا نصب إنما هو عمل عقلي اقتضاه اتساق نظرية العمل . وكل ما هناك أن لدينا نمطا للكلام يبدأ بالفعل ما أدري فنقول :

النمط : ما + أدري + اسم استفهام + فعل

وعلى هذا النمط نقول : ما أدري من قام ، ما أدري من ضربت ، ما أدري ما الذي قلته ، ما أدري ما سوف يحدث ، ما أدري من يفعل ذلك ... الخ فكل هذه

(٤٣) السابق ٢٨١/١ .

(٤٤) السابق ٣٥٢/١ .

الاستعمالات تأتي تحت هذا النمط ولنا في حاجة إلى تعليل العامل ولا تقدير لرفع (من) أو نصبها .

ومن ذلك أيضا ما تامل به القراء مستخدما العامل لإعراب موضع (أن) في قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ فإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ - ٢٣٠ ﴾ . يقول القراء : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا ﴾ (أن) في موضع نصب لوقوع الظن عليها ، (٤٥) فلقد حتمت نظرية العامل عند القراء أن يأتي مفعول به بعد (ظن) فكان لابد من إعراب موضع (أن) اتساقا مع النظرية ، ولو شئنا أن نفسر الكلام بفكرة الأنماط ، لاستقرأنا اللغة ، فنجد أن (ظن) تأتي على أنماط عديدة منها :

النمط الأول : ظن + ضمير + ضمير + اسم منصوب

مثل : ظننت صادقا .

النمط الثاني : ظن + ضمير + اسم منصوب + اسم منصوب

مثل : ظننت عليا صادقا .

النمط الثالث : ظن + ضمير + أن + فعل مسند .

ومنها قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ .

النمط الرابع : ظن + ضمير + اسم إشارة .

مثل ظننت ذلك .

وهكذا نفسر وجود (أن) من داخل أنماط اللغة بأن نرجعها إلى النمط التي

تنتمي إليه دون حاجة لإعرابها ، خاصة أنها ليست من المعربات .

أما ثعلب فيعتقد فكرة التقريب مثل الكمائي والفراء ، حيث تعمل (هذا) عمل (كان) غير أنه يقدم إضافة جديدة لهذه الفكرة حين لاحظ أننا في التقريب لانستطيع أن نقدم أو تؤخر كما نفعل مع (كان) . يقول ثعلب : « والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يقدم فعله [أى الخبر] كما يُقدم فى (كان) لأنه رد كلام فلا يكون قبله شىء » (٤٦) . ولقد رأينا أن « التقريب » يقوم على فكرة العامل .

هذا موجز لبعض تعليقات الكوفيين بنظرية العامل ، نكتفى به إذ سوف يقابلنا فى فصل التأويل فى الباب الثانى كثير من الأمثلة التى تعلل بها الكوفيون خدمة لنظرية العامل ، فإذا انتقلنا إلى كتاب سيبويه ، وجدناه هو ورفاقه قد سبقوا الكوفيين فى التعليل بهذه النظرية ، فهذا عيسى بن عمر يؤول قولهم : ادخلوا الأول فالأول بأنه فليدخل الأول فالأول حتى يتسق الرفع مع نظرية العامل ويعمل الفعل فيما بعده ، فطالما أنه لابد لكل معمول عامل ، فلا مناص من البحث عن عامل يرفع (الأول فالأول) وفعل الأمر لا يصلح لأداء هذا العمل لأنه اشتغل بواو الجماعة فى (ادخلوا) فلا مناص من هذا التأويل (٤٧) .

على أن الأمر يمكن تفسيره بسهولة لو أخذنا بفكرة « الأنماط اللغوية » ، إذ من أنماط العربية أن يقال : ادخلوا الأول فالأول ، أو يقال مثلاً : قليات الأول فالأول ... إلخ التراكيب التى يمكن أن تندرج تحت هذا النمط ولانكون فى حاجة إلى التأويل أو نظرية العامل .

والخليل يتعلل أيضاً بنظرية العامل ، ففى باب « الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده » أى باب (إن) وأخواتها يرى الخليل « أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت :

(٤٦) ثعلب : مجلس ٥٣/١ .

(٤٧) انظر ص ١٦٥ من هذا البحث فى الفصل الخاص بالتأويل ، والكتاب لسبويه ٣٩٨/١

كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبدالله ، تريد : كأن عبدالله أخوك ، لأنها لا تنصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمّر فيها المرفوع كما يضمّر في كان ، (٤٨) .

فالخليل يرى أنَّ (إِنَّ) وأخواتها من المسئولات عن نصب المبتدأ ورفع الخبر ، والأمر في حقيقته لا يعدو أن هناك نمطا في كلام العرب تأتي فيه (إِنَّ) مع المبتدأ والخبر ، والأول منصوب والثاني مرفوع كما يلي :

النمط : إِنَّ + اسم معرفة منصوب + اسم نكرة مرفوع
ولسنا في هذه الحالة في حاجة إلى فكرة العامل .

ومثال آخر لاستخدام الخليل لنظرية العامل في تعليقاته : يقول سيبويه : « واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني أنك ، فـ (أنك) انجزمت بـ (إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : اتنى أنك ، (٤٩) .

وهذا أيضا يمكن أن يفسر على ضوء أنماط العربية ، فمن أنماطها أن يأتي التركيب التالي مثلا :

النمط : إن + فعل مضارع مجزوم + فعل مضارع مجزوم
مثل : إن تأتني أنك
دون حاجة إلى نظرية العامل

ولقد آمن سيبويه بنظرية العامل أيضا كأساذه الخليل ، فراه بعد أن آمن بها يبرز بعض شروطها ويقول : « هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى

(٤٨) سيبويه : الكتاب ١٣١/٢

(٤٩) السابق ٦٢/٣ - ٦٣ .

المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عملَ بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك وهو قولك : قد علمت أعيد الله ثم أم زيد ، (٥٠) . فقد كان من المفروض نصب (عبد الله) كمفعول به للمفعول (علمت) طبقا لنظرية العامل . ولكن الهمزة منعت عمل الفعل (علمت) فيما بعدها . فالحقيقة أن من أنماط العربية أن يأتي الاسم مرفوعا بعد الهمزة حتى ولو كان الاسم مسبوقا بفعل .

النمط : قد + فعل + ضمير + أ + اسم مرفوع +

وقد بلغ إيمان سيويه بنظرية العامل ، أنه حين وجد نطقا من النطق جاء معارضا لهذه النظرية ، ذهب إلى حد تغليب العرب ، يقول : « وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال :
وسابق شيئا إذا كان جائيا ، (٥١) .

فقد ذهب سيويه إلى حد تغليب العرب ، وكل ذلك لأن (إن) لم تعمل الت نصب في اسمها .

والحقيقة أن العرب لم يغلطوا ، وإنما لديهم نمطان من أنماط الكلام هما :
النمط الأول : إنهم أجمعين ذاهبون .
النمط الثاني : إنهم أجمعون ذاهبون .

من كل ما سبق نعلم كيف تعلل الكوفيون بنظرية العامل مثلما تعلل بها البصريون من قبل . وبالرغم من أن الكوفيين قد غيروا كثيرا من المصطلحات النحوية

(٥٠) السابق ٢٣٦/١ .

(٥١) السابق ١٥٥/٢ .

كما هو معروف (٥٢) ، فإنهم لم يغيروا مصطلح العامل واستخدموه كما هو ، كما أضافوا بعض الأدوات العاملة ، ففى الجزم أضافوا (كيفما) ، و (مهمن) جعلوهما بمعنى (من) الشرطية ، وفى الرفع أضافوا (لولا) (٥٣) .

وبالرغم من كل ذلك نجد أن الدكتور مهدى الخزومى يذهب إلى أن الكوفيين لم يتأثروا كثيرا بالعامل « الفلسفى » حيث يقول :

« أما نظرة الكوفة فهم - بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامى - كانوا أقل من البصريين إمعانا فى فلسفة العامل ، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوى من منهج أهل البصرة . ولدينا من الشواهد على هذا أمثلة كثيرة قال بها أئمتهم ، فليس للعامل عندهم قوة العلة ، فقد يكون العامل ولا يكون المفعول كما سبقت الإشارة إليه من ذهاب الكسائى إلى جواز خلو الفعل من الفاعل ، وذلك فى باب التنازع ، فإذا عمل ثانى الفعلين المتنازعين كما هو مذهبهم ، وكان الأول محتاجا إلى فاعل جاز حذف الفاعل منه عند الكسائى ، وخلوه من ضميره . وكما هو معروف من مذهب الفراء من أن الفعل والفاعل قد اشتركا فى نصب المفعول به كما سبق بيانه . وكما هو معروف أيضا من مذهب الفراء من جواز اجتماع عاملين على معمول واحد فى باب التنازع إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثانى . فإذا قيل : قام وقعد زيد ، كان (زيد) فاعلا أو معمولاً لقعد وقام كليهما » (٥٤) .

هذه هى الأسباب التى دعت الدكتور مهدى الخزومى إلى القول بأن الكوفيين كانوا أقل إمعانا من البصريين فى العامل الفلسفى ، والمرء يتساءل : هل هناك حقا عامل « فلسفى » وآخر « غير فلسفى » ؟ هل لو قال أحدهم :

(٥٢) انظر فى ذلك د . شرفى ضيف : المدارس النحوية ١٦٥ - ١٦٨ .

(٥٣) انظر فى ذلك د . مهدى الخزومى : مدرسة الكوفة ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٥٤) السابق ٢٦٣ .

(س) ليس لها عمل أما (ص) فتعمل فى (ع) وهو رأى الكوفيين .

وقال آخر :

بل (س) تعمل فى ضمير مُقدر أما (ص) فتعمل فى (ع) وهو رأى البصريين
كان القول الثانى فلسفيا والأول غير فلسفى ؟ هل يريد الدكتور مهدى المخزومى أن
يقول - مثلا - أن قول الكوفيين يقع فى نطاق ابستمولوجى تجريبى والآخر فى نطاق
ابستمولوجى عقلى ؟

الواقع أن كلا القولين يتعلل بنظرية نحوية واحدة هى نظرية العامل التى أخذ بها
القرينان كما رأينا ، وإن اختلفا فى بعض التفاصيل ، وهى نظرية تجريبية غير عقلية
- أى غير فلسفية - أما عن الخلاف بين البصريين والكوفيين فى بعض التعليقات
التي اعتمدت على هذه النظرية ، فهو شبيه بخلاف البصرى مع قرينه البصرى ، أو
الكوفى مع قرينه الكوفى .

أما الدكتور أحمد مكى الأنصارى ، فلقد ذهب - بالنسبة للفراء - إلى حد
أبعد مما ذهب إليه الدكتور مهدى المخزومى ؛ فهو لم يرثه فقط من العامل الفلسفى ،
بل برأه من نظرية العامل كلية ، ونسب إليه أنه هو الذى ألهم ابن مضاء إلغاء نظرية
العامل ؛ فقد ذهب ابن مضاء إلى نفس مذهب إليه الفراء فى باب الاشتغال من جمل
الاسم المتقدم المنصوب فى مثل قولك محمداً أكرمت ، مفعولا به للفعل (أكرم)
دون حاجة إلى تقدير عامل محذوف وجوبا يفسره المذكور كما قرر البصريون ،
وكذلك ذهب الفراء إلى إلغاء متعلقات الظرف والجار والمجرور ، حيث أعطى الظرف
والجار والمجرور نفس الوظيفة التى تؤديها المتعلقات ، ولقد أخذ ابن مضاء هذا رأى من
الفراء دون أن يشير إلى صاحب الفضل ورد به على البصريين .

يقول الدكتور أحمد مكى الأنصارى : « ومن هنا يتبين لنا أن الفراء سبق ابن

مضاء إلى إلغاء نظرية العامل بعدة قرون (٥٥) .

ربما كان رأى الدكتور أحمد الأنصارى فيه شىء من الحقيقة ؛ فربما كانت بعض آراء الفراء قد أوجت إلى ابن مضاء إلغاء نظرية العامل أما إن الفراء نفسه لم يأخذ بهذه النظرية فهذا ما لم يخطر على بال الفراء قط ؛ فكما سبق أن رأينا فإن الفراء أخذ - هو ورفاقه - بهذه النظرية ، بل زادوا بعض العوامل ، وكل ما هنالك أنه عدل بعض جوانبها شأنه فى ذلك شأن أى بصرى يختلف مع رفاقه فى إحدى النظريات النحوية .

نخلص من كل ذلك أن نظرية العامل نظرية تجريبية ، وليست نظرية فلسفية أو منطقية كما أشيع عنها . وأنها - من الناحية النظرية - تصلح للتعليل للكلام عند من يعتقدون أن الكلام يتكون من عناصر منفصلة بعضها عن بعض وكل عنصر له استقلاله الذاتى ؛ أما من يعتقدون أن الكلام يحدث طبقاً لأنماط وقوالب مورثة عن طريق الاكتساب ، وأنه ليس هناك استقلال ذاتى لعناصره وأنها مترابطة مع بعضها فى كل شامل ، فإنهم يرفضون هذه النظرية . أما من الناحية التطبيقية ، فإن هذه النظرية لم نستطع أن نعلل لنا العديد من صور التراكيب فى العربية الا باستخدام التأويل وغيره .

والفكرة التى نراها صالحة لتفسير الكلام - لاتعليله - فهى فكرة الأنماط ، إذ أنها فكرة موضوعية ومأخوذة من واقع اللغة ، وتبلغ من موضوعيتها أنه إذا اختلف اثنان فى نمط من الأنماط فما عليهما إلا أن يرجعا إلى محصول الكلام لمراجعة أنماطهم سواء على مستوى القوالب أو الكلمات المفردة أو الجمل .

الفصل الثالث

تعليقات قليلة التكرار

وهي تعليقات لا يمكن نظمها في فصول ، فمنها ما يتكرر قليلا ، ومنها ما لا يتكرر إلا مرة أو مرتين بحيث لا يمكن أن نجمعها في فصول مستقلة ، لذلك رأيت أن أجمعها معاً في فصل واحد . ورغم عدم اطراد هذه التعليقات كثيراً ، فإنها لا تقل أهمية - في نظري - عن التعليقات المطردة التي رأيناها سابقاً والتي سنراها في الباب الثاني . أما عن سبب أهميتها ، فهو أن معظمها لم يجذب اهتمام الباحثين ، ربما لأن اهتمامهم كان منصبا على السمع والعمل والتأويل ، وغير ذلك من التعليقات الشائعة فلم يلتفتوا لمثل هذه التعليقات النادرة . وفيما يلي ما تمكنا من جمعه من هذه التعليقات :

أ - في الأصوات :

التعليل بالجوار :

وذلك أن الصوت قد يؤثر على الصوت المجاور له تأثيراً يخرج عن النمط في اللغة ، ففي مسألة عامل الجزم في جواب الشرط ، ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط « مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار » (١) . وهذا تعليل تجريبي يمكن أن نتحقق من وجوده حين نرى البعض منا يتأثر أحياناً فيلحن متأثراً بالجوار .

(١) كمال الدين الأنباري : الإصناف ٦٠٢/٢ .

فإذا جئنا للمكتاب وجدنا سبويه يتعلل أيضا بهذه العلة فيقول « وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا : هذا جحرٌ ضبٌّ خرب ونحوه » (٢) . فلقد أخذ سبويه بفكرة تفاعل الأصوات ، وهي فكرة تجريبية .

ومع ذلك ، ورغم أن سبويه قدم هذا التعليل التجريبي وكان كافيا للتعليل للظاهرة اللغوية ، نراه - في موضع آخر - يقدم تعليلًا عقليا لهذا النطق حيث يرى أنهم جرّوه « لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد » (٣) . وفكرة اعتبار كلمتين في مقام كلمة واحدة فرض عقلي لا يمكن التحقق منه في الواقع وقد استخدمه النحاة كثيرا في تعليلاتهم .

ب - في الصرف :

اغطأ البشرى :

اهتم الفراء للتعليل لبعض الأخطاء التي تحدث لعدد من النطوق نتيجة للخطأ البشرى ، وهي تعليلات لم تقم لتبرير تصور نظري مسبق أو الاتساق مع نظرية نحوية ، بل للتفسير لكيفية مجيء هذا النطق بما نراه يحدث أحيانا في حياتنا العادية ، فهو تعليل تجريبي يمكن التحقق منه بالرجوع إلى واقع اللغة .

ومثال ذلك ما تعلل به الفراء للنطق الخاطيء « بتشابه الصيغ » ، فمن القواعد الصرفية المستقرأة ، أن عين الكلمة يبقى على أصله في حالة الجمع إذا كان معتلا مثل كلمة (معيشة) وأصلها الاشتقاقى (ع ي ش) فتجمع على (معايش) وكلمة (منور) وأصلها الاشتقاقى (ن و ر) فتجمع على (مناور) . أما إذا كانت الياء أو الواو زائدتين كما في كلمتي (مدينة) وأصلها (م د ن) ، و (عجوز)

(٢) سبويه : الكتاب ٦٧/١ .

(٣) السابق ٤٣٦/١ .

وأصلها (ع ج ز) ، فإنهما يتحولان إلى همزتين إذا سبقتهما ألف زائدة فتجمع الأولى على (مدائن) والثانية على (عجائز) . ومع ذلك فربما همزت العرب مثل (معاش) فيقولون (معاش) يتوهمون أنها (فعيلة) التي تجمع على (فعائل) ، أى يتوهمون أن أصل الكلمة هو (م ع ش) ، وأن (الميم) أصل فيها وأن وسطها غير معتل فتجمع على (معاش) . ويفعلون مثل ذلك فى كلمة (منور) فتجمع على (منائر) . والسبب فى ذلك عند الفراء هو التشابه بين (فعيلة) و (معيشة) فى الوزن وعدة الحروف مما يسر هذا التداخل (٤) . وهو من الخطأ البشرى ، ولذلك عدناه من التعليقات التجريبية ، إذ يمكن الرجوع إلى واقع اللغة لنرى كيفية اشتقاق هذه الصيغ .

ج - فى النحو :

اغطأ البشرى :

وكما تعللوا فى الصرف بالخطأ البشرى ، استخدموا نفس العلة فى المستوى النحوى ، ففى قراءة الأعمش ويحيى ابن وثاب لقوله تعالى فى سورة إبراهيم : ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ - ٢٢ حيث قرأ كلمة (بِمُصْرِخِيَّ) بخفض الياء بدلا من نصبها يقول الفراء تعليلا لذلك : « ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن (الياء) فى (بِمُصْرِخِيَّ) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك » (٥) . فلقد وهم الأعمش ومن بعده يحيى حين اعتقلا أن (مصرخي) كلمة واحدة وأن ياء المتكلم جزء من الكلمة . « والوهم » نوع من الخطأ البشرى .

(٤) الفراء : معانى القرآن ٣٧٢/١ .

(٥) السابق ٧٥/٢ .

وشبه بهذا أيضا - أى اعتبارهم أن اللاحقة جزء من الكلمة وإعرابها رغم بنائها - جزمهم (الهاء) فى كلمتى : (نُولِه) و (نُصِلِه) فى قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين نُؤَلِه ماثولى ونُصِلِه جهنم وساءت مصيرا - ١١٥ ﴾ حيث اعتبروا (الهاء) جزءا من الكلمتين وجزموهما على الجزاء فقالوا : نُؤَلِه ونُصِلِه . يقول القراء إنهم « ظنوا - والله أعلم - أن الجزم فى الهاء ، والهاء فى موضع نصب وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه » (٦) . فالتعليل بالوهم باعتباره خطأ بشريا ، تعليل تجريبي يمكننا أن نتحقق من صدقه بالرجوع إلى قراءات القراء .

وبما أوجمه القراء أيضا إلى علة الوهم ، جمعهم (شيطان) على (شياطون) فى حالة الرفع ، فقالوا فى سورة الشعراء : ﴿ وما تنزلت به الشياطون - ٢١٠ ﴾ حيث جمع (الشيطان) جمعا مذكرا سالما . وتنسب هذه القراءة للحسن (٧) .

وعلى أى حال فإن « الوهم » خطأ بشري والتعليل به تعليل تجريبي ، إذ يكفي أن نحلل الكلمة تحليلا صرفيا كما فعل القراء ، أو نرجع إلى قراءات القراء ولهجات العرب ، لكي نتحقق من مدى صدق التعليل دون أن نلجأ إلى التأويل أو فرض الفروض العقلية .

هذا ومن الجدير بالذكر أن أحمد بن فارس قد رفض رفضا باتا التعليل بالخطأ البشرى المقصود والذي يحدث من الشعراء أثناء بنائهم لقصائدهم ، بل لقد ألفه رسالة فى ذلك سماها « ذم الخطأ فى الشعر » حيث يقول فيها ردا على من أباح للشعراء الخروج على قواعد اللغة : « فإن قالوا لأن الشعراء أمراء الكلام . قيل : ولم

(٦) السابق ٧٥/٢ - ٧٦ .

(٧) السابق ٧٦/٢ .

لا يكون الخطباء أمراء الكلام ؟ وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام لم أجزنا لهؤلاء
الأمراء أن يخطبوا ويقولوا ما لم يقله غيرهم ؟ فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنه
يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك ، لم يستقم شعره . قيل لهم : ومن
اضطره أن يقول شعرا ، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ؟ (٨) .

فإذا جئنا لسيبويه وصحبه في « الكتاب » ، وجدناهم يستخدمون أيضا الخطأ
البشرى في تعليلاتهم ، فمن ذلك ما تعلل به الخليل لقولهم : هذه جِحرَة ضباب
خرية ، بدلا من : هذه جِحرَة ضباب خريات . يقول الخليل : « لا يقولون إلا هذان
جمعوا ضب خريان ، من قبيل أن الضب واحد والجحر جحران . وإنما يغلطون إذا
كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا ، وقالوا : هذه جِحرَة ضباب خرية ،
لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجِحرَة مؤنثة والمعدّة واحدة فغلطوا » (٩) .

ومن ذلك أيضا ما تعلل به سيبويه حين يتكلم الإنسان ليقول شيئا ولكنه « يغلط »
فيقول شيئا آخر ، يقول سيبويه : « وكذلك مررت برجل صالح ، بل طالح ، ولكنه
يجيء على النسيان أو الغلط فيتدارك كلامه لأنه ابتداء بواجب » (١٠) . فسيبويه وجد
أمامه نطقا لا يتماشى مع عرف اللغة إذ لا بد للجملة التي تحتوى على (بَلْ) أن تبدأ
بنفى ، ولكن هذا النطق جاء خاليا من النفى ، وذلك يحدث حين يدارك الإنسان
خطأه ، وهو مما يقع في حياتنا العادية ، ومن ثم فهو تعليل تجريبي يمكن التثبت منه
في الواقع .

(٨) أحمد بن فارس : ذم الخطأ في الشعر ٣٠ .

(٩) سيبويه : الكتاب ٤٣٧/١

(١٠) السابق ٤٣٤/١ .

د - فى الدلالة :

١ - كثرة الاستعمال :

إذا كان التعليل « بكثرة الاستعمال » قد تردد كثيرا فى مبحث الاستخفاف والاستشغال ، وهو مبحث صوتى بحث كما سبق أن رأينا ، فإن التعليل بهذه العلة فى الدلالة يدولنا قليل التكرار .

من المباحث اللغوية الهامة تطور الدلالة ، فمن المعروف أن كلمة ما فى أى لغة كانت ، لا يمكنها أن تحتفظ بدلالاتها زما طويلا ، ولقد لاحظ الفراء ذلك بالنسبة لكلمة (جرم) . فهذه الكلمة فى أحد معانيها تأتى بمعنى (أذنب) ، ولكنها عن طريق الاستخدام مسبوقة بـ (لا) أخذت معنى (لا يد) ، أو (لامحالة) ، ثم كثر استخدامها بهذا المعنى حتى أصبحت بعد ذلك بمعنى (حقا) . يقول الفراء : « (لا جرم أنهم) كلمة كانت فى الأصل بمنزلة : لا يد أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهب ، فخرجت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة (حقا) . ألا ترى أن العرب تقول : لا جرم لأتيناك ، لا جرم قد أحسنت . وكذلك فسرها المفسرون بمعنى (الحق) ، وأصلها من (جرمت) أى كسبت الذنب وجرمته » (١١) .

« فكثرة الاستعمال » إذن علة تفسر لنا تحول الدلالة وتغيرها وهى علة تخريرية لأنه يمكننا الرجوع إلى الواقع لنرى كيف كان القوم يستخدمون هذه الكلمة أو تلك ، ونتحقق من صدق التعليل الذى بين أيدينا .

٢ - مجىء الإسلام :

ومن التعليقات الهامة لابن فارس ، ما تعلل به لما لاحظته من تغير دلالات كثير من الكلمات واكتسابها دلالات جديدة ، أو هجر بعضها كلية . ولقد علل ابن

(١١) الفراء : معانى القرآن ٨/٢ - ٩ .

فارس كل ذلك بمجىء الإسلام . فمن المتفق عليه أن الإسلام كان تغييرا عميقا شمل كافة النواحي في حياة العرب ، فهو تغيير في العقيدة ، وتغيير اجتماعي ، وتغيير أخلاقي . ومن المتفق عليه أيضا أن أى تغيير عميق في المجتمع لابد أن يصحبه تغيير في تصور الحياة يعقبه تغيير في المفاهيم . فلا بد أن ينعكس كل ذلك على اللغة . ولقد كان أحمد بن فارس على إدراك بذلك حيث خصص بابا لهذا المبحث في كتابه الصحاحى أسماء « الأسباب الإسلامية » جاء فيه : « كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائلكهم وقرايينهم . فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام ، حالت أحوال ، ونسخت ديانات وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أكثر بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شُرِطت ، فعفى الآخر الأول » (١٢) فلقد أبقي الإسلام على بعض الكلمات ، ولكنه غير دلالتها حتى نفى باحتياجاته الجديدة : « فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق ، وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافا بها سُمي المؤمن بالإطلاق مؤمنا وكذلك الإسلام والمسلم إنما عرفت منه إسلام الشيء ، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء » (١٣) .

وكما علل ابن فارس لتغير دلالات بعض الكلمات بمجىء الإسلام فإنه يعلل به أيضا زوال بعض الكلمات التي كانت موجودة في الجاهلية ثم زالت لزوال معانيها لعدم الحاجة إليها نظرا للتغير الاجتماعي الذي حدث مثل : المرباع [ربع الغنيمة يكون لرئيس القوم دون أصحابه] ، والنشيط [ما أصاب من الغنيمة قبل أن يصير إلى مجتمع الحي] ، والفضول [هو ما فضل من القسمة مما لا تصح قسمته على عدد

(١٢) ابن فارس الصحاحى ٧٨ .

(١٣) السابق ٨٢ - ٨٤ .

الغزاة كالبعير أو السكين ونحوها [(١٤)] .

وكما استُبعدت بعضُ المفردات لزوال معانيها ، استُبعدت أيضا بعضُ التراكيب والتعبيرات مثل قولهم : انعم صباحا ، وانعم ظللانا ، وقول المملوك لمالكه : ربى ، فقد نهى الرسول عن ذلك ، وغير ذلك كثير (١٥) .

فكل هذه التغيرات الدلالية كانت ثمرة لمجيء الإسلام وماترتب عليه من تغيير اجتماعى ودينى وأخلاقى ، وهو تعليل تجريبى ، إذ يمكن الرجوع إلى معانى هذه الكلمات واستخداماتها فى واقع حياة العرب قبل الإسلام ويعدده لكى تتحقق من مدى صدقها .

٣ - السياق اللفظى :

وهو من العلل التى استخدمها ابن فارس للتعليل للتنوع الدلالى دون أن يصرح بها ، ولكنه أشار إليها عن طريق ضرب الأمثلة التى تبين دور هذه العلة فى تغيير الدلالة . فمن طبائع اللغات أنها لا تستطيع أن تمد أصحابها بكلمة جديدة لكل معنى جديد ؛ ولكنها مع ذلك لا تقف عاجزة عن الوفاء بحاجات المتكلمين ، ويكون ذلك عن طريق الاستعارة ، أى استعارة اللفظ الواحد واستخدامه فى دلالات متعددة . أما كيف نفرق بين هذه الدلالات فيكون عن طريق السياق اللفظى . وهذا ما فعله ابن فارس فذكر لنا ثبوتا من الألفاظ التى تتغير دلالاتها بتغير السياق اللفظى « ومنه فى كتاب الله جل ثناؤه (قضى) بمعنى (حتم) ، كقوله جل ثناؤه [الزمر] : « قضى عليها الموت - ٤٢ » . و (قضى) بمعنى (أمر) كقوله جل ثناؤه [الاسراء] : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه - ٢٣ » أى : أمر . ويكون قضى بمعنى أعلم كقوله جل ثناؤه [الاسراء] : « وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب - ٤ » أى أعلمناهم »

(١٤) السابق ١٠٢ .

(١٥) السابق ١٠٢ - ١٠٦ .

وأما في النثر فمنه : « عين الماء ، وعين المال ، وعين الركبة وعين الميزان » (١٦) .
فيكون تغير السياق اللفظي هنا علة تغير الدلالة ، وهي علة تجريبية إذ يمكن
التحقق من ذلك بمطابقة السياقات اللفظية بالواقع للتأكد من مدى صدق التعليل .

تلك بعض التعليقات التجريبية قليلة التكرار لدى الكوفيين والتي أمكننا جمعها في
المستوى الدلالي ، فإذا جئنا لسيبويه وجدناه هو وصحبه يستعملون أيضاً عدداً من
التعليقات التجريبية قليلة التكرار . وبطبيعة الحال قد تتشابه في بعض منها مع تعليقات
الكوفيين ، وتختلف مع بعضها الآخر . وهي كما يلي :

٩ - التعليل بالإنشاد والترم :

وهو من التعليقات التي لا تكاد نجد مثيلاً لها عند الكوفيين ، إذ يعلل سيبويه
للمد في التذبة فيقول : « اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت
ألحقت في آخر الاسم الألف لأن التذبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق
كما لم تلحق في النداء » (١٧) .

كما يعلل سيبويه لإلحاق حروف المد في نهاية القوافي بالإنشاد والترم إذ أن
الشعراء إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو مائتوت ولائوت لأنهم أرادوا مد
الصوت وذلك قولهم ، وهو لامرئ القيس :

قفانك من ذكرى حبيب ومتزلي

وقال في التصب ليزيد بن الطثرية :

فتنا نخذ الوحش عننا كأننا قتيلان لم يعلم الناس مصرعاً

وقال في الرفع للأعشى :

هريرة ودعها وإن لام لائم

(١٦) السابق ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(١٧) سيبويه : الكتاب ٢٢٠/٢ وانظر أيضاً ٢٣١/٢ .

ثم يقول سيبويه : « وإنما ألحقوا هذه المدّ في حروف الروى لأن الشعر وُضع للغناء والترنم ، فألحقوا كل حرف الذى حركته منه » (١٨) وهو تعليل تجريبي ، إذ يمكن الرجوع إلى عادات الشعراء وتقاليدهم وإلى عادات المتفجعين لنرى ماذا يفعلون.

٢٠ - التعليل بالتذكر :

قد يتحدث الإنسان ولكنه ينسى بقية حديثه فيحاول أن يتذكره دون أن يتوقف عن الكلام ، وهنا تحدث بعض المفارقات الصوتية التى يصفها سيبويه : « ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : قالاً فيمد (قال) ويقولوا ، فيمد (يقول) ، ومن العامى فيمد (العام) ، سمعناهم يتكلمون به فى الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه ، فإذا اضطروا إلى مثل هذا فى الساكن كسروا . سمعناهم يقولون : إنه قدى فى (قد) ويقولون (إلى) فى الألف واللام ، يتذكر الحارث ونحوه » (١٩) . وهو تعليل تجريبي لأننا نرى ذلك يحدث كثيراً فى حياتنا العادية حينما ننسى فتطيل الكلام حتى نتذكر .

نخلص من كل ذلك أنه سواء الكوفيون أو البصريون ، قد استخدموا التعليلات التجريبية ، وأن منها ما هو مطرد يتردد كثيراً فى كتبهم ، ومنها ما هو قليل قد لا يتردد إلا نادراً فى دراساتهم وبحوثهم ، كما نخلص بنتيجة أخرى وهى أن وسائل التعليل لا يمكن حصرها ، ولا يعنى ذلك أنها لا نهائية العدد ، بل أنك سوف تجد - كلما بحثت - تعليلاً قليلاً التكرار هنا أو هناك ، وأن ما فعله الدينورى بحصر العلل فى أربع وعشرين علة (٢٠) فيه قدر كبير من التساهل .

(١٨) السابق ٢٠٦/٤ .

(١٩) السابق ٢١٦/٤ .

(٢٠) جلال السيوطى : الاقتراح ١١٥ .

الباب الثالث التعليلات العقلية

- الفصل الأول : التحليل بالتأويل العقلي
- الفصل الثاني : التحليل بالقياس التمثيلي
- الفصل الثالث : التحليل بالقياس البرهاني
- الفصل الرابع : التحليل بالحسن والقيبح
- الفصل الخامس : التحليل بالفروض العقلية

الفصل الأول التحليل بالتأويل العقلي

١ - مصطلح التأويل ومسلكه إلى اللغة :

امتزجت العلوم الإسلامية في أول أمرها امتزاجا شديدا وأصبحت هناك منطقة مشتركة بين كل علمين النين ، حتى أن كثيرا من المصطلحات العلمية قد وجدت في أكثر من علم ، « والتأويل » من بين هذه المصطلحات التي استخدمت في التفسير والكلام . ولم يكن النحو أقل احتياجا لهذا المصطلح من غيره من العلوم فوجد فيه أيضا . هذا ويبدو أن اللغويين - كما يقرر الدكتور محمد عيد - قد استخدموه بدون تعريف أول الأمر ، ثم عرّفوه في العصر المتأخر فيما نقله السيوطي عن أبي حيان . يقول الدكتور محمد عيد : « أما لدى النحاة فلم أعثر فيما بحثت فيه - قدر جهدي - من كتب النحو عن تعريفه كفكرة وإن كان يمارس في كتب النحو بطريقة عملية . ولكن وجدت فيما نقله السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل عبارة مهمة هي نص فيما نحن فيه » (١) .

أما النص الذي اعتبره الدكتور محمد عيد تعريفا للتأويل فهو كما جاء في الاقتراح : « قال أبو حيان في شرح التسهيل : التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول » (٢) ، ولكننا مع ذلك لانعتبر أن ذلك

(١) د . محمد عيد ، أصول النحو العربي ١٨٥ .

(٢) جلال السيوطي : الاقتراح ٧٥ .

تعريف كافٍ للتأويل ، بل هو شرط يحدد متى يحدث ، فهو بذلك جزء من التعريف .

ولكن ماهو نطاق التأويل ؟ هل كل شيء يخالف الجادة يتأويل ؟ يقول السيوطي موضحا مالا ينبغي تأويله : « إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل . ومن ثم كان مردودا تأويل أبى على (ليس الطيب الا المسك) على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة نعيم » (٣) .

وهذا يعنى أنه إذا جاء النطق مخالفا لما بين يدى النحوى فإنه لابد أن ينظر فيه أولا ، فإذا وجد أن هذا النطق لإحدى اللغات ، امتنع عن تأويله لأن الخلاف فى هذه الحالة سيعود إلى ذلك السبب .

وبما لا يصح تأويله أيضا الشاذ ، والذي نُقل عنه هذا الشرط هو السراج إذ يقول فى الأصول : « وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى استناد حجة على الأصل المجتمع عليه فى كلام ولا نحو ولا فقه . وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لاحجة معه . وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وإتباع القصاص فى الفقه » (٤) .

فلقد حدد القدماء اذن شيئين هامين هما : متى نُؤول النص ، ونطاق هذا التأويل . أما عن تعريفه فلم يخلفوا لنا شيئا سوى الظروف التى تدعو إلى التأويل . ولكننا مع ذلك نستطيع عن طريق استقراء بعض النصوص النحوية للكوفيين أن نستبصر بعض الضوء من كيفية استخدامهم للتأويل حتى يتضح لنا شيء من خصائصه عندهم .

حقا لقد تطور معنى التأويل فيما بعد ، ولكننا معنيون - فى المقام الأول - بمعناه عند الكوفيين .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) السابق ٧٥ .

ففى قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا - ٩٦ ﴾ يقول الفراء : « معناه والله أعلم : وأحرص من الذين أشركوا على الحياة ، ومثله أن تقول : هذا أسخى الناس ومن هرم لأن التأويل للأول هنا أسخى من الناس ومن هرم » (٥) . فالذى نلاحظه هنا أن الفراء وضع النص فى صورة تتفق مع فهمه له كما يلى :

﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا ﴾ = ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا

غير أن التأويل - هنا - لم يحدث لغاية نحوية ، بل بهدف شرح النص وتفسيره فمصطلح « التأويل » الذى استخدمه الفراء هنا معناه « التفسير » ، وسوف نسمى هذا النوع من التأويل بالتأويل اللغوى .

ولكن هناك نص آخر تظهر فيه الصنعة النحوية ، حيث يأخذ التأويل فيه معنى آخر غير مجرد الشرح والتفسير ، وإنما التعليل لصورة إعرابية ، ففى البيتين :

فقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من يغشى منى أنا عارف
ألفنا ديارا لم تكن من ديارنا ومن يتألف بالكرامة بالسف

جاءت (كل) مرفوعة وكان يجب أن تأتى منصوبة بوقوع (عارف) عليها ، فيقول الفراء تعليلا لذلك : « فلم يقع عارف على (كل) وذلك أن فى (كل) تأويل : وما من أحد يغشى (منى) أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابا ، وما سمعته إلا رفعا » (٦) . فالتأويل جاء هنا مصاحبا لتصوير النطق تصورا يخالف النطق الأصلى

(٥) الفراء : معانى القرآن ٦٢/١ - ٦٣ .

(٦) السابق ٢٤٢/١ .

حتى يصبح النص في صورة تبرر رفع كلمة (كل) التي يجب أن تكون منصوبة
فالتأويل - في هذا النص - له غاية نحوية ، إذ لم يأت بغرض فهم النص ، وإنما جاء
للتعليل للإعراب ، ولذا سوف نسميه « بالتأويل العقلي » تمييزاً له عن التأويل الذي
يأتي بهدف التفسير .

ولكن قد لا يصرح اللغوي بلفظ « التأويل » ويستخدم لفظاً آخر كما في هذا
النص : « العرب تقول حبذا وحبذا لايتنى ولايجمع ، ومعناه حب الشيء ذا ، حب
الشيء زيد ، ونعم الشيء زيد ، ونعم الشيء الزيد ان » (٧) . فلقد أول ثعلب
(حبذا) وجعلها في معنى حب الشيء ذا حيث وضعها في صورة لا تقبل التثنية حتى
يرر عدم تثنيها ، مستخدماً لفظاً آخر هو : (ومعناه) حيث قال :

حبذا لايتنى (ومعناه) حب الشيء ذا .

وهناك تعبيرات أخرى تستخدم للدلالة على التأويل ، نذكر منها : قال كذا
(وأراد) كذا ولو قال كذا لكان (في منزلة) كذا . ، وقال كذا (بمعنى) كذا
وفي أحوال قليلة لا يستخدمون أى تعبير يدل على التأويل وإنما يتركون ذلك للسامع .

وعلى أى حال ففي كل الحالات السابقة ، سواء استخدم اللغوي التأويل من
أجل التفسير أو من أجل التعليل ، وسواء استخدم مصطلح التأويل أو مصطلحاً آخر
يؤدى معناه ، فإنه يتصور العبارة المؤولة في صورة لفظية أخرى غير العبارة الأصلية .
وحين يقول :

العبارة (س) في تأويل العبارة (ص) ، فإنه يعنى أن العبارة (س) تساوى العبارة (ص)
في معناها أى : ...

س في تأويل ص = س بمعنى ص

والعكس صحيح أيضا ؛ أى حين يقول أن العبارة (س) فى معنى العبارة (ص) ولايستخدم مصطلح التأويل ، فإنه يعنى أن العبارة (س) يمكن أن تؤوّل إلى العبارة (ص) :

س بمعنى ص = س فى تأويل ص

حيث نلاحظ من كل ذلك أن التأويل خاص بالعبارات فقط وليس للمستوى الصوتى أو الصرفى نصيب فيه ، وأنه يتكون من أربعة أركان هى :

١ - التصور النظرى (فى حالة التأويل العقلى)

٢ - النطق الأصلى

٣ - النطق المؤوّل

٤ - مصطلح يدل على التأويل

أما عن مسلك التأويل إلى الدرس اللغوى ، فيعزوها الدكتور محمد عيد إلى نشأة الشيعة الباطنية فى القرن الثانى الهجرى ، حيث كان لهذه الفرقة موقف مميز من تفسير القرآن ، فقد كانوا يرون أن لكل ظاهر باطنا ولكل تنزيل تأويلا ، ويستخدمون ذلك فى خدمة مذهبهم فى الإمامة والرجعة ، فإذا أضفنا لذلك أن أبا جعفر الرأس كان من رؤساء الشيعة ، وقد عرفه وتأثر به أربعة من أئمة النحو هم : الخليل ، وسيبويه ، والكسائى ، والقراء ، فربما أن مذهبهم فى تفسير القرآن قد أثر على مذهب النحوى (٨) ولا بأس - بعد ذلك - أن يستخدم النحاة هذا المنهج فى قواعدهم عندما تدعو الحاجة إلى ذلك .

(٨) د . محمد عيد : أصول النحو العربى ١٨٨ .

وعن هذه الحاجة التي تدفع النحاة إلى استخدام التأويل العقلي في النحو ، فإن أكثر الباحثين (٩) ، يرون أن النحاة اعتقدوا أن الكلام العربي لا بد أن يأتي على هيئة نموذج معروف وطبقا لقواعد محددة لا شذوذ فيها ولا تناقض ، وبالاختصار طبقا لتصور نظري معين . ولكن قد يأتي الكلام على غير هذا النموذج المعروف لديهم ، أو على خلاف القواعد والنظريات التي ارتضوها للكلام لسبب أو لآخر ، كأن يأتي المبتدأ في غير موضعه من الخبر ، أو يأتي الاسم منصوبا بلا ناصب .. وهكذا ، عندئذ يصبح هذا الكلام في حاجة ماسة إلى البحث عن العلل التي جاءت به على هذه الصورة ومن ثم يلجأ النحاة إلى تأويل النص تأويلا عقليا ، بمعنى إرجاعه إلى صورة افتراضية مقبولة لديهم - كما رأينا منذ قليل - فيضيفون إليه ما ينقصه ، أو يحذفون منه ما زاد عليه ، أو يضمرون مالا بد من وجوده ، أو يعيدون تقديم كلمة أو تأخير أخرى ... الخ . وذلك خلاف التأويل اللغوي بهدف التفسير الذي لا يمس القواعد النحوية أو التصورات النظرية من قريب أو من بعيد .

فالتأويل العقلي قد نشأ إذن بغية جعل النطق متسقا مع نظرية علمية ، أو تصور نظري مسبق ، وذلك بافتراض هذا النطق في صورة أخرى تجعله مقبولا بالهيئة التي جاء عليها . وعلى ذلك يصبح التعليل بالتأويل العقلي هو صيغة لغوية افتراضية

(٩) من هؤلاء الباحثين :

- الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ٣٣ - ٣٥ .
- الدكتور عبد المجيد عابدين في كتابه المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٠٦ - ١٠٧ .
- الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية .
- (وانظر العربية وعلم اللغة النبوي د . حلمي خليل ١٦٨) .
- الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه البحث اللغوي عند العرب ١١٥ .
- الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول ٢٤٠ - ٢٤١ .

يفترضها عقل النحوى لكى يتعلل بها فى إثبات صحة النطوق التى تبدو متعارضة مع قواعده ، ومن هنا جعلنا « التأويل العقلى » من ضمن وسائل التعليل العقلية .

غير أن هناك مصطلحا آخر قريب من (التأويل) استخدم فى مرحلة لاحقة وهو (التقدير) ، ولعله لم يرد عند الكوفيين إلا نادرا ، ولقد لفت الدكتور محمود سليمان ياقوت على أن هذا المصطلح لم يرد فى الكتاب ، فى حين استخدمه المبرد ثلاثا وأربعين ومائة مرة فى نفس القضايا التى وردت عند سيويه (١٠) . كما لفت إلى أن نظرية العامل هى الأساس فى وجود التقدير فى الجملة العربية وأن « الحديث عن العامل كان نابعا من طبيعة اللغة وما يمكن أن تختمله من تقدير ، وذلك اعتمادا على بعض الأسس العلمية ، ولعل على رأس تلك الأسس اهتمامهم بسنن العرب فى كلامها واستعمالها للألفاظ والتراكيب اللغوية ، ثم النظر فى المعنى الذى يمكن أن تؤديه الجملة إذا كانت إحدى كلماتها تختمل أكثر من حالة اعرابية ، والأمثلة بالنسبة للجميل التى تختمل أكثر من حالة اعرابية ، مع الاهتمام الشديد بأن يكون هذا المعنى مرتبطا بروح اللغة » (١١) .

غير أن هذا لم يمنع من أن يمتد التقدير عند الدكتور محمود ياقوت ليشمل قضايا أخرى غير العامل ، منها الحذف لطول الكلام ، والحذف لسبب معيارى ، والحذف لكثرة الاستعمال والحذف للإيجاز ، والأصلية والفرعية (١٢) . وكل هذه القضايا التى ذكرها الدكتور محمود ياقوت لعلها لها بنظرية العامل ، مما يدعونا إلى القول بأن (التقدير) لا يرتبط بنطاق نظرية العامل فقط ، بل بنطاق أكثر سعة من

(١٠) د . محمود سليمان ياقوت : قضايا التقدير النحوى ٦ .

(١١) السابق ٧٣ وما بعدها .

(١٢) السابق ٢٠٩ وما بعدها .

ذلك مما يقر به من التأويل العقلي كما جاء في هذا البحث (١٣) .

غير أن الدكتور محمود باقوت لم يفصل بين نوعين من التقدير : تقدير تختمه طبيعة اللغة ، وآخر جاء للاتساق مع قاعدة نحوية ، بل أخذ بالوجهين معا كما سوف يبين قريبا .

ب - العوامل التي أدت إلى كثرة التأويل :

أما عن العوامل التي أدت إلى كثرة التأويل العقلي في الدرس العربي فيمكن إيجازهما في عاملين رئيسيين هما : كثرة النظريات اللغوية والتصورات النظرية من جهة ، وتداخل المستويات اللغوية من جهة أخرى .

١ - كثرة النظريات اللغوية والتصورات النظرية :

فمن أهم هذه التصورات ، المقولات الأرسطية العشر التي يقرر الدكتور تمام حسان أن النحو العربي قد صيغ على أساسها . فمن ذلك مثلا مقولة (الجوهر) ، تلك المقولة التي جعلت النحاة يتبعون ما حدث في الكلمة من اعلال أو إبدال مفترضين أن لها أصلا ثابتا - أي جوهرًا - ولم يعن النحاة بجوهر الكلمة فحصب بل انساقوا أيضا إلى التفكير في جوهر الجملة فاخترعوا فكرة تقدير ما غاب عن هذا الجوهر . ومن مقولات أرسطو أيضا مقولة (المكان) ، ومقولة (الكيف) اللتان تسببتا في تقدير الحركات على أواخر الكلمات من أسماء وأفعال ، إلى غير ذلك . فلقد دفعت هذه المقولات إلى وجود التقدير وهو بلية فلسفية ميتافيزيقية ابتلى النحو

(١٣) مازالت هناك فروق دقيقة بينهما ، من ذلك مثلا أن تقدير الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات لا يدخل في نطاق التأويل . ولقد لفت الدكتور تمام حسان إلى العلاقة بين التأويل والتقدير ، حيث جعل التقدير وسيلة من وسائل التأويل (انظر للدكتور تمام حسان كتاب الأصول ٢٤١ - ٢٤٣) .

العربى بها ولا زال يبتلى (١٤) . والحقيقة أن هناك - فعلا - موازاة بين مقولات أرسطو العشر وأبواب النحو العربى (١٥) .

ومن النظريات النحوية أيضا نظرية العامل ، فقد أوجبت هذه النظرية - كما سبق أن ألقينا - أن لكل معمول عامل ، فإذا لم يوجد أحدهما لا بد من تقديره . يقول الدكتور محمد عيد : « فالسبب فى وجود التأويل فى النحو نظريات أصول النحو مثل العامل والمعمول ، والعلة والمعلول ، والقياس . وقد نماء النظر العقلى وأبدع فيه حتى وصل إلى درجة التعمية والإلغاز » (١٦) .

والحقيقة أن هناك نظريات أخرى عديدة أدت إلى ذبوع التأويل العقلى منها نظرية الحذف والإضافة ، ونظرية الرتبة ، والأصلية والفرعية ، وغير ذلك بحيث يعمل الجميع جنبا إلى جنب فى كثرة التأويل العقلى .

٢ - تناخل المستويات اللغوية :

والأصل فى ذلك أن اللغوى حين يشرع فى دراسة اللغة لا بد أن يتقنى مستوى لغويا واحدا يخضمه لدراسته ، ويتحدد هذا المستوى بمكان وزمان محددين ومستوى معين من مستويات الكلام فلا يقعد مثلاً للشعر إلى جانب النثر ولا لهجة مع لهجة أخرى ، وإلا اضطربت قواعده وتضاربت .

وبالرغم من أن النحاة القدماء قد اشتروا شروطا دقيقة للمسموع يتيح له الدقة والضبط ، فوضعوا شروطا للمأخوذة عنه اللغة وشروطا لمكان الشواهد وزمانها - وهى

(١٤) د . تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ١٨ - ٢٢ .

ونظر أيضا أصول النحو العربى د . محمد عيد ٢٢٧ .

(١٥) أنظر فى هذه المقولات د . أميرة مطر . الفلسفة عند اليونان ٢٦٠ .

(١٦) د . محمد عيد : أصول النحو العربى ١٨٩ .

الشروط التي حدها الوصفيون فيما بعد - إلا أنهم توسعوا في حدود هذه الشروط . يقول الدكتور حلمى خليل : « فمن حيث المكان مثلاً أو البيئة اللغوية ، فإن وسط الجزيرة العربية بقعة واسعة تتعدد فيها مستويات الاستعمال اللغوى ، وقد ترتب على ذلك خلط بين المستويات الاستعمالية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها ، إذ اعتبروا أن كل ما يسمونه ينتمى إلى مستوى لخصى متجانس هو ما أطلقوا عليه العربية الفصحى » (١٧) .

وبطبيعة الحال تداخلت اللهجات مع بعضها واختلط الشعر بالنثر . وكما يرى الدكتور عبد المجيد عابدين فليس هناك ما يمنع من دراسة هذه اللهجات والاستفادة منها ، بل ومن اللغات السامية الأخرى ، على أن لا نخلط بينها . غير أن هذه النظرة لم تدخل - للأسف - فى حساب القدماء ، فقد كان إلى جانب لغة قريش لهجات كثيرة أدمجوها معا ، وكان من أثر هذا الخلط أن اضطربت قواعد اللغة (١٨) .

وكان من الطبيعى ، طالما كثرت قواعد اللغة وشاع الاضطراب بينها أن نتوقع ازدياد (التأويل العقلى) لمحاولة إزالة مايقابلهم من تناقض . يقول الأستاذ عباس حسن :

(١٧) د . حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنىوى ٣٤ .

(١٨) د . عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحر العربى ٤٩ - ٥٠ .

وانظر أيضا للذين ارتأوا أن تداخل المستويات أدت إلى كثرة القواعد :

- د . تمام حسان فى كتابه مناهج البحث فى اللغة ٢٢ .

- د . محمود السمران فى كتابه علم اللغة مقدمة للقارىء ٤٠ .

- د . تمام حسان فى كتابه منهج النحاة العرب ٣٧ .

- د . أحمد مختار عمر فى كتابه البحث اللغوى عند العرب ١١٨ - ١١٩ .

- د . عبيد الراجحى فى كتابه النحر العربى والدرس الحديث ٤٨ - ٤٩ .

- د . إبراهيم أنيس فى كتابه : من أسرار اللغة ٢٩ - ٣٠ .

« جاء النحاة فجروا في غبار اللغويين وانتزعوا القواعد مما جمعوها فجاءت قواعد قاصرة مضطربة لانتزاعها من تلك اللغات المختلطة ومن بعض القبائل دون البعض ، وصدموها بأمثلة كثيرة تخالف أحكامهم ، فلم يجدوا بدا أن يتأولوها ، أو يصفوها بالقليلة أو الشذوذ أو السماع أو نحو ذلك من أسماء تدل في عرفهم - بنير حق - على أنها مما لا يصح القياس عليه » (١٩) .

ج - موقف علماء العربية من التأويل :

لقد تطور موقفهم من هذه الوسيلة اللغوية تطورات عديدة ؛ فلقد ظل موقفهم منها يتسم بالرضى والقبول إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي (- ٥٩٢ هـ) ووقف من التأويل موقفا ناقدا خاصة التأويل بالحذف ، ولم يوافق إلا على تقدير المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به ، وإنما حذف لعلم المخاطب « كقولك لمن رأيت يعطى الناس : زيدا ، أى : اعط زيدا فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهرتم الكلام به » (٢٠) . أما باقى التقدير للمحذوفات فقد رفضها ، إذ أن التأويل قد يؤدي إلى التزيد في القرآن وهو باطل شرعا وحذر الرسول ﷺ منه حيث قال : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » (٢١) . غير أن وجهة نظر ابن مضاء جاءت متأخرة جدا بعد أن أرسى النحو العربي قواعده ، ولم يتحقق لوجهة نظره أدنى حظ من الذبوع .

ولقد استمر الحال كما هو إلى أن جاء العصر الحديث واهتم علماء اللغة بالتأويل اهتماما بالغا ، وحدد كل منهم موقفا طبقا لمذهبه اللغوي ، وانقسموا حياله ثلاثة اتجاهات ؛ الاتجاه قبل التأويل بشرط ألا يتعدى حدود التفسير داخل إطار ظروف

(١٩) الأمتاذ عباس حسن : رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية ٣٣ .

(٢٠) ابن مضاء : الرد على النحاة ٧٨ .

(٢١) المرجع السابق ٨١ - ٨٢ .

الكلام وملايساته مع استبعاد التأويلات التي جاءت بهدف الانساق مع تصورات نظرية مسبقة، واتجاه رفضه كلية ، واتجاه ثالث قبله بشقيه : المفوى الذى يبنى تفسير الكلام ، والعقل الذى لا يبنى سوى انساق قواعد اللغة .

أما الاتجاه الأول فيمثل الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فقد كان من أوائل الذين اهتموا بهذه الظاهرة حيث يقول : « المقدر فى الكلام نوعان : ما يكون قد فهم من الكلام ، ودل عليه سياق القول فترى المحذوف جزءا من المعنى كأنك نطقت به ، وإنما تخففت بحذفه ، وآثرت الإيجاز بتركه ، وهذا أمر سائغ فى كل لغة ، بل هو فى العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم » (٢٢) . أما النوع الثانى - وهو الذى يعيبه الأستاذ إبراهيم مصطفى - فهو الذى يتمثل فيه اجتلاب الكلمات لتصحيح الإعراب ولتكميل به نظرية العامل مثل قولهم : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، تأويلا لقوله تعالى فى سورة التوبة : « وإن أحد من المشركين استجارك - ٦ » . ولقد ذهب إلى مثل ذلك بعض من علماء العربية (٢٣) .

أما الاتجاه الثانى فيمثل الدكتور محمود السمران . فلقد استبعد (المعنى) أساسا من تحليلاته النحوية ، فالنحوى - لديه - معنى بصفة رئيسية (بالتركيب) أو (التأليف) بين الصور اللفظية ، ومن هنا كانت أهم صفة للنحو الحديث أنه يستبعد كثيرا من الأصول الفلسفية القديمة ، ويستبعد التقديرات العقلية ، وما إليها من تأويل وتفسير . إن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلى أو صورى ، (٢٤) .

(٢٢) الأستاذ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ٣٥ .

(٢٣) المرجع السابق ٣٤ - ٣٥ وانظر هذه المراجع :

د . مهدى الخزومي : مدرسة الكوفة ٢٦٨ - ٢٦٩ .

د . عبدالرحمن أيوب : أبحاث فى اللغة العربية ٢١ - ٢٢ .

(د . حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنىوى ١٩٠ - ١٩١)

(٢٤) د . محمود السمران : علم اللغة مقدمة للقارىء ٢٢٥ .

وبذلك استبعد الدكتور محمود السمران التأويل - و التقدير - بشقيه : اللغوى والعقلي .

أما الاتجاه الثالث فيمثلته الدكتور محمود ياقوت الذى قبل التقدير بشقيه : اللغوى الذى يبنى التفسير للكلام ، والعقلي الذى يبنى الاتساق مع قواعد اللغة . يقول الدكتور محمود ياقوت فى كتابه قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين : «والذى نود أن نقرره هاهنا أننا لا نرفض التقدير باعتباره أساسا من الأسس التى أقيم عليها النحو العربى ، وهذا نابع من الاعتبارات الآتية :

أولا : من المعروف أن الدرس الوصفى يهتم بالمتكلم ، ومن هنا فإن الوصفين يستعينون برأوية أو مصدر بشرى informant يجمعون منه التطوق التى يمكن قيام التحليل اللغوى على أساسها ، وقد كان هذا موجودا فى المراحل الباكورة من تاريخ النحو العربى ، بل إن الخليل كان دائم الرحلة إلى البادية ، وما يحصل من الرواة لا بد أن تعثره بعض القضايا التقديرية : فيكفى أن يقال إن الخبر محذوف لدلالة الحال عليه مثلا ، وإن فى الكلام تكرارا للتوكيد وغير ذلك ، وما فى الجملة من حذف أو تكرار لم يصطنعه النحاة ، بل لم يأتوا به من تلقاء أنفسهم ، إذ أنهم ملزمون بدراسة نصوص وتراكيب لغوية معينة ، وتقدير المحذوف أمر ضرورى ، والإشارة إلى وجود تكرار فى الجملة ، مع ربط وجود هذا التكرار بالدلالة أمر ضرورى أيضا . ومن هنا فإن التقدير مرتبط بكلام الناس أنفسهم ، والذين يمثلونهم فى هذا الصدد هم الأعراب الفصحاء ، ودورهم معروف فى تاريخ الحياة اللغوية عند العرب ، (٢٥) .

وأيا كان الأمر فنحن نقبل هذا النوع من التقدير طالما إنه « مرتبط بكلام الناس أنفسهم » وهو شبيه لدينا بالتأويل اللغوى .

غير أن هناك نوعا آخر من التقدير قبله الدكتور محمود ياقوت لأنه يتفق مع مقولة دى سوسير « أن موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها » . وبناء على ذلك « فإن موضوع علم النحو الصحيح والوحيد هو الشاهد في ذاته ومن أجل ذاته » . فإذا كان في هذا الشاهد خروج عن القاعدة النحوية وجب البحث عنها مع الاستمانة بالتقدير « (٢٦) » .

وبما أن التقدير هنا قد استخدم من أجل اتساق الشاهد مع قاعدة نحوية مسبقة ، وفي هذه الحالة يكون علم النحو قد خرج عن هدفه المحدد له وهو دراسة الشاهد في ذاته ومن أجل ذاته . فقد حدثت الدراسة من أجل هدف آخر هو عدم التعارض مع القاعدة النحوية ، أى للحفاظ عليها . وهذا شبيه لدينا بالتأويل العقلي الذى يحدث من أجل الاتساق مع النظريات النحوية والتصورات العقلية المسبقة .

د - موقف علماء الغرب من التأويل :

لم يقابلنا التأويل كثيرا في الدراسات اللغوية الحديثة التي اطلعنا عليها ، وهذا شيء طبيعي طالما أن معظم علماء اللغة المحدثين من الوصفيين الذين يرفضون الجوانب العقلية في الدرس اللغوي حتى أن دى سوسير لم يكن يتحدث عنه في محاضراته ، أما تشومسكى فربما كان الوحيد هو وتلاميذه الذين اعتمدوا على هذه الجوانب العقلية اعتمادا أساسيا .

فلومفيلد يلوم هرمان بول لما أصاب دراسته من ضعف هو ومعاصريه من جراء إهمالهم الدراسة الوصفية للغة من جهة ، ومن جهة أخرى كما يقول فلومفيلد : « لأصراره على التفسير السيكلوجي » فقد كان يقرن أفكاره عن اللغة بجمل تدور

حول العمليات العقلية التي يفترض أن المتكلم ذهب إليها ، رغم أن الدليل الوحيد لهذه العمليات العقلية هو العمليات اللغوية . وغنى عن البيان أن هذه التفسيرات العقلية ، لاتضيف شيئا إلى الدراسة اللغوية إلا أن تجعلها غامضة ، (٢٧) . هذا هو رأى بلومفيلد فى التأويل والتقدير العقلين اللذين أطلق عليهما : « العمليات العقلية التي يفترض أن المتكلم ذهب إليها » وهذا الرأى - لاشك - يتفق مع مذهبه الوصفى .

ولا نعتقد قبول بلومفيلد للتأويل العقلى والتقدير حين أشار إلى « أن المحافظة على ترتيب الجملة من شأنه أن يؤدي إلى نحويتها ، أما إذا غيرنا المواقع أو أضفنا كلمات ليست منها تصبح غير نحوية » (٢٨) بل يرفض التأويل والتقدير حيث قرر أن أى تغيير يحدثه اللغوى فى الجملة يخرجها عن نحويتها .

ومع ذلك فقد ظهر اتجاه جديد فى الغرب بزعماء تشومسكى بضاد اتجاه الوصفيين تماما ، ويأخذ بالتأويل كمبدأ لغوى يفسر لنا كثيرا من الظواهر اللغوية . يقول الدكتور عبده الراجحي بعد أن تحدث عن نظرية العامل : « قضية العامل تقودنا إلى قضية (التقدير) التي لقيت نقدا عنيفا من الوصفيين ثم عادت الآن لتكون شيئا مقبولا ومؤكدا فى التحليل النحوى عن التحويليين ، بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظامية كلية universals يمكن أن تفهم على ضوءها الظواهر المشتركة فى اللغات ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك » (٢٩) .

من المعروف أن تشومسكى قد درس الرياضيات والفلسفة بجانب دراسته لعلم اللغة ، ويبدو أنه تأثر كثيرا بمنهج الرياضيات والفلسفة - وهو المنهج العقلى - فلقد بنى

L. Bloomfield, Language p

(٢٧)

(٢٨) د . محمود باقوت : قضايا التقدير النحوى ١٥٠ .

٢٥٠ د . عبده الراجحي : النحو العربى والدرس الحديث ١٥١

نظريته اللغوية كما تبنى الأنساق الرياضية والفلسفية حين توضع لها المصادر أو الفروض العقلية حيث يتوقف النسق في أى منهما على مدى صدق هذه المصادر أو الفروض العقلية ، فإذا انهارت هذه المصادر والفروض العقلية ، انهار النسق جميعه . فمن أهم مصادراته وفروضه العقلية فكرة فطرية اللغة حيث انبت عليها فكرة القواعد النظامية الكلية ، وهما فرضان لم يثبتا حتى الآن ، بل ربما ثبت عكسهما ، فلقد سبق أن أثبت عالم اللغة الأنثروبولوجى فرانز بوعز ، وكذا عالم اللغة همبولت بما لا يدع مجالا للشك أن القواعد اللغوية للغات المختلفة تتباين تباينا شديدا (٣٠) . أما بالنسبة لفطرية اللغة ، فإنها لو كانت كذلك حقا لتكلمنا جميعا لغة واحدة ، وحتى لو تفرقتا وتبلبلت ألسنتنا لردتنا الفطرة - وهى مغروسة فينا - إلى اللغة السليمة ، ولاستطعنا الكلام دون أن نحتاج إلى أحد كما تمارس سائر غرائزنا دون معلم ، وهذا مما لم نشاهده يحدث حتى الآن . ولقد أدى هذا جون ليونز - وهو من المدافعين عن تشومسكى - لأن يقول : إن التقويم الأمين للنتائج التى توصل إليها العلماء فى دراسة اكتساب اللغة عند الطفل لا تؤدى إلى دحض أو اثبات وجود جهاز وراثى لاكتساب اللغة من النوع الذى أشار إليه تشومسكى فى كتابه (المظاهر) وكذا فى بعض أعماله الأخرى ، (٣١) . أى أن تشومسكى قد أقام نظريته اللغوية على أسس ضعيفة - إن لم نقل واهية - ولذلك نراه ينشئ القواعد اللغوية تلو القواعد فتعجز عن تحقيق غرضه ، ثم ينتهى به الأمر إلى إنشاء النحو التحويلى الذى لا يمكنه العمل إلا بقواعد (تحويلية) ، وهى عبارة عن عمليات عقلية لا تصور ما يحدث فى العقل فعلا ، بل ما ينبغي أن يحدث فيه . يقول جون ليونز - وهو كما سبق أن رأينا من المدافعين عن تشومسكى : « وهنا نلاحظ أن النماذج المختلفة التى قدمها تشومسكى للنحو التحويلى

(٣٠) جون ليونز - نظرية تشومسكى ترجمة د . حلمى خليل ٦٢ - ٦٤

(٣١) السابق ٢٣٠ .

سواء تلك التي قدمها في البداية أو في النهاية ، لم تُقدِّم من حيث هي نماذج نفسية psychological models للطريقة التي يبنى بها الناس الكلام ويفهمونه ، وإنما قدمها بناء على اعتقاد منه بأن قواعد أى لغة إنما هي وصف مثالى للمقدرة اللغوية لأبناء هذه اللغة » (٣٢) .

أى أن قواعد تشومسكى لا تفسر كيف يتكلم الإنسان ، ولكنها تضع الأساس النظرى - أو المنطقي - لما ينبغى أن يكون عليه تفسير الكلام الإنسانى . فلا عجب إذن أن نرى (التقدير) - أو التأويل العقلى - يقوم بدور هام ، بل أساسى فى هذه النظرية اللغوية على صورة قواعد تحويلية إذ أنه حين لا يأتى لنموذج الفعلى للكلام مطابقا للنموذج المتصور ، لابد من (تقدير) حدوث بعض العمليات العقلية - أو المنطقية - التى ترد النموذج الفعلى (أى البنية السطحية) ، إلى النموذج المتصور (أى البنية العميقة) . فهذا (التقدير) أو (التأويل العقلى) ليس شيئا آخر سوى العمليات التحويلية عند تشومسكى .

وعلى أى حال ، ومهما كان أمر الذين رفضوا التأويل أو قبلوه ، فالحقيقة إنه لا يمكن رفض التأويلات جميعا ، لأنها ليست كلها تأويلات : عقلية مؤسسة على افتراضات عقلية من أجل الاتساق مع نظرية نحوية أو غير ذلك ، بل هناك طائفة كبيرة جدا من التأويلات تحدث تفسيراً لما يحدث خارج العقل - لا داخله - وبنا نعتبرها عملاً اجتماعياً يقع داخل المجتمع وتحت سمعه وبصره ، ويمكن التحقق من مدى صدقها بالرجوع إلى الواقع وظروف الكلام وملابساته . فلقد رأينا أن الإسلام بعد أن استقر فى شبه الجزيرة العربية ، انتشر فى الأمصار المحيطة بها انتشارا واسعا ، وهى بلاد لها حضاراتها ولغاتها وطرق تعبيرها ، خاصة السريان والفرس والروم ، وهنا اقتضى الأمر أن يشرع علماء اللغة فى تفسير ماذا يقصد العرب بهذا التعبير أو ذاك ،

وإلا استحال التفاهم بين أصحاب العربية وبين أهالي تلك البلاد فالتأويل هنا ضيق بالعمل المعجمي ، غير أنه لا يتناول المفرد فقط ، بل يتناول الجملة الى جانب المفرد فيشرح العالم دلالة كل منهما فيقول : العرب تقول كذا ومعناه عندهم كذا ، أو العرب حين تقول كذا فإنهم يقصدون كذا .. الخ فكل هذه التأويلات تقبل الفحص والتأكد والاختبار بالرجوع إلى الواقع ، فإذا تأكد لدينا أنها مما سُمع في العربية - أي هناك موازنة بين اللغة والواقع - (٣٣) وليس من قبيل إذا استجارك أحد من المشركين استجارك ، وتأكد أيضا أنها لم تقم لخدمة نظرية نحوية ، عندئذ تقع هذه التأويلات في نطاق التأويل اللغوي وليس التأويل العقلي ، ويكون الاستدلال بها واقعا في نطاق المنهج التجريبي لا العقلي ، ولقد أدرجناها فعلا في الفصل الخاص بالسمع .

أما التأويلات التي تأتي بهدف الاتساق مع تصور نظري ، أو لازالة التناقض بين قاعدة لغوية ونطق من التطوق ، فهي مجردة فروض عقلية ، لا يمكن التثبت من صدقها بالرجوع إلى الواقع وتكون التعليقات المركزة عليها تعليقات عقلية .

ونعتقد أنه ما من نطق يحتاج لتأويله تأويلا عقليا لكي يتسق مع قاعدة لغوية أو تصور نظري ، فما قيل - ولو مرة واحدة - فقد قيل . ومن ثم أصبح مسموعا ليس في حاجة إلى تبرير أو تأويل . وسوف نرى فيما يلي كيف استخدم الكوفيون التأويل العقلي وسيلة من وسائل التعليل :

هـ - في النحو :

رأينا منذ قليل أن التأويل العقلي عبارة عن صيغة لغوية افتراضية يفترضها اللغوي لكي يتعلل بها في إثبات صحة النطق التي تبدو له متعارضة مع تصوراته النظرية . وأن التأويل العقلي يختص بالعبارات فقط . وليس للمستوى الصوتي أو الصرفي نصيب فيه

(٣٣) انظر في ذلك رأى أصحاب الفرية المنطقية من ٢٩ من هذا البحث .

فقد جاء عدد من سور القرآن الكريم مبدؤا ببعض حروف الهجاء ، ولقد استخدم الكسائي التأويل العقلي بالاضمار ليعلل للموقف الإعرابي لهذه الحروف ولما بعدها .. ففى قوله تعالى فى سورة الأعراف : ﴿ المص - ١ - كتاب أنزل إليك ﴾ وفى قوله فى أول سورة السجدة : ﴿ الم - ١ - تنزيل الكتاب ﴾ وفى أول سورة هود : ﴿ الر كتاب أحكمت آياته ﴾ يقول الكسائي : « رفعت ﴿ كتاب أنزل إليك ﴾ وأشباعه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو (ذلك) وهو وجه ، وكأنه إذا أضمر (هذا) أو (ذلك) أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها لأنها لا تكون إلا ولها موضع » (٣٤) ، أى إن الكسائي يتعلل لرفع (المص) مستخدما التأويل . وتحليل هذا التأويل كما يلى :

التصور النظرى : لكل معمول عامل . فلا بد من وجود عامل يرفع كلمة (المص) .

النطق الأصلى : ﴿ المص - ١ - كتاب أنزل إليك ﴾ .

النطق المؤول : هذا المص كتاب أنزل إليك .

المصطلح المستخدم : وكأنه إذا فعل كذا ، فعل كذا .

ونظرا لأننا نذهب إلى قبول النطق الأصلى كما هو بدون تحليل فليس أمامنا سوى الشك فى التصور النظرى نفسه ، فقد وجد معمول بلا عامل مما يمثل نمطا جديدا من الأنماط اللغوية ، ويشكك فى نظرية العمل .

ومن تعليقات الكسائي أيضا باستخدام التأويل العقلي ما تعلل به لقول الفرزدق :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر

إذ قيل للكسائي فى حلقة يونس « على أى شىء رفعت ؟ فقال : أضمرت فعلا ،

كأنه : وحلت لى الخمر » (٣٥) . وتحليل هذا التأويل كما يلى :

(٣٤) الفراء : معانى القرآن ١/٣٦٩

(٣٥) الزجاجي : مجالس العلماء ٢٠ .

التصور النظري : لكل معمول عامل ولايد من وجود عامل لرفع (الخمر) .
النطق الأصلي : عيطات السدائف والخمر .
النطق المؤول : عيطات السدائف وحلت لى الخمر .
المصطلح المستخدم : كذا (كأنه) كذا .

وهذا تعليل قد يكفى النحاة ويقنعهم بسلامة النطق ، ولكنه لايقنعنا إلا بأن
التصور النظري ليس مطردا فى هذا الموضع ، فقد وجد مرفوع بلا رافع ، وهو نمط
جديد للكلام .

فإذا جئنا للقراء وجدناه يستخدم التأويل العقلى أيضا فى تعليلاته ، ففى قوله
تعالى فى سورة الحج : ﴿ ومن يُرد فيه بالإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم - ٢٥ ﴾ .
يتصور القراء أن دخول (الباء) على كلمة (الإلحاد) فيه صعوبة فى هذا الموضع ، فيلجأ
للتعليل بالتأويل العقلى قائلا : « وقوله : ﴿ ومن يُرد فيه بالإلحاد بظلم ﴾ دخلت الباء فى
(الإلحاد) لأن تأويله : ومن يُرد بأن يلحد فيه بظلم . ودخول الباء فى (أن) أسهل منه
فى الإلحاد وما أشبهه ، لأن (أن) تُضمّر المخافض معها كثيرا » (٣٦) . وتحليل هذا
التعليل كما يلى :

التصور النظري : من الصعب دخول الباء فى كلمة (الإلحاد) فى هذا الموضع .
النطق الأصلي : ﴿ ومن يُرد فيه بالإلحاد بظلم ﴾ .
النطق المؤول : ومن يرد بأن يلحد فيه بظلم .
المصطلح المستخدم : كذا (تأويله) كذا .

ونحن لانجد - من جانبنا - صعوبة فى اقتران الباء بكلمة (الإلحاد) فى هذا
الموضع ، وكل ما هناك أن النطق الأصلي يمثل نمطا فى الكلام ، وما تأوله القراء
يمثل نمطا آخر .

ومن تعليقات الفراء أيضا بالتأويل العقلى ، ماتعلل به مخالفة البديل للمبدل منه فى الإعراب حيث يقول : « عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، وبعضها على بعض فمن رفع رد البعض إلى تأويل البيوت لأنها رفع ، ألا ترى أن المعنى : عجبت من أن تساقطت بعضها على بعض ، ومن خفض أجراه على لفظ البيوت ، كأنه قال : من تساقط بعضها على بعض » (٣٧) .

ويحلل هذا التأويل كما يلى :-

التصور النظرى : البديل يتبع المبدل منه فى الإعراب .
التنطق الأصلى : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض .
التنطق المؤول عقليا : عجبت من أن تساقطت بعضها على بعض .
المصطلح المستخدم : رد كذا إلى (تأويل) كذا .

وهو تحليل يكفى النجاة أيضا للاطمئنان على تصورهم النظرى ، ولكننا لسنا فى حاجة إليه لأن التنطق الأصلى ليس فى حاجة إلى تحليل ، وهو يجعلنا نستنتج أن البديل لا يتبع المبدل منه دائما ، وأنه يمثل نمطا جديدا للكلام .

وفى قوله تعالى فى سورة الأعراف : ﴿ إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين - ٥٦ ﴾ يقول الفراء تعليلا لتذكير (قريب) : « ذكرت (قريبا) لأنه ليس بقراءة فى النسب . قال : ورأيت العرب تؤنث القرية فى النسب لا يختلفون فيها ، فإذا قالوا : دارك منا قريب ، أو فلاتة منك قريب فى القرب والبعد ذكروا وأنشوا ، وذلك أن القريب فى المعنى وإن كان مرفوعا فإنه فى تأويل : هى من مكان قريب ، فجعل القريب خلقاً من المكان كما قال الله تبارك وتعالى [هود] : ﴿ وما هى من الظالمين بعباد - ٨٣ ﴾ ، وقال [الأحزاب] : ﴿ وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا - ٦٣ ﴾ . ولو أنث ذلك

فبنى على بعدت منك فهي بعيدة ، وقريت فهي قريبة كان صوابا حسنا ، (٣٨) فلو حللنا هذا التأويل وجدناه كالآتي :-

التصور النظري : خبر إن يتبع اسمها في التذكير والتأنيث .

النطق الأصلي : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ .

النطق المؤول عقليا : إن رحمة الله من مكان قريب من المحسنين .

المصطلح المستخدم : كذا في (تأويل) كذا .

وهذا التحليل يدل - في الواقع - على مدى تحكم النظر العقلي عند الفراء ، فبالرغم من أن الفراء تعلل توا لذات النطق مستخدما السمع وهو أقوى الأدلة اقتناعا ، وذكر ثلاثة شواهد أخرى للتذكير في هذا الموضع ، ولكنه مع ذلك لم يكتف بها ولجأ للتأويل العقلي يتعلل به علة عقلية يسند بها المسموع . والذي نخرج به نحن من هذه المسألة أن الخبر لا يتبع المبتدأ في التذكير والتأنيث في جميع الحالات .

وفي قوله تعالى في سورة إبراهيم : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم - ٣١ ﴾ . ويعلل الفراء لعزم (يقيموا) مستخدما التأويل العقلي إذ يقول : ﴿ جُزِمَتْ (يقيموا) بتأويل الجزاء ومعناه - والله أعلم - معنى أمر ، كقولك : قل لعبد الله يذهب عنا . تريد : اذهب عنا ، فجزم بنية الجواب للعزم ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية . ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن نقول : قلت لك تذهب يا هذا ، وإنما جزم كما جزم قوله : دعه ينم ، ﴿ فذروها تأكل ﴾ (٣٩) ، والتأويل - والله أعلم - ذروها فلتأكل . ومثله [الجائية] : ﴿ قل للذين آمنوا ينفقوا للذين لا يرجون - ١٤ ﴾ ، ومثله [الاسراء] : ﴿ وقل لعبادى

(٣٨) السابق : ٣٨٠/١ - ٣٨١ .

(٣٩) الأعراف ٧٢ ، وهود ٦٤ .

يقولوا التي هي أحسن - ٥٣ > ، (٤٠) فلقد وجد الفراء في كل ذلك أن بعض الأفعال المضارعة قد جزمت بغير جازم مما يخالف نظرية العامل فلجأ للتأويل العقلي يتعلل به لكل هذه المجزومات . ولو اخترنا إحداها لتحليلها لوجدنا ما يلي :-

التصور النظري : كل مجزوم لابد له من جازم .

النطق الأصلي : « فذروها تأكل » .

النطق المؤول عقليا : فذروها فلتأكل .

المصطلح المستخدم : كذا (تأويله) كذا .

والحقيقة فإن المرء ليدهش مرة أخرى أن يلجأ الفراء للتأويل العقلي يتعلل به لهذه المجزومات ، وقد استشهد بحوالى ستة شواهد من الشر والقرآن كانت كافية لأن تقتنعنا بأن من أنماط الكلام العربي أن يأتي المضارع مجزوما بلا جازم بدون حاجة إلى تأويل ، بيد أن الفراء - فيما يبدو - لم يشأ أن يضحى بنظرية العامل في مقابل الاستقراء .

وفي قوله تعالى في سورة الأحقاف : « وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا - ١٢ > يعمل الفراء لنصب (لسانا عربيا) مستخدما التأويل العقلي فيقول « وفي قراءة عبدالله « مصدق لما بين يديه لسانا عربيا » ؛ فنصبه في قراءتنا على تأويل قراءة عبدالله ، أي هذا القرآن يصدق التوراة عربيا مبينا » (٤١) . فطالما أن لكل معمول عامل ، فلا بد من وجود عامل لنصب (لسانا عربيا) فاستخدم الفراء التأويل العقلي ليتعلل به لنصب هاتين الكلمتين كما يلي :

(٤٠) الفراء : معاني القرآن ٧٧/٢ .

(٤١) السابق ٥١/٣ ولم يرد هذا الخلاف في كتاب القراءات السبع لابن مجاهد ٥٩٦ .

التصور النظري : لكل معمولٍ عامل ، ولابد من وجود عامل ينصب (لسانا عربيا) .
النطق الأصلي : « وهذا كتابٌ مصدقٌ لسانا عربيا » .
النطق المؤول عقليا : هذا القرآن يصدق التوراةَ عربيا مبيّناً .
المصطلح المستخدم : كنا على تأويلٍ كلا .

فلقد أول الفراء النطق الأصلي وجعله في صورةٍ يبيح نصب (لسانا عربيا) وهي عملية عقلية ترضى النحاة ، غير أننا لو استخدمنا فكرة الأنماط في التقييد للعربية ، وجدنا أن النطق الأصلي نمطٌ من أنماطها دون حاجة للتأويل النحوي .

وقد تأتى بعض الأسماء منصوبةً بغير ناصب فيعمل الفراء ذلك مستخدماً التأويل العقلي مفترضاً وجود فعل مضمّر قبل هذه الأسماء ففي قوله تعالى في سورة محمد ﷺ : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب - ٤ » يقول الفراء : « نصب على الأمر ، والذي نصب به مضمّر . وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء وثركت الأفعال فانصب فيه الأسماء . وذكر أنه أدب من الله وتعليم للمؤمنين للقتال . وقوله سورة [محمد] ﷺ : « فإما منا بعد وإما فداء - ٤ » ، منصوب أيضاً على فعل مضمّر ، فإما أن تمتوا وإما أن تفدوا » (٤٢) . ولو حللنا أحد هذين التأويلين لكان كما يلي : -

التصور النظري : لابد من وجود فعل ينصب الاسم .
النطق الأصلي : « فإما منا بعد وإما فداء » .
النطق المؤول عقليا : فإما أن تمتوا منا وإما أن تفدوا فداء .
المصطلح المستخدم : (الإضمار) .

تصور وجود فعل مضمّر أباح للفراء نصب الاسم الذي بعده كمفعول مطلق ،

غير أننا لانذهب هذا المذهب ، إذ يمكننا - طبقا لفكرة الأنماط - أن نتصور اسما منصوبا بلا ناصب لأنه ينتمى إلى نمط معين من أنماط الكلام تأتى فيه الأسماء منصوبة إذا جاءت فى تركيب بهيئة معينة .

فإذا جئنا لثعلب ، وجدناه هو الآخر يستخدم التأويل العقلى فى تعليلاته ، فمن المعروف أن (لا) النافية للجنس تنصب الاسم الذى بعدها إذا كان نكرة . ولكن هناك بعض المواضع التى جاء فيها هذا الاسم مجرورا . وهنا احتاج الأمر إلى التعليل فاستخدم ثعلب التأويل ، يقول فى بعض أبيات من الشعر :

« فكيف بليلة لانوم فيها ولاقمر لساريها منير
ولاقمر قال : جعل [لا] التبرئة بمعنى (غير) . وأنشد مثله :
أجِدُّكَ إِن تَسِرَى بِشُعَيْبَاتٍ ولايبدان نَاجِيَةً فَمُولا
ولا متدارك والشمس طفلا ببعض نواشغ الوادى حمولا

جعل (لا) وهى تبرئة موضع (غير) كما جعل (إن) فى موضع (ما) ، أراد ما أنت براء فجعل مكانه حرف حجب (٤٣) .

التصور النظرى : لا التبرئة تنصب ما بعدها إذا كان نكرة .
النطق الأصلى : فكيف بليلة لانوم فيها ، ولا قمر لساريها منير .
النطق المؤل عقليا : فكيف بليلة لانوم فيها غير قمر لساريها منير .
المصطلح المستخدم : جعل كذا (موضع) كذا .

فإذا طبقنا فكرة الأنماط ، وجدنا أن النكرة بعد (لا) لا تأتى منصوبا دوما فقد يكون مجرورا مما يمثل نمطا من أنماط الكلام .

وفي مسألة أخرى جاء اسم (ليس) منصوباً وكان يجب أن يكون مرفوعاً ،
فاستخدم ثعلب التأويل العقلي ليتعلل به لإثبات صحة هذا النطق . فيقول ثعلب :
« حكى ابن الأعرابي : قد جعل الناس مالميس باسَ به . جعل ليس بمعنى التبرئة » (٤٤)
وتحليل هذا التأويل النحوي كما يلي :-

- التصور النظري : اسم ليس يأتي مرفوعاً .
- النطق الأصلي : قد جعل الناس مالميس باسَ به .
- النطق المؤول عقلياً : قد جعل الناس مالا باسَ به .
- المصطلح المستخدم : جعل كذا (بمعنى) كذا .

فلقد اعتقد ثعلب أنه طالما أن (ليس) جاءت بمعنى (لا) التبرئة فإنها تعمل
عملها . وبذا علل بالتأويل العقلي نصب كلمة (باسَ) وكل هذه فروض عقلية
لا حاجة بنا إليها إذا ما اعتبرنا أن نطقاً ما من النطوق ليس في حاجة إلى تحليل أو تبرير
وأنه يمكن أن يكون نمطاً من أنماط الكلام .

وفي قوله تعالى في سورة الحج : ﴿ أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرضُ
مخضرةً - ٦٣ ﴾ يعتقد ثعلب أن (الفاء) في هذا الموضع تكون للشرط - مما يستدعي
أسلوب الجزاء ، فيتعلل بالتأويل العقلي قائلاً : « هذا تأويل الجزاء . أراد إذا أنزل من
السماء ماءً تصبح الأرض مخضرة » (٤٥) . فإذا حللنا هذا التأويل وجدناه كما يلي :

- التصور النظري : فاء السببية يتطلب أسلوب الشرط .
- النطق الأصلي : ﴿ أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة ﴾ .
- النطق المؤول عقلياً : إذا أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة .
- المصطلح المستخدم : كذا (تأويل) كذا

(٤٤) السابق ١ : ١٥٩ .

(٤٥) السابق ٢/٤٤٦ .

وبذلك برر ثعلب الوجود (الفاء) في النطق الأصلي . والحقيقة أننا لسنا في حاجة إلى تبرير النطوق طالما أنها جاءت في إطار أنماط الكلام . وحتى إذا جاءت خارج هذا الإطار فإنها تشكل أطراً قائمة بذاتها .

ومن تعليقاته أيضا قوله في مجالسه : « (حيث) رفعوا بها شيشين لأنها تقوم مقام صفتين . إذا قالوا حيث زيد عمرو ، فالتأويل : مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو » (٤٦) .

فثعلب يريد أن يعلل لرفع (زيـــــد) في التركيب السابق فأعمل فيها (حيث) ولكن حيث حجر ما بعدها من الأسماء ، وكان ينبغي على (زيـــــد) أن تأتى مجرورة . لذا فقد لجأ ثعلب للتأويل العقلي . وتحليل هذا التأويل كما يلي :

التصور النظري : حيث حجر ما بعدها من الأسماء .

النطق الأصلي : حيث زيد عمرو .

النطق المؤول عقليا : مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو .

المصطلح المستخدم : كذا (تأويل) كذا .

فقد أول ثعلب النطق الأصلي إلى نطق آخر يباح فيه رفع زيد وعمرو بافتراض أن المتكلم حين قال النطق الأصلي كان يقصد النطق المؤول . والحقيقة أننا لسنا بحاجة إلى النطق المؤول إذا اعتبرنا أن النطق الأصلي ينضوى تحت نمط من أنماط الكلام أو يمثل نمطا بذاته .

ومن الذين استخدموا التأويل العقلي أيضا في تعليقاتهم من الكوفيين ، أحمد ابن فارس ، فهو يعتقد أن الكلام ينبغي أن يأتي على ترتيب معين ، فإذا خالف هذا الترتيب في بعض النطوق ، فهو في حاجة إلى تعليل . يقول ابن فارس : « من سنن

العرب تقديم الكلام وهو فى المعنى مؤخر ، وتأخيرهُ وهو فى المعنى مقدم ، كقول
ذى الرّمة :

مابال عينك منها الماءُ ينسكبُ

أراد ، مابال عينك ينسكب منها الماء ، (٤٧) . فهناك قاعدة لغوية تقرر أن الجار
والجرور ينبغى أن يأتيا بعد الفعل الذى يتعلقان به ، فلما أتيا قبله احتاج الأمر فى نظر
ابن فارس - للتعليل ، فاستخدم التأويل العقلى ليتعلل به لقبول النطق الأصلى . فإذا
حللنا هذا التأويل وجدناه ، كما يلى :

التصورى النظرى : الجار والجرور يأتيان دائما بعد الفعل الذى يتعلقان به .

النطق الأصلى : مابال عينك منها الماءُ ينسكبُ .

النطق المؤول عقليا : مابال عينك ينسكبُ منها الماءُ .

المصطلح المستخدم : قال كذا (وأراد) كذا .

وتعنى نتساءل ، إذا كان مجيء الجار والجرور بعد الفعل الذى يتعلقان به يمثل
نمط الكلام فى العربية ، فلماذا لا يكون إتيان الجار والجرور قبل هذا الفعل يمثل نمطا
آخر فى ذات اللغة أو فى مستوى آخر من المستويات اللغوية ؟ .

هذه بعض تعليقات الكوفيين التى استخدموا فيها التأويل العقلى حيث لاحظنا أن
كل تأويل كان مؤسسا على تصور نظرى جاء الكلام مخالفا له ، فاحتاج الأمر لتأويله
تأويلا عقليا حتى يصبح النطق الأصلى مقبولا فى نظرهم ، وقد لاحظنا أيضا أن
التأويل العقلى كوسيلة من وسائل التعليل لم يوجد إلا فى المستوى النحوى دون باقى
المستويات ، كما لاحظنا أنهم استخدموا مصطلحات عديدة تدل على التأويل مثل :

قال كذا (وأراد) كذا ، وجعل كذا (بمعنى) كذا .. وسوف نرى فيما يلي كيف استخدم سيويه وصحبه هذه الوسيلة من وسائل التعليل .

ففى قول العرب : ادخلوا الأول فالأول جاءت (الأول فالأول) مرفوعتين بدون رافع ، إذ أن الفعل (ادخلوا) اختص بواو الجماعة ، فلا بد من إيجاد عامل يرفع هاتين الكلمتين ، ولقد وضع عيسى بن عمر حلا لهذه المسألة بتضمين الفعل (ادخلوا) معنى (فليدخل) يقول سيويه : « وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى » (٤٨) . فلو حللنا هذا التأويل ، وجدناه كما يلي :
التصور النظرى : لا بد من وجود عامل يرفع (الأول فالأول) .

النطق الأصلي : ادخلوا الأول فالأول .

النطق المؤول عقليا : فليدخل الأول فالأول

المصطلح المستخدم : حمل كذا (على معنى) كذا .

فلولا وجود نظرية العامل لما أول عيسى بن عمر النطق الأصلي ولقبه كما هو مؤديا للمعنى المطلوب ، ولكن عيسى بن عمر لم يرد أن يضحى بنظرية العامل فى سبيل النطق الأصلي ، وفضل التعليل لهذا النطق مستخدما (التأويل العقلى) غير أنه استخدم مصطلحا آخر غير (التأويل) وهو (الحمل على المعنى) ، وسوف نجد أن باقى البصريين أصحاب سيويه يكادون لا يستخدمون مصطلح التأويل ، ويستخدمون مصطلحات أخرى عديدة على عكس الكوفيين الذين استخدموه كثيرا كما سبق أن رأينا ، مما يشير إلى أن مصطلح التأويل قد استقر - فيما يبدو - على أيدي الكوفيين .

ولقد استخدم يونس بن حبيب التأويل العقلى أيضا فى تعليقه لرفع بعض الكلمات التى جاءت منصوبة ، ففى رأيه أنه يمكنك رفعها لو أضمرت فى نفسك

(٤٨) سيويه : الكتاب ٣٩٨/١ وانظر ص ١١٩ من هذا البحث فى الفصل الخامس بالعامل .

مايرفعها ، ففي بيت من الشعر لعروة الصعاليك :

سَقَوْنِي الخمرَ لم تَكْتَفُونِي عداةَ الله من كل كذب وزور

جاءت كلمة (عداة) منصوبة . وفي بيتين للتأنيب :

لعمري وما عمري على بهين لقد نطقْتُ بطلاً على الأقارع
أقارع عوفٍ لا أحاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع

جاءت كلمة (وجوه) منصوبة أيضاً . يقول سيويه : « وزعم يونس أنك إن شئت رفعت اليتيم جميعاً على الابتداء ، تضرع في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن مابعده إلا رفعا » (٤٩) . فلو حللنا أحد الشاهدين لوجدنا مايلي :

التصور النظري : لا بد لكل مرفوع مايرفعه .

النطق الأصلي : وجوه قرود تبتغي من تجادع

النطق المؤول عقلياً : هو نفسه النطق الأصلي (وجوه قرود تبتغي من تجادع) ولكنه يأتي في أول الكلام .

المصطلح المستخدم : (تضرع) في نفسك شيئاً .

والمرء ليهش لماذا تضرع في أنفسنا شيئاً نرفع به (وجوه) إذا كان من الممكن رفعها ؟ ومافائدة هذا الإضمار إذا كان السامع لا يعلم عنه شيئاً ؟ ولكنها العقلانية التي أخذ النحاة أنفسهم بها في صياغة قواعدهم .

والخليل أيضاً يستخدم التأويل العقلي في تعليلاته ، ففي قولهم إنه المسكين أحق ، جاءت (المسكين) مرفوعة وكان ينبغي أن تأتي منصوبة . فكان من الضروري

البحث عن علة للرفع . يقول سيبويه : « وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكينُ أحقُّ ، على الإضمار الذي جاز في مررت ، كأنه قال : إنه هو المسكينُ أحقُّ وهو ضعيف » (٥٠) . فلقد افترض الخليل وجود الضمير (هو) حتى يتاح رفع كلمة (المسكين) . وتحليل هذا التأويل نجد مايلي :

التصور النظري : يجب نصب (المسكين) على تقدير أنخص أو أعنى .

النطق الأصلي : إنه المسكينُ أحقُّ .

النطق المؤول عقليا : إنه هو المسكينُ أحقُّ .

المصطلح المستخدم : يقول كنا (كأنه قال) كنا .

فلولا وجود اعراب مسبق لكلمة (المسكين) يحتم نصبها على الاختصاص ، لما استخدم الخليل التأويل في تعليقه لرفع هذه الكلمة ولقبل النطق كما هو فليس النمط (إنه المسكينُ أحقُّ) بأقل مشروعية من غيره من الأنماط حتى نتعلل له بالتأويل العقلي .

ومن تعليقات الخليل أيضا بالتأويل العقلي ، ماتعلل به لقولهم لتفعلن مبتدأ بها . يقول سيبويه : « وسألته عن قوله لتفعلن إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به ؟ فقال : إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالحلوف به » (٥١) . فلقد اعتقد النحاة أن هذه الصيغة لا تستخدم إلا مع مقسم به ، لكنهم لما وجدوها مفردة بدون مقسم به تطلب الأمر التعليل لذلك ، فاستخدم الخليل التأويل العقلي السالف الذي نحطه كما يلي :

(٥٠) السابق ٧٦/٢ .

(٥١) السابق ١٠٦/٣ .

التصور النظري : إذا لحقت لام القسم ونون التوكيد الثقيلة بالفعل فلا بد من وجود

مقسم به .

النطق الأصلي : لتفعلن .

النطق المؤول عقليا : لم يحدده الخليل وإن أشار إليه .

المصطلح المستخدم : إنما جاء كذا (على نية) كذا .

والحقيقة أن الخليل لو كان غير مقيد بقاعدة لغوية معينة ، لقبيل هذا التعلق

نمطا جديدا للتوكيد بدون مقسم به .

فإذا جئنا لسيويه وجدناه يتعلل مستخدما التأويل العقلي كصحة من النحاة . فقد وجدت بعض الكلمات المرفوعة بدون رافع مما يتنافى مع نظرية العامل ، فيتخذ سيويه التأويل بالإضمار تعليلا لرفع هذه الكلمات يقول سيويه : « ويجوز هذا أيضا (أى الإضمار) على قولك : شاهداك ، أى ماثبت لك شاهداك . قال الله تعالى في سورة [محمد ﷺ] : « طاعة وقول معروف - ٢١ » فهو مثله فيما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره ، كأنه قال : أمرى طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل » (٥٢) . فلو حللنا إحدى هذه التأويلات وجدناها كالاتى :

التصور النظري : لا بد لوجود ما يرفع الاسم المرفوع .

النطق الأصلي : « طاعة وقول معروف » .

النطق المؤول عقليا : ١ - أمرى طاعة وقول معروف .

٢ - طاعة وأمر معروف أمثل .

المصطلح المستخدم : قال كذا (كأنه) قال كذا .

لقد استخدم المتكلمون بالعربية هذه النطوق مرارا عديدة استخداما صحيحا دون حاجة إلى معرفة العلة في رفعها . ومع ذلك فحين بحث النحاة عن هذه العلة وجدوها علتين لاعلة واحدة ، مما يدل على أن هذه العلل ماهي إلا حلول عقلية قامت على افتراضات عقلية كذلك ، وكان الأولى بهم اعتبار هذا التعبير نمطا من أنماط الكلام .

وشبه بذلك ما تعلل به سيويه مستخدما التأويل العقلي أيضا للتعليل لرفع كلمة السارق والسارقة في قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما - ٣٨ ﴾ إذ يقول سيويه : « كأنه قال : وفيما قرَضَ الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما قرَضَ عليكم ، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث » (٥٣) .

فتحليلنا لهذين التأويلين نجد مايلي :

- التصور النظري : لا بد من وجود عامل يرفع الاسم المرفوع .
- النطق الأصلي : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ .
- النطق المؤول : ١ - وفيما قرَضَ الله عليكم السارق والسارقة .
- ٢ - السارق والسارقة فيما فرض عليكم ...
- المصطلح المستخدم : قوله كذا (كأنه قال) كذا ...

حيث وجد سيويه حلين أيضا للمسألة ، كما لو كان في الإمكان أن يوجد للمعنى الواحد ثلاثة نطوق مختلفة ، وكان الأولى به اعتبار النطق الأصلي نمطا من أنماط الكلام .

و- فى الدلالة :

المقصود بالتعليل بالتأويل العقلى فى المستوى الدلالى ، هو تصور معنى الجملة -- أو أحد مفرداتها -- تصورا يخالف الوضع التى هى عليه تعليلا لظاهرة لغوية اصطدمت مع تصور نظرى مسبق .

فلقد وقعت كلمة (بين) على لفظ مفرد ، وكان المفروض فى نظر الفراء -- أن تقع على أكثر من واحد .

يقول الفراء : « وما يجوز أن يقع عليه (بين) وهو واحد فى اللفظ مما يؤدى عن الاثنين فما زاد ، قوله [البقرة] : « لا نفرق بين أحد منهم -- ١٣٦ » . ولا يجوز لانفرق بين رجل منهم ، لأن (أحدا) ، لا يثنى كما يثنى (الرجل) ويجمع . فإن شئت جعلت أحدا فى تأويل اثنين ، وإن شئت فى تأويل أكثر ، (٥٤) . وتحليل هذا التأويل كما يلى :

التصور النظرى : لاتعلق كلمة (بين) إلا بكلمة تدل على اثنين فما فوق .

النطق الأصلى : « لا نفرق بين أحد منهم » .

النطق المؤول عقليا : لا نفرق بين اثنين منهم .

المصطلح المستخدم : جعلت كذا (فى تأويل) كذا .

فلقد تصور الفراء كلمة (أحد) بمعنى يخالف معناها فى الواقع حتى لا يصطدم مع تصوره النظرى ، وهو تعليل وإن كان كافيا فى نظر النحاة لقبول النطق الأصلى من الناحية الدلالية ، فنحن -- من وجهة نظرنا -- لسنا فى حاجة إليه طالما أننا نقبل النطق كما هى ونعتبرها أنماطا للكلام .

وفى قوله تعالى فى سورة الأعراف : « ولما سكنت عن موسى الغضب -- ١٥٤ »

يعلل الفراء لقوله تعالى (سكت) والغضب لايسكت وإنما يسكت صاحبه فيقول :
« والغضب لايسكت وإنما يسكت صاحبه ، وإنما معناه : سكن » (٥٥) .
وتحليل هذا التأويل كما يلي :

التصور النظري : السكوت لا يكون للغضب وإنما يكون لصاحبه .
النطق الأصلي : « ولما سكت عن موسى الغضب »
النطق المؤول : ولما سكن عن موسى الغضب .
المصطلح المستخدم : لم يستخدم مصطلحا معينا وإنما أورد التأويل مباشرة .

وبما لاشك فيه أن النطق الأصلي أكثر ابلاغا من النطق المؤول إذ أنه يجعل من
الغضب كائنا يعقل يهدأ أو يسكت وهو نمط من أنماط الكلام قام على المجاز .

وبعد ؛ هذه هي بعض تعليقات الكوفيين مستخدمين التأويل العقلي وقد أتبعناها
بمحايلتها عند البصريين ، وقد لاحظنا أنها متشابهة عند كلا الفريقين حيث يوجد
دائما تصور نظري أو قاعدة لغوية عند النحوي ونطق يخالف تلك القاعدة ، فيضطر لأن
يتأول ذلك النطق تأويلا عقليا بحيث يجيء هذا التأويل متفقا مع القاعدة ، وقد يصل
الأمر أن يتمكن اللغوي من إيجاد تأويلين اثنين لنطق واحد . الحقيقة التي لاشك فيها
أن النطق المؤول لا يمكن أن يتساوى أبدا في دلالة مع النطق الأصلي ، فكل منهما
نطق قائم بذاته ، ثم مافائدة هذه التأويلات النحوية التي لا يعلم السامع أو المتكلم عنها
شيئا إلا ارضاء عقول النحاة ؟

لا ريب أن استخدام فكرة الأنماط اللغوية لدراسة اللغة ، يعتبر من أفضل الوسائل
لذلك حيث لا نحتاج فيها لأي تحليل أو تفسير ، ولقد سبق أن ألمحنا إلى أنه ما من نطق
يحتاج للتأويل ؛ فما قيل فقد قيل ومن ثم أصبح مسموعا ليس في حاجة إلى تأويل أو
تبرير .

الفصل الثاني التعليل بالقياس التمثيلي

رأينا فيما سبق أن المنطق الأرسطي يعالج نوعين من أنواع القياس وهما : القياس البرهاني syllogism ، ويهدف إلى استنباط نتيجة من مقدمتين تلزم عنهما لزوما من روريا ، والثاني وهو قياس التمثيل analogy يهدف إلى الانتقال من جزئى إلى جزئى آخر فنحكم على أحدهما بحكم الآخر لوجود شبه يلوح (١) .

غير أن كثيرين من الباحثين - قدماء ومحدثين - لم يفرقوا بين هذين النوعين من القياس ، وأطلقوا عليهما معا لفظ « القياس » بدون أن يحددوا نوعه إذا كان برهانيا أم تمثيلى ، مما دعى إلى الخلط بينهما فى بعض الأحيان ، بل إن بعض الباحثين اعتقد أنهما نوع واحد هو القياس التمثيلى الذى اتخذ له مسلكا إلى الفقه والنحو .

ويبدو أن عدم التفرقة هذه كان قديما قدم هذه المباحث فى البيئة الإسلامية ، حتى أن ابن سينا قد أشار إلى ذلك قائلا : « وأما التمثيل فهو الذى يعرفه أهل زماننا بالقياس » (٢) . ولقد استخدم القياسان فى العلوم الإسلامية ، غير أن قياس التمثيل هو الذى استخدم أكثر فى أصول الفقه وفى النحو . ومع ذلك فإن علماء النحو حين استخدموا مصطلح « القياس » لم يختصوه بالتمثيل فقط ، بل عتوا به - بالإضافة إلى التمثيل بعض مفاهيم أخرى يحسن أن نشير إليها حتى يصبح المصطلح واضحا جليا .

ففى كثير من العمليات العقلية أو التعليلات التى لم يُستخدم فيها القياس بنوعه

(١) انظر ص ٢٣ من هذا البحث فى الفقرة الخاصة بالقياس التمثيلى بالتمهيد.

(٢) ابن سينا : الاشارات والتنبيهات ١/١٩٩ .

حيث تعللوا بالتأويل العقلي ، أو بالعمل مثلا ، نراهم يصفون هذه العملية قائلين بأنه « القياس » ، أو « ذلك هو القياس » . فيقول الكوفيون مثلا في مسألة إذا فصل بين (كم) الخبرية وتميزها فهل يبقى التمييز مجرورا : « إنما قلنا إنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس » . وبعد أن أوردوا دليل النقل قالوا : « وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من) لأنك إذا قلت : كم رجل أكرمت ، وكم امرأة أهنت كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت وكم من امرأة أهنت ، بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير » (٣) . وواضح أن الكوفيين استخدموا التأويل في تعليلهم دون القياس . وهذا يعنى أن الكلمة لم تستخدم بمعناها الاصطلاحي .

وربما استخدم « القياس » - كما يرى الدكتور حلمي خليل بمعنى آخر هو « الاطراد والثبات للقاعدة الذى كشف عنهما استقرار المادة اللغوية وتصنيفها » (٤) . فنحن نذكر ما قاله عبدالله بن أبى اسحق الحضرمى لتلميذه ناصحا : عليك يباب من النحو يطرد وينقاس ، فربما استخدم الحضرمى مصطلح القياس هنا بمعنى القرين المكمل للاطراد .

وقد استخدمه سيبويه بمعنى الاطراد أيضا . يقول الدكتور عبده الراجحي . « إن فكرة القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربى . وفى (الكتاب) إلحاح على هذا التصور فنجد فيه مثل قوله : لأن هذا أكثر فى كلامهم وهو القياس » (٥) . « فالقياس » هنا بمعنى الاطراد والشروع .

وبالإضافة إلى هذه المفاهيم ، فقد كان الخليل وسيبويه ينظران إلى القياس على أنه وسيلة لبناء كلام جديد على قياس كلام العرب ، وكانا يشترطان أن يكون لهذا

(٣) كمال الدين الأتبارى : الانصاف فى مسائل الخلاف ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .

(٤) د . حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنىوى ٢٠ .

(٥) د . عبده الراجحي : النحو العربى والدرس الحديث ٥٨ . وانظر لسبويه : الكتاب ٨٢/٢

الكلام مثال مسبق وليس على أى مثال . فقد كان الأخفش يميز البناء على أى مثال وإن لم يكن من أمثلة العرب . يقول المازني : « وكان أبو الحسن الأخفش يميز أن تبنى على ما بنت العرب وعلى أى مثال سألته . إذا قلت له : ابن لى من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب . ويقول : إنما سألتنى أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتعتلى عليها صواب وكان الخليل وسيبويه يبيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، ومالم يكن فى كلام العرب فليس له معنى فى كلامهم . فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له فى أمثلتهم معنى ؟ وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت : قام زيد أجزت أنت ظرف خالد وحمق بشر ، وكان ما قصته عربيا كالذى قصته عليه لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه مالم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس إن شاء الله » (٦) . ومع هذا فقد استخدم الخليل وسيبويه وغيرهما القياس كثيرا بمعناه الاصطلاحي أى بمعنى نقل الحكم من أصل إلى فرع - كما سوف نرى دون أن نعرفه أحد .

ثم تطور الأمر وجاء مناطق النحور وعرفوا القياس بعد أن انتقل إليهم من أصول الفقه ومن علم الكلام . يقول كمال الدين الأنباري معرفاً له : « هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه » (٧) ولقد عالجوا أهم أنواعه وهى :

- قياس المناسبة (أو الإحالة أو الظن أو العلة) .

- قياس الشبه .

- قياس الطرد .

فقى قياس المناسبة يحمل الفرع على الأصل بالعلة التى علقَ عليها الحكم فى

(٦) ابن جنى : المتصف ١٨٠/١ المتن .

(٧) جلال السيوطي : الاقتراح ٩٤ .

الأصل ، كحمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب بعلّة اعتوار المعانى على الفعل كما هى بالنسبة للإسم ، فوجب إعراب الفعل كما وجب إعراب الإسم . ولقد رأينا فى التمهيد ماؤجّه إلى هذا القياس من نقد حيث ينتهى بنا إلى الظن ، كما رأينا أنه ليس من حقنا أن ننقل الحكم من الأصل إلى الفرع (٨) .

أما فى قياس الشبه فيحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى علّق عليها الحكم فى الأصل ، كحمل المضارع على الإسم فى الإعراب للتشابه بينهما فى أن كلا منهما يخص بعد شياعه ، ويدخول لام الابتداء عليهما ، وتشابههما فى الحركة والسكون - وليس شىء من هذه العلل توجب الإعراب فى الإسم (٩) . ورغم أننا رأينا مدى نهافت هذا القياس وعدم رضى أرسطو نفسه عنه (١٠) ، فقد تعلل النحاة به ، بل ربما كانوا أكثر استخداما له من الأنواع الأخرى .

أما قياس الطرد فهو كما يقول ابن الأنبارى : « الذى يوجد معه الحكم وتفقد الإغالة فى العلة » (١١) . وقد اختلفوا فى كونه حجة ، فقال قوم إنه ليس بحجة وقال آخرون إنه حجة . فأما الذين قالوا إنه ليس بحجة فذلك « لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن . ألا ترى أنك لو علمت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء فى كل فعل غير متصرف ، وإعراب مالا يتصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب فى كل اسم غير متصرف ، لما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ، ولا أن إعراب مالا يتصرف لعدم الانصراف . بل نعلم يقينا أن (ليس) إنما

(٨) انظر ص ٢٣ من هذا البحث فى الفقرة الخاصة بالقياس التمثيلى بالتمهيد .

(٩) جلال السيوطى : الاقتراح ١٤٥ - ١٤٦ .

(١٠) انظر ص ٢٤ من هذا البحث فى الفقرة الخاصة بالقياس التمثيلى بالتمهيد .

(١١) جلال السيوطى : الاقتراح ١٤٦ .

بني لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به فلا بد من إخلالة أو شبهه (١٢) .

ويبدو أن الذين ذهبوا إلى عدم حجية قياس الطرد كانوا على حق ؛ فهاتين المسألتين اللتين أوردهما ابن الأنباري ليستا قياسين تمثيليين ، بل هما قياسان برهانيان كما يلي (١٣) :

كل فعل غير متصرف مسمى	كل اسم غير منصرف معرب
<u>(ليس) فعل غير متصرف</u>	<u>(س) اسم غير منصرف</u>
∴ ليس فعل مسمى	∴ (س) اسم معرب

وعلى ذلك فلا علم جديد لدينا طالما أن النتيجة متضمنة في المقدمات ولذلك تسقط الحجية بهذا القياس وبذلك نصل إلى نتيجة هامة وهي أن قياس العلة وقياس الشبه هما وحدهما نوعا القياس التمثيلي ، ولقد سبق أن رفضناهما في التمهيد لأنهما لا يفيدان إلا الظن .

هذا ولقد رفض ابن مضاء قياس الشبه ، وبين ما يجره هذا القياس من المشاكل والتناقضات إذ أن القياس - كما يرى - يشترط فيه أن تكون العلة الجامعة هي نفسها علة الحكم في الأصل . وقد لا يتحقق ذلك الشرط فلماذا يعرض النحوي نفسه للخطأ ؟ (١٤) .

(١٢) السابق ١٤٦

(١٣) انظر الفصل الخاص بالقياس البرهاني من ٢٠٣ من هذا البحث

(١٤) ابن مضاء الرد على النجاة ١٣٤ - ١٣٥

ومن أدلة ابن مضاء على تناقض أحكام القياس ، تلك الأسماء التي قالوا إن سبب منعها من الصرف شبهها بالأفعال ، ومع ذلك فإننا نجد في الأسماء ما هو أشد شبهها بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، ويجرى صرفها مثل كلمة (إقامة) وما أشبهها ، فهي مؤنث ، والفعل مشتق منها ، ودالة على ما يدل عليه من الحدث ، وهي عاملة - على مذهبهم - كالفعل . ومع كل أوجه الشبه هذه ، فإن هذه الكلمة وأمثالها لم تمنع من الصرف (١٥) . كل ذلك - مما لا شك فيه - يضعف الثقة في القياس عند ابن مضاء .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك هذا حذر ابن مضاء ولم يوافق إلا على قياس المناسبة لأنه يرى أن من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في القياس عليه ، ومن ثم خطأ البصريين في قولهم إن علة إعراب المضارع مشابهته للإسم في حركاته وسكناته ، وإيهامه وتخصيصه . فإن هذه الأمور ليست هي الموجبة لإعراب الإسم وإنما الموجب له قبوله صفة واحدة ، ومعاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب (١٦) .

أما في العصر الحديث فقد اهتم علماء العربية بالقياس التمثيلي اهتماما كبيرا وربما أمكننا أن نلاحظ شبه إجماع لديهم على قبوله إذا كان لتوسيع اللغة وزيادة ثروتها اللفظية والتعبيرية كما يحدث في المجامع اللغوية وعلى أن لا يستخدمه النحاة في التسلية فيصوغوا من (ضرب) و (قتل) ، و (خرج) على مثال (صمصحم) . وقد أسموه بالقياس اللغوي أحيانا والقياس الاستعمالي أحيانا أخرى (١٧) .

(١٥) السابق ١٣٦ - ١٣٧ .

(١٦) جلال الدين السيوطي : الاقتراح ١٢٤ .

(١٧) انظر للذين وافقوا على هذا النوع من القياس :

... د . إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة ٢٢ وما بعدها .

... د . تمام حسان في كتابه منهج النحاة العرب ٥٨ - ٥٩ .

... د . رمضان عبدالنواب فصول في فقه العربية ٢٩٢ .

ومن الجدير بالذكر أن أحمد بن فارس قد عارض هذا النوع من القياس لأنه لا يتفق مع رأيه في التوقيف ، فلقد رفض رأى الذين أجمعوا على أن للغة العرب قياسا ، وأن بعض الكلام مشتق من بعض حيث يقول فى الصاحبي : « قلنا ، وهذا أيضا مبنى على ما تقدم من قولنا فى التوقيف ، فإن الذى وقفنا على أن الاجتنان المشر ، هو الذى وقفنا على أن الجن مشتق منه ، وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه لأن فى ذلك فساد للغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن » (١٨) . فهو يوافق على الأقيسة التى يعلمنا الله إياها توقيفا ، أما الأقيسة التى نصطنعها نحن فلا يوافق عليها .

والواقع أنه ليس لنا اعتراض على هذا النوع من القياس التمثيلي ، إذ أن التطبيقيين من اللغويين أحرار فى أن يضعوا مقاييسهم التى يصوغون الكلام عليها ، فقد يضعونها على معيار من « الذوق » ، أو « السليقة اللغوية » ، أو « روح اللغة » أو « الحسن اللغوى السليم » ، أو « القياس اللغوى » ، أو غير ذلك من المعايير التى تخلو لهم . فكل ذلك خارج عن نطاق البحث فى اللغة ، وهى مجهودات يقوم بها التطبيقيون والحكم الأخير للمجتمع الكلامي حين يرفض - رغم تطبيق هذه المعايير - بعض كلمات مثل : مذباع ، ومسرّ ، ومشّن ... إلخ ، ويقبل كلمات أخرى مثل : قطار ، وفرقاطه ، وسيارة ، واسطربلاب ... إلخ .

هذا هو موقف المحدثين من القياس التمثيلي إذا كان لتوسيع اللغة ، أما إذا استُخدم لاستتباط الأحكام أو بسطها وتعميمها ، فقد لاحظنا شبه إجماع فى الرفض ، فهو فى رأى الدكتور إبراهيم مدكور « فطرى » (١٩) ، وأحكامه فى نظر الدكتور إبراهيم أنيس « ليست إلا صناعة نحوية ولا تمت للقياس اللغوى الحقيقى بصلة ما لأنها من

(١٨) ابن فارس : الصاحبي ٥٧

(١٩) انظر مجلة المجمع اللغوى المصرى العدد السابع ٣٤٢

علل النحاة المخترعة ، (٢٠) ، وهو مرفوض أيضا عند الدكتور عبدالمجيد عابدين :
١ - فقياسهم لا يعترف بتطور اللغة وعناصرها ولا يقوم عليه . ٢ - ثم كان مسرعا
لكثير من الأعيب ذهنية وصنعة تعليمية نافهة . ٣ - ثم كان مجالا لإظهار علل
عجيبة وخاصة مايسمونه بالعلل الثواني والثالث (٢١) . وهو مرفوض كذلك عند
الدكتور تمام حسان لأن النحاة يقيسون حكم شيء على شيء بسبب ورودونه وليس
لهم هدف منه سوى اللعب والتسلية . والدليل على ذلك هو تلك النتائج المتناقضة التي
يتوصل إليها البصريون والكوفيون في المسألة الواحدة (٢٢) .

غير الذي تلاحظه في هذا النقد ، أنه لم يهتم بتحليل القياس التمثيلي ونقده
على ضوء نظرية في المعرفة ؛ فعلى حين طبق القدماء نظريتهم في المعرفة على هذه
الوسيلة من وسائل الاستدلال على النحو الذي رأيناه في تقسيمهم له إلى قياس علة
وقياس شبه وقياس طرد ، لكل منها قوته الاستمولوجية لم يفعل المحدثون ذلك ، وإنما
اكتفوا ببيان نهافت هذا القياس وإثبات تناقضه ، كما أنهم لم يميزوا بين قسميه وهما
القياس التمثيلي والقياس البرهاني فيما عدا الدكتور ابراهيم مذكور الذي أشار إلى
تسميته الصحيحة حين قال : « القياس التحوي تمثيل إن استبطلت القاعدة من شاهد
واحد » (٢٣) .

فالذي ينظر إلى حجج اللغويين المحدثين والمعاصرين في رفض القياس التمثيلي
يرى أن هذه الحجج تتعلق بأسلوب الذين استخدموه وظروفهم أكثر من تعلقها
بالأساس الاستمولوجي الذي أقيم عليه هذا الاستدلال ؛ إذ من الممكن مثلا أن

(٢٠) د . ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٢٢ .

(٢١) د . عبدالمجيد عابدين : التدخل إلى دراسة النحو العربي ٨٢ .

(٢٢) د . تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤١ - ٤٤ .

(٢٣) مجلة الجمع اللغوي المصري العدد السابق ٣٤٢ .

نجعل القياس التمثيلي مفسراً للتطور كما فعل علماء اللغة الغربيون حين استخدموه لكي يفسرلهم التغيرات الصوتية في المفردات (٢٤) . كما يمكن استبعاد المسائل التي تحتوى على الألاعيب الذهنية ، وكذا استبعاد العلل الثواني والثالث ، واستبعاد المسائل النحوية التي تناقض فيها الكوفيون مع البصريين ، واستبقاء المسائل التي اتفق فيها الطرفان ، ومع ذلك يظل القياس التمثيلي وسيلة إبستمولوجية غير مقبولة في الاستدلال ولا يمكن الاعتماد عليها في تعميم الأحكام ونقلها من الأصل إلى الفرع ، إذ لا يكفي أن تثبت تهاافت هذا القياس ، أو نصفه بأنه « فطري » بل لابد أن ننقد الأسس الإبستمولوجية التي قام عليها كوسيلة من وسائل المعرفة التي يتحلل النحاة بها في إثبات قضاياهم ، كما نهجنا في التمهيد .

أما عن علاقة القياس التمثيلي بالتعليل ، فهي - كما سوف نرى - أن اللغوى حين يقيس ، فإنه ينقل الحكم من المقيس عليه إلى المقيس . وبذلك يصبح هذا القياس وسيلة من الوسائل التي يتحلل بها اللغوى لإثبات صدق قضاياها وأحكامه .

هذا ، ولقد سبق أن رأينا في التمهيد ، أنه لكي يستطيع اللغوى أن يجرى عملية القياس ، لابد أن يتأول وجهها للشبه بين المقيس عليه والمقيس ، وهذا يعنى أن هناك جانباً تأويلياً في القياس .

والآن لنر استخدام الكوفيين للقياس التمثيلي في التعليل به لقضاياهم اللغوية ، ثم نقارن ذلك بما جاء في الكتاب لسيبويه ، على أن نأخذ في الاعتبار أن المصطلحات التي استخدمت لتدل على القياس التمثيلي كثيرة جداً نذكر منها :

(٢٤) دى سوسير : فصول في علم اللغة ٢٨١ - ٢٨٢ وانظر أيضاً :

L. Bloomfield, Language, p. 275, 276, 405, 406, 407 .

(س) يُحْمَلُ عَلَى (ص) (س) مِثْل (ص)
 (س) يُقَاسُ عَلَى (ص) (س) يَضَارِع (ص)
 (س) بِمَنْزِلَةِ (ص) (س) يَشْبِه (ص)
 (س) أُجْرِي مُجْرَى (ص) (س) كَ (ص)
 حَال (س) كَحَال (ص) (س) قُرْبَ (ص) مِنْ (ص)
 إِذَا قُلْتَ (س) كَأَنَّكَ قُلْتَ (ص)
 حَيْث (س) هُوَ الْمَقِيسُ ، وَ (ص) هُوَ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ .

أ - في الأصوات :

المقصود بالتعليل بالقياس التمثيلي في المستوى الصوتي أن يكون لدينا بناء لغوي يحتوي على صوت معروف حكمه ، وبناء آخر يحتوي على صوت مجهول حكمه ، وهناك تشابه بين البنائين ، فتتعلل باستخدام القياس التمثيلي لنقل حكم الصوت في البناء الأول إلى الصوت في البناء الثاني .

من ذلك ما تعلل به الكوفيون في إجازتهم الوقف على المحلى (بآل) المنصوب ، الساكن ما قبل الآخر مثل : رأيت البكر على أن تنقل فتحة الراء إلى الكاف حتى لا يلتقي ساكنان ، فيقال : رأيت البكر ، وذلك قياسا على المرفوع والمخفوض ، فلقد أجمع الكوفيون والبصريون على أن ذلك جائز في حالة المرفوع مثل : جاء البكر ، حيث نقلت الضمة من الراء إلى الكاف ، وجائز كذلك في حالة المخفوض مثل : نظرت إلى البكر ، حيث نقلت كسرة الراء إلى الكاف . يقول الكوفيون في تعليلهم : « كما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغي أيضا في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع ، والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضا أن يختاروا الفتحة في المنصوب لأنها الحركة التي كانت للكلمة

فى حالة الوصل ولا فرق بينهما ؛ (٢٥) . فهذا قياس تمثيلى قائم على وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه (وأحيانا يسمونه قياس النظر على النظر) (٢٦) وتحليله كما يلى :

المقيس عليه] جاء البكر (فى الوصل) ← جاء البكر (فى الوقف)
[نظرت إلى البكر (فى الوصل) ← نظرت إلى البكر (فى الوقف)

المقيس : رأيت البكر (فى الوصل)

وجه الشبه : كل من المقيس عليه والمقيس يتصف بأنه : أولا محلى (بآل) وثانيا ساكن ماقبل الآخر (وهو الجانب العقلى فى القياس) .
الحكم : نقل حركة الآخر إلى الساكن قبله فى حالة الوقف . أى نقل فتحة (الراء) لتصير على (الكاف) مع تسكين (الراء) .

ولقد استخدم سيبويه القياس التمثيلى أيضا فى المجال الصوتى ؛ فبالرغم من أن إمالة الألف لها شروط لابد من تحقيقها منها مثلا أن يجىء ما بعدها مجرورا ، ومع ذلك فقد أمال بعض العرب كلمات ليس من حقها الإمالة . ويتعلل سيبويه لذلك بأنهم شبهوا الألف التى أمالوها بألف حبلى حيث يقول : ؛ وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها عله مما ذكرنا فيما مضى ، وذلك قليل . سمعها بعضهم يقول : طَلَبْنَا وطلَبْنَا زيد كأنه شبه هذه الألف بألف حبلى حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلا من ياء ؛ (٢٧) .

ومما لا يميل العرب ألف : حتى ، وأما ، وإلا ، ولكنهم يميلون فى (أنى) .

(٢٥) كمال الدين الأنبارى : الإنصاف ٧٣٥/٢ .

(٢٦) جلال السيوطى : الاقتراح ١٠١ ، ١٠٥ .

(٢٧) سيبويه : الكتاب ١٢٧/٤

ويحلل سيبويه لذلك مستخدما سلسلة من الأقيسة التمثيلية المتتابعة حيث يقول :
« ولكنهم يميلون في (أني) لأن (أني) تكون مثل (أين) ، وأين كخلفك ،
وإنما هو اسم صار ظرفا فقرب من عطشى » (٢٨) . فإذا نظرنا إلى هذه العبارة
وجدناها تستغرق ما يقل عن سطرين ومع ذلك تحتوى على ثلاث أقيسة تمثيلية
كالاتي :

١ - ولكنهم يميلون في (أني) لأن (أني) تكون مثل (أين) .

٢ - (أين) كخلفك .

٣ - (أني) اسم صار ظرفا فقرب من عطشى .

وهذه الأقيسة التمثيلية الثلاث هي من قياس الشبه أو النظير على النظير . وهي
كثيرة نسبيا في المستوى الصوتي عند سيبويه وصحبه عما هي عليه عن الكوفيين .

ب - في الصرف :

المقصود بالتعليل بالقياس التمثيلي في المستوى الصرفي ، أن تكون لدينا صيغة
صرفية معروف حكمها ، وصيغة أخرى مجهول حكمها ، وهناك تشابه بين
الصيغتين ، فتعمل باستخدام القياس التمثيلي لنقل حكم الصيغة الأولى إلى الصيغة
الثانية .

فمن ذلك ماعمل به هشام - ويبدو أنه هشام بن معاوية (٢٩) - ليجيء (نحن)
للأثنين والجميع بلفظ واحد ، يقول أبو بكر الأنباري : « واختلف النحويون في
الاعتلال (نحن) لم كان للأثنين والجميع بلفظ واحد . فقال هشام ومن قال بقوله :

(٢٨) السابق ١٣٥/٤ .

(٢٩) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي الذي توفي عام ٢٠٩ هـ . خلافاً لهشام بن القاسم
القفري الذي عاصره الأصمعي ، فقد كان الأول نحويًا من الكوفة ، أما الثاني فهو راوية للشعر ومن
البصرة انظر مطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٥٩ ، والهامش ص ١٣٤ .

جعل جمع (أنا) وتثنيته على خلاف لفظه كما قالوا (رجل) وفي جمعه (قوم) ،
وقالوا (امرأة) وفي جمعها (نساء) ، ويعبر وفي جمعه (إبل) . فلما كان جائزاً أن
يخرج الجمع على غير لفظ الواحد ، ألحقوا نحن به (٣٠) . وتحليل هذا القياس
كما يلي :

المقيس عليه : (قوم) جمع مختلف عن لفظ مفردة

المقيس : (نحن)

وجه الشبه : كلاهما جمع (وهو الجانب العقلي في القياس)

الحكم : أن يكون مفرد (نحن) مختلفاً عن لفظه مثل قوم

هذا ، وبينما لم نصادف للكوفيين تعليلاً ، بالقياس التمثيلي في المستوى
الصرفي سوى التعليل السابق ، فإننا نجد في كتاب سيبويه العديد من هذه التعليلات ،
بل إن الخليل ليضع ضوابط هذا القياس حين سأل سيبويه هل يصرف (رمان) أو
لا يصرفها وهو لا يعرف هل الألف والنون الأخيرتان زائدتان فيها فلا يصرفها أم أنهما من
أصل الكلمة فيصرفها ؟ فيجيب الخليل : « لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن
له معنى يعرف » (٣١) . وحين يسأله سيبويه مرة أخرى عن تحقير (خاف) و (المال)
وماذا يفعل إذا كان هناك وجهان للتحقير ، طلب منه الخليل « حمله على أسهل
الوجهين » (٣٢) .

ففي باب « ما ينصرف وما لا ينصرف » رأى سيبويه أن العرب لا يصرفون (أفعل)
سواء كان معرفة أو نكرة ، فيسأل أستاذه : « فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو
نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه

(٣٠) أبو بكر الأثيري : الأضداد في اللغة ١٥٨ .

(٣١) سيبويه : الكتاب ٢١٨/٣ .

(٣٢) السابق : ٤٦٢/٣ .

فى الأفعال ، وأرادوا أن يكون فى الاستثقال كالفعل إذ كان مثله فى البناء والزيادة وضارعه ، وذلك نحو : أخضر ، وأحمر ، وأسود ، وأبيض (٣٣) .

فبالرغم من أن التنوين ملازم للتذكير ، فإنهم لم يصرفوا هذه الكلمات رغم تنكيرها قياسا على الأفعال لوجود وجه شبه بينهما هو البنية والزيادة ، فنقلوا حكم الأفعال فى عدم التنوين إلى هذه الصفات ، وقد يحلو للنحاة أن يسموا هذا القياس التمثيلى قياس أصل على فرع ، طالما أن الأسماء أصل والأفعال فرع .

وفى تصغير سفر جل وفرزدق ، يحذفون الحرف الأخير منهما حتى يأتى المصغر على إحدى الصيغ العربية ، فيقولون : سفيرج وفريزد . غير أن بعض العرب لا يحذف (القاف) فى فرزدق ، وإنما يحذف (الدال) . والحقيقة أن حذف هذا أو ذاك لا يعدو الاختيار المحض ، غير أن سيبويه يريد أن يضع تعليلا لذلك فيضطر للتأويل البعيد حتى يتاح له إجراء القياس فيقول : « وقد قال بعضهم فريزق لأن (الدال) تشبه (التاء) ، و (التاء) من حروف الزيادة ، و (الدال) من موضعها ، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر ، كان حذف الدال أحب إليه إذ أشبهت حرف الزيادة وصارت عنده بمنزلة حرف الزيادة » (٣٤) . وواضح أن هذه الحقائق لا يعرفها إلا عالم فى الصرف وفى الصوتيات ، والمسألة لاتعدو الاختيار الآلى للنطق . ويمكن تحليل هذا القياس كما يلى :

المقيس عليه : التاء (يمكن حذفها لأنها إحدى حروف الزيادة) .

المقيس : الدال .

وجه الشبه : كلاهما من موضع واحد (وهو الجانب العقلى فى القياس)

الحكم : حذف الدال كما تحذف التاء .

(٣٣) السابق : ١٩٣/٣ .

(٣٤) سيبويه : الكتاب ٤٤٨/٣ .

جـ - فى النحو :

استُخدم التعليل بالقياس التمثيلى فى المستوى النحوى لتحقيق هدفين ؛ الأول : استنباط نطوق جديدة وسميه المحدثون أحيانا بالقياس الاستعمالى أو القياس اللغوى ، والثانى نقل الحكم من المقيس عليه إلى المقيس وقد أطلقنا عليه القياس التمثيلى النحوى .

والمقصود بالتعليل بالقياس التمثيلى الاستعمالى لاستنباط نطوق جديدة أن يكون لدينا نطق من النطوق فتنشئ نطقا جديدا لم نسمع به على غرار النطق الأول متعللين بالقياس التمثيلى .

أما المقصود بالتعليل بالقياس التمثيلى النحوى لاستنباط الأحكام النحوية ، أن يكون لدينا تركيب معروف لنا حكمه النحوى ، وآخر غير معروف لنا أحد أحكامه النحوية ، وهناك تشابه بين التركيبين ، فتعلل باستخدام القياس التمثيلى فى نقل حكم التركيب الأول إلى التركيب الثانى .

فمن القياس التمثيلى الاستعمالى أن الكسائى رأى بعض العرب يقول لا عهد الله فى الدار ، بإعمال (لا) عمل (إن) ونصب عبد الله . ومعنى الجملة أن أحدا من الناس لا يوجد فى الدار ، لاستعمال (عبد الله) هنا بمعنى (رجل ما) . غير أن الكسائى قاس على ذلك قياسا تمثيليا بقية الأعلام منتها إلى قاعدة عامة ، وهى أن (لا) النافية للجنس يجوز أن يليها العلم عموما فيقال : لا زيد فى الدار (٣٥) . وتحليل هذا القياس كما يلى :

المقيس عليه : لا عبد الله فى الدار .

المقيس : لا زيد فى الدار .

وجه الشبه : كلا من (عبد الله) و (زيد) علم معرفة (وهو الجانب العقلى فى القياس) .
الحكم : نصب العلم أيا كان بعد (لا) .

غير أن الدكتور شوقى ضيف اعترض على ذلك القياس قائلا : « وواضح ما فى قياسه من خطأ ، ولذلك رفض تلميذه الفراء قاعدته لأن (لا) النافية للمجنس تتطلب أن يكون اسمها نكرة أو كالتكرة حتى تفيد النفي العام » (٣٦) . ورغم اعتراضه هذا فإنه لم يوضح لنا كيف حدث هذا الخطأ بالنسبة للقياس ، فقد استخدم الكسائى القياس التمثيلى استخداما سليما . أما وجه الخطأ لدينا فهو كامن فى آلة القياس التمثيلى ذاتها كوسيلة لاتصال للمعرفة العلمية .

ومن القياس التمثيلى الاستعمالى أن العرب قالوا : كلمته فاه إلى فى . وقد اضطرب النحاة فى إعراب (فاه) ، فأعربها سيويه خطأ ، على تقدير مشافهة ، وأعربها الأنخفش بتقدير (من) أى على نزع الخافض ، وأعربها الكوفيون على تقدير (جاعلاً فاه إلى فى) . وذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس على هذا التركيب ، فلا يقال : كلمته وجهه إلى وجهى ، ولا عينه إلى عينى ، ولكن هشام بن معاوية ذهب إلى القياس عليه قياساً تمثيلاً فأجاز مثل : ماشيته قدمه إلى قدمى ، وجاوزته بيته إلى بيتى ، وفاضلته قومه عن قوسى (٣٧) . فاستخدم القياس التمثيلى فى توسيع اللغة . ويمكن تحليل هذا القياس كما يلى :

المقيس عليه : كلمته فاه إلى فى .

المقيس : ماشيته قدمه إلى قدمى .

وجه الشبه : وحدة البناء اللغوى (وهو الجانب العقلى فى القياس) .

الحكم : نصب الاسم بعد الجملة الفعلية على الصورة السابقة .

(٣٦) السابق نفس الصفحة .

(٣٧) السابق ١٩٠ .

والحقيقة أننا لانرفض القياس التمثيلي الاستعمالي إذا كان يهدف توسيع اللغة كما فعل الكسائي وهشام بن معاوية ، غير أننا نرى - كما سبق أن بينا - أن هذا العمل يجب أن يكون من صنيع اللغويين التطبيقيين لا اللغويين النظريين ، حيث يكون الحكم الأخير للمجتمع الكلامي حين يرفض بعض النطوق التي ينتجها التطبيقيون ويقبل بعضها الآخر .

أما عن القياس التمثيلي في نقل الأحكام فقد استخدمه الفراء للتعليل لنصب المضارع بعد الفاء في قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً - ٧٣ ﴾ حيث استخدم الفراء التجريد والتفعيد فقال : « العرب تنصب ما أُجبت بالفاء في ليت » وهو تفسير كاف عند الوصفيين . ولكنه يعود مباشرة فيتعلل بالقياس التمثيلي قائلاً : « لأنها تمن وفي التمني معنى يسرنى أن تفعل فافعل ، فهذا نصب كأنه منسوق ، كقولك في الكلام : وددت أن أقوم فيتبعنى الناس » (٣٨) . وتحليل هذا القياس كما يلي :

المقيس عليه : يسرنى أن أكون معهم فأفوز فوزاً عظيماً .

المقيس : ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً .

وجه الشبه : التشابه في المعنى بين (ياليتنى كنت) ، (يسرنى أن أكون) وهو الجانب العقلي في القياس التمثيلي .

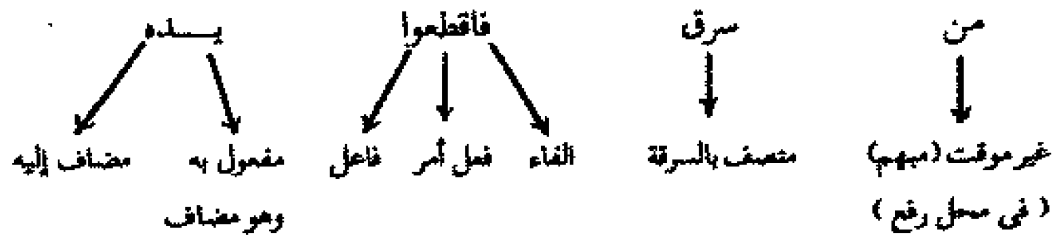
الحكم : نصب (فأفوز) في المقيس كما جاءت منصوبة في المقيس عليه .

ويعلل الفراء كذلك لرفع (السارق والسارقة) في قوله تعالى في سورة المائدة :

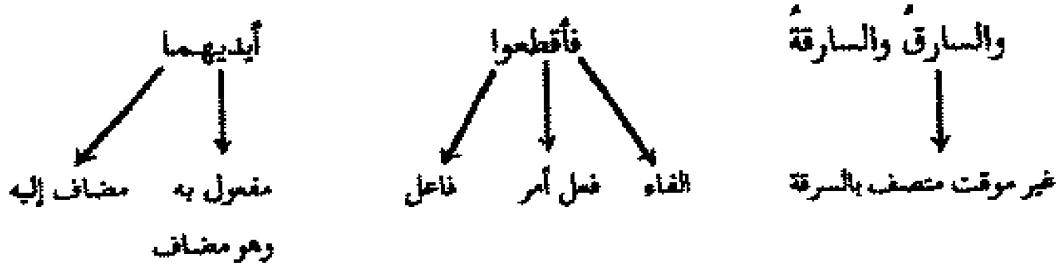
﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا - ٣٨ ﴾ بأنه اختيار العرب ، وهو تعليل كاف عند الوصفيين ، ولكنه يتنقل بعد ذلك من هذه العلة السمعية إلى أخرى

عقلية مستخدما القياس التمثيلي فيرجع هذا الاختيار لأن (السارق والسارقة) غير موقتين - أى غير محددين - فوجهها توجيه الجزء كقولك من سرق فاقطعوا يده . ف (من) لا يكون إلا رفعا ولو أردت سارقا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب هو وجه الكلام ، (٣٩) . أى أن قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » قيس تمثيلا على قولهم : من سرق فاقطعوا يده ، وذلك لوجود وجه شبه بينهما وهو عدم «توقيت» السارق والسارقة . ولكي نزيد الأمر وضوحا نقدم التحليل التالي :

المقيس عليه :



المقيس :



وجه الشبه : عدم توقيت المسند إليه فى المقيس عليه والمقيس بالإضافة إلى التشابه التركيبى بينهما (وهو الجانب العقلى فى القياس) .

الحكم : الرفع لغير الموقت (أى المبهم) فى المقيس .

(٣٩) السابق ٣٠٦/١ .

وقد سبق أن تعلل سيويه لنفس الآية مستخدما التأويل . انظر ص ١٦٩ من هذا البحث .

وفي قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون - ٢١٥ ﴾ يستخدم الفراء القياس التمثيلي لكي يعلل لرفع موضع (ما) حيث يقول : « أن تجعل (ذا) اسما يرفع (ما) كأنك قلت ما الذي ينفقون ، والعرب قد تذهب (بهذا) و (ذا) إلى معنى (الذى) فيقولون : ومن ذا يقول ذاك ؟ في معنى : من ذا الذى يقول ذاك ؟ وأنشدوا :

عَدَسَ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِيمَارَةٌ أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

كأنه قال : والذى تحمّلين طليق ، (٤٠) . فقد استخدم الفراء التأويل أولا حيث ضمن (ذا) معنى (الذى) وهو وجه الشبه بين المقيس عليه والمقيس وبذلك يمكنه اجراء القياس التمثيلي كما يلي :

المقيس عليه : ما الذى .

المقيس : ماذا .

وجه الشبه : دلالتهما واحدة و (وهو الجانب التأويلي فى القياس) .

الحكم : (ذا) ترفع (ما) فى المقيس كما أن (الذى) ترفع (ما) فى المقيس عليه .

ويعلل الفراء لوجود حرف الجر (من) قبل التكرات فى كثير من تراكيب القرآن مثل قوله تعالى فى سورة النحل : ﴿ ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة - ٤٩ ﴾ مستخدما التأويل ثم القياس التمثيلي حيث يقول : « فقال من دابة لأن (ما) وإن كانت قد تكون على مذهب (الذى) فإنها غير موقنة ، وإذا أبهمت غير موقنة أشبهت الجزاء » (٤١) . وهذه هى الخطوة الأولى وهى التأويل ، فقد ضمن (ما) معنى الجزاء رغم أنها بمعنى (الذى) وطالما أنها أشبهت الجزاء فإنها تستحق ماله

(٤٠) الفراء معانى القرآن ١/١٣٨ - ١٣٩

(٤١) الفراء معانى القرآن ٢/١٠٣

من أحكام . ففى الجزاء كما يقول القراء : « تدخل (من) فيما جاء من اسم بعده من النكرة ، فيقال : من ضربه من رجل فاضربوه . ولا تسقط [من] فى هذا الموضع ، وهو كثير فى كتاب الله عز وجل » (٤٢) . وهذه هى الخطوة الثانية من القياس التمثيلى . ويمكن إجراء التحليل كما يلى :

المقيس عليه : من ضربه من رجل فاضربوه
 جزء حرف جر اسم نكرة

المقيس : ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة
 جزء بالتأويل حرف جر اسم نكرة

وجه الشبه : تشابه البيتين فكل منهما يتكون من جزء يتلوه حرف جر ثم اسم نكرة .
 (وهو الجانب العقلى فى القياس)

الحكم : دخول (من) على الاسم النكرة الذى يأتى بعد الجزاء فى المقيس كما دخلت على نظيره فى المقيس عليه .

وقد استخدم نعلب القياس التمثيلى كعلة يفصل بها فى نزاع شجر بينه وبين المازنى الذى حكم بشذوذ دخول (الباء) على الفاعل فى قول حسان بن ثابت :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد إيانا

على خلاف دخولها على المفعول الذى أباحه المازنى . غير أن نعلب بغلط المازنى . فقد سمع عن الكسائى وعن العرب ادخالهم الباء على الفاعلين . يقول نعلب عن رأيه فيما حكم به المازنى :

« وكل هذا غلط ، العرب تقول كفى بزيد رجلا ، وكفى زيد رجلا . ونعم

يزيد رجلا ، ونعم زيد رجلا ، (٤٣) . وتحليل ذلك القياس كما يلي :

المقيس عليه : كفى يزيد رجلا .

المقيس : كفى بنا فضلا .

وجه الشبه : (يزيد) تشبه (بنا) فكل منهما فاعل في الأصل .

(وهو الجانب العقلي في القياس) .

الحكسم : دخول الباء على (نا) كما دخلت على (زيد) .

هذا وبالرغم من استخدام ثعلب للقياس التمثيلي في هذه المسألة بالذات ، على النحو الذي رأيناه ، فإن الدكتور مهدي المخزومي يقرر أن ثعلب لم يعن في هذه المسألة بالأصول الموضوعية التي تمسك بها المازني ، ووصف قول الشاعر من أجلها بالشذوذ ، وإنما راح يؤيد قول الشاعر بلغات مسموعة من العرب رواها هو أو سمعها وسمعها الكسائي واعتبر وجودها ردا على المازني ، ولم نلمس في رده أثرًا لمنطق ، ولا ظلا لفلسفة وإنما هو المسموع والمسموع وحده (٤٤) . بل لقد استخدم ثعلب القياس التمثيلي وهو أحد أقسام المنطق الأرسطي وهو جزء من الفلسفة . وإذا كان ثعلب قد استخدم في استدلاله مقالته العرب أو ما سمعه هو عن الكسائي ، فقد استخدم ذلك لكي يقيس عليه قياسا تمثيليا كما رأينا . بل إن ثعلب ليتخطى حدود الاستعمال ويذهب أبعد من ذلك حين يحاول أن يضع الشروط التي يجب أن تتوافر في علة القياس - أي وجه الشبه بين المقيس عليه والمقيس - يقول ثعلب : « إنما يقال ضارع الحرف الحرف إذا أشبهه في حرفين وثلاثة [يريد في وجهين أو ثلاثة] ليس في الباب كله » (٤٥) . والحقيقة أن ثعلب مس هنا أهم جانب من مشكلة

(٤٣) ثعلب : مجالس ١/ ٢٣٠ .

(٤٤) د . مهدي المخزومي : منبر الكوفة ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤٥) ثعلب : مجالس ١/ ١٩٣ .

القياس التمثيلي والتي سبق أن ألقينا إليها (٤٦) وهى : ماهو مدى التشابه بين المقيس عليه والمقيس الذى يبيح لنا اجراء القياس التمثيلي ؟ فلم يكن ثعلب إذا طالبا للقياس التمثيلي فقط ، بل ومقننا له وواضعا لأصوله .

فإذا انتقلنا إلى كتاب سيويه ، وجدناه هو وصحبه يستخدمون أيضا قياس التمثيل فى التعليل به لإثبات قضاياهم ؛ ففى قولهم : هذا أول فارس مقبلا ، يستخدم عيسى بن عمر والخليل القياس التمثيلى ليتعللا به لنصب كلمة « مقبلا » . يقول سيويه : « قد يجوز نصبه على نصب : هذا رجل منطلقا وهو قول عيسى . وزعم الخليل أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه فى المعرفة ، جعله حالا ولم يجعله وصفا » (٤٧) . فهناك وجه شبه فى نظر عيسى والخليل بين المقيس عليه والمقيس فى أن كلا منهما يصف حال شخص ما وهو الجانب التأويلى الذى يبيح القياس ونقل الحكم . وتحليل ذلك القياس كما يلى :

المقيس عليه : هذا رجل منطلقاً .

المقيس : هذا أول فارس مقبلاً .

وجه الشبه : وحدة التركيب النحوى فى الجملتين (وهذا هو الجانب العقلى فى القياس) .

الحكمس : نصب (مقبلاً) كما نصبت (منطلقاً) .

ويتعلل سيويه لتقديم خبر كان على اسمها من مثل قولهم كان أخاك عبد الله ، مستخدما القياس التمثيلى حيث يقول : « وإن شئت قلت كان أخاك عبد الله ، فقدّمت وأخرت كما فعلت ذلك فى (ضرب) لأنه فعل مثله ، وحال التقديم

(٤٦) انظر ص ٢٣ وما بعدها من هذا البحث الفقرة الخاصة بالقياس التمثيلى .

(٤٧) سيويه : الكتاب ١١٢/٢ .

والتأخير فيه كحالهِ في (ضربَ) . إلا أن اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (٤٨)
فكما قدموا المفعول به على الفاعل في قولهم : ضرب زيداً عبدالله ، قدموا أيضاً خبر
كان على اسمها . أما عن وجه الشبه فهو أن التركيب النحوي للجملة : ضرب زيداً
عبدالله يشبه التركيب النحوي للجملة كان أخاك عبدالله . وتحليل هذا القياس
كما يلي :

المقيس عليه : ضرب زيداً عبدالله .

المقيس : كان أخاك عبدالله .

وجه الشبه : وحدة التركيب النحوي في الجملتين (وهو الجانب العقلي في القياس) .
الحكم : تقديم خبر كان على اسمها كما تقدم المفعول به على الفاعل .

وفي نصبهم كلمة (يوم) في قولهم : يوم الجمعة صمته ، يتعلل سببوه بالقياس
التمثيلي حيث يقول : * والنصب في : يوم الجمعة صمته ، ويوم الجمعة سرتة ، مثله
في قولك : عبدالله ضربته ، (٤٩) . فكل من المنصوب مضاف إلى ما بعده ، يليه
فعل ماضٍ يشتمل على ضمير عائد على الاسم المنصوب ، ولذا وجب نصب الظرف
كما نصب الاسم . وتحليل ذلك القياس كما يلي :

المقيس عليه : عبدالله ضربته .

المقيس : يوم الجمعة صمته .

وجه الشبه : كل من التركيبين يبدأ باسم مضاف إلى ما بعده يليه فعل ماضٍ يحوى
على ضمير يعود على هذا الاسم

(وهذا هو الجانب العقلي في القياس) .

الحكم : نصب هذا الاسم في المقيس كما نصب في المقيس

(٤٨) السابق ٤٥/١ .

(٤٩) السابق ٨٥/١ .

هذا ورغم أن سيبويه قد بسط القياس التمثيلي الاستعمالي تعليلاً لكثير من النطوق ، فإنه قد قبضه في نطوق أخرى كثيرة ، ففي قولهم : سقياً لك ورعياً لك ، وخيبه ، وجدعاً ... الخ . فهذه الحروف في نظر سيبويه من التعبيرات التي لا يقاس عليها : « فإنما تُجرىها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وُضِعَ فيها ، ولا تُدخِلَنَّ فيها ما لم يدخلوا من الحروف . ألا ترى أنك لو قلت : طعاماً لك ، وشراباً لك ، ومالاً لك تريد معنى سقياً أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز ، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله ، فهذا يدلك ويصرك أنه ينبغي لك أن تجرى هذه الحروف كما أجرت العرب ، وأن تعني ما عتوا بها » (٥٠) .

ومن ذلك أيضاً ما جاء حالا ودخله الألف واللام في مثل قولهم : أرسلها العراك ، فسيبويه لا يسط القياس التمثيلي في هذا الموضع فيقول : « وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام » (٥١) .

د - في الدلالة :

التعليل بالقياس التمثيلي في الدلالة هو أن يكون لدينا تركيب لغوي جائر من الناحية الدلالية ، وتركيب آخر لا نعرف حكم إجازته . فإذا وجدنا وجه شبه بين التركيبين ، تعللنا باستخدام القياس التمثيلي لإجازة التركيب الثاني .

فمن ذلك قوله تعالى في سورة البقرة : « فَلَمْ تَقْتُلُونِ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ - ٩١ » فالفعل (تقتلون) يستخدم للحال أو الاستقبال فكيف يستخدم هذا الفعل ومعنى الجملة في الماضي لقوله تعالى (من قبل) علماً بأننا لا نجد في الكلام : أنا أضربك أمس ؟ يستخدم القراء القياس التمثيلي تعليلاً لذلك فيقول : « ذلك جائز إذا أردت بتفعلون الماضي . ألا ترى أنك تعنف الرجل بما سلف من فعله فتقول : ويحك لم

(٥٠) السابق ٣٣٠/١ - ٣٣١ .

(٥١) السابق ٣٧٢/١ .

تكذب ؟ لَمْ تَبْغُضْ نَفْسَكَ إِلَى النَّاسِ ١ ، (٥٢) حيث يقيس تمثيلاً على كلام العرب . والقياس بجرى كما يلي :

المقيس عليه : ويحك لم تكذب ١ .

المقيس : ﴿ فَمَنْ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ ﴾ .

وجه الشبه : التشابه الدلالي بين التركيبين ، فكلاهما للتوبيخ .

(وهو الجانب العقلي في القياس) .

الحكم : إجازة استخدام المضارع في معنى الماضي .

ومن ذلك أيضاً أنه بعد أن تحولت القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة سأل المسلمون الرسول ﷺ : كيف بصلاة إخواننا الذين ماتوا على القبلة الأولى ؟ فأنزل الله تعالى قوله في سورة البقرة : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ . إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ - ١٤٣ ﴾ حيث جاء الخطاب موجهاً للأحياء من المؤمنين رغم أن السؤال عن الذين ماتوا منهم . ويحلل القراء لذلك مستخدماً القياس التمثيلي حيث اختار المقيس عليه من كلام العرب فيقول :

« هو كقولك للمقوم : قد قتلناكم وهزمناكم . تريد قتلنا منكم : فتواجههم بالقتل وهم أحياء » (٥٣) أى أنك تستطيع أن تخاطب الأموات في صورة من يمثلهم من الأحياء . ويمكن صياغة القياس التمثيلي كما يلي :

المقيس عليه : قد قتلناكم .

المقيس : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ﴾ .

وجه الشبه : توجيه الخطاب إلى الغائب (وهو الجانب العقلي في القياس) .

الحكم : إجازة مخاطبة الأموات في صورة من يمثلهم من الأحياء .

(٥٢) القراء : معاني القرآن ١/٦٠ - ٦١ .

(٥٣) السابق ١/٨٤ .

هذه بعض أمثلة لاستخدام الكوفيين للقياس التمثيلي في المستوى الدلالي للغة ،
لإذا جئنا إلى كتاب سيبويه ، وجدنا البصريين يستخدمون قياس التمثيل في الدلالة
أيضاً ، ففي باب « ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله » اعتبروا (غير) في قولهم :
لما زيد غير مائقول ، منصوبة على التوكيد لما قبلها . ولقد استخدم الخليل قياس
التمثيل للتعليل لنصب كلمة (قولك) في الجملة : هذا القول لا قولك . يقول
يبويه : « وزعم الخليل رحمه الله أن قوله : هذا القول لا قولك ، إنما نصبه كنصب
غير مائقول (لأن (لاقولك) في ذلك المعنى . ألا ترى أنك تقول : هذا القول لا
مائقول ، فهذا في موضع نصب فإذا قلت : لا قولك فهو في موضع لا مائقول » (٥٤) .
ويمكن تتبع القياس التمثيلي كما يلي :

المقيس عليه : هذا القول غير مائقول .

المقيس : هذا القول لا قولك .

وجه الشبه : (غير مائقول) في معنى (لاقولك) (وهو الجانب العقلي في القياس) .
الحكم : نصب (قولك) على غرار نصب (غير) .

ومن تعليقات الخليل أيضاً ما تعلل به لنصب (سَمناً) و (علماً) في قولهم :
أما سَمناً فسمين ، وأما علماً فعالم . يقول سيبويه : « وزعم الخليل رحمه الله أنه
بمنزلة قولك أنت الرجل علماً وديناً ، وأنت الرجل فهما وأدياً . أي أنت الرجل في
هذه الحال ، وعمل فيه ما قبله وما بعده » (٥٥) .

ويجري القياس التمثيلي كما يلي :

المقيس عليه : أنت الرجل فهما وأدياً .

المقيس : أما علماً فعالم .

(٥٤) سيبويه : الكتاب ٢٧٨/١ .

(٥٥) السابق ٣٨٤/١ .

وجه الشبه : وحدة المعنى فى العبارتين (وهو الجانب العقلى فى القياس) .
الحكم : نصب (علماً) فى المقيس قياساً تمثيلاً على (فهماً) فى المقيس عليه .

أما سببونه فيتعلل لعمل اسم الفاعل باستخدام القياس التمثيلى حيث يقيس تمثيلاً مجموعة من الجمل التى تشتمل على أسماء الفاعلين مثل أعبد الله أنت .
راغب فيه ، بمجموعة أخرى تشتمل على أفعال مشتقة من أسماء الفاعلين مثل :
أعبد الله أنت ترغب فيه وينقل حكم الثانية على الأولى حيث يقول : « ونقول : أعماراً
أنت واجد عليه ، وأخالداً أنت عالم به ، وأزیداً أنت راغب فيه لأنك لو ألقيت عليه وبه
وفيه مما هنا لتعتبر ، لم يكن ليكون إلا مما يتصب كأنه قال : أعبد الله أنت ترغب فيه ،
وأعبد الله أنت تعلم به ، وأعبد الله أنت تجدد عليه » (٥٦) . وجه الشبه هنا أو مناط
التأويل هو وحدة المعنى . وتحليل هذا القياس كما يلى :

المقيس عليه : أعبد الله أنت ترغب فيه .

المقيس : أعبد الله أنت راغب فيه .

وجه الشبه : وحدة المعنى بين المقيس عليه والمقيس (وهو الجانب العقلى فى القياس) .
الحكم : نصب (عبد الله) فى المقيس كما نصب فى المقيس عليه .

هذه هى بعض تعليقات الكوفيين مستخدمين القياس التمثيلى ، وقد اتبعناها
بتعليقات لسببونه وصحبه حيث تبين منها أن الكوفيين والبصريين أيضاً استخدموا معاً
القياس التمثيلى استخداماً متشابهاً ، وعلى ذلك فلا محل إذن للدكتور أحمد مكى
الأنصارى لأن يذهب مذهب فابيل الذى سبق أن قرر بأن القياس الكوفى « ينقصه أهم
خصائص القياس البصرى وهو اقتضاء العلة الحكم » ، فقد سلم الدكتور الأنصارى
بهذه القضية تسليمًا لا مبرر له ، اللهم إلا إذا كان يعنى بالقياس معنى الاطراد ، وهو
أحد المعانى المستخدمة التى أشرنا إليها . أما إذا كان يعنى به القياس التمثيلى فلقد

استخدم الفريقان هذه الأداة استخداما متشابها لا يدعو للتفرقة بينهما ، وهو على أى حال لم يقدم لنا النصوص النحوية التحليلية التى تثبت هذه القضية الهامة لكى نحدد أى قياس يعنى .

ولعلنا لاحظنا أن الكسائى لم يستخدم القياس التمثيلى النحوى رغم بيت الشعر الذى نسب إليه والذي يقول فيه :

إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل علم يتتبع

فإنه لم يقابلنى أية أمثلة استخدم فيها الكسائى هذا النوع من القياس ، مما يدل على أنه ربما لم يستخدمه قط ، أو أنه كان مقلا فيه على أقل تقدير غير أنه استخدم القياس التمثيلى اللغوى على النحو الذى رأيناه (٥٧) . وربما هذا ما عناه الدكتور مهدى المخزومى حين قال : « والكسائى مع أنه تأثر بنحاة البصرة وذهب فى دراسة النحو لمذهبهم فى الاعتداد بالقياس ، لم يكن قياسه مفلسفا كقياس هؤلاء ، وإنما كان يعثر على نص عربى صحيح فيقيس عليه ويجيز محاكاته ، ولم ينظر إلى النحو على أنه قياس وعقل فلا يزال للرواية والنقل سلطان على تفكيره » (٥٨) . وربما يقصد بالقياس المفلسف القياس التمثيلى النحوى ، فى مقابل القياس غير المفلسف ، وهو القياس التمثيلى اللغوى .

وأخيرا ، وقبل أن تنتهى من القياس التمثيلى ، نريد أن نلقت لنقطة هامة ، وهى أن القارىء لا بد قد لاحظ أوجه الشبه الشديد بين القياس التمثيلى والتأويل حتى إننا نكاد أن نحكم عليهما بأنهما صورتان متقاربتان لتعليل واحد بعينه ؛ فكلاهما يحتوى على ذات الأركان تقريبا فالقياس التمثيلى يحتوى على المقيس عليه فى مقابل النطق

(٥٧) انظر ص ١٨٧ من هذا البحث حين قاس (لا زيد فى الدار) على (لا عبد الله فى الدار) .

(٥٨) د . مهدى المخزومى : مبرمة الكوفة ٣٤٧ .

المؤول فى التأويل النحوى . والقياس التمثيلى يحتوى على المقيس فى مقابل النطق
الأصلى فى التأويل النحوى ، والقياس التمثيلى يحتوى على الحكم ، فى مقابل
«الإجازة» فى التأويل النحوى . كما أن المصطلحات الدالة على القياس التمثيلى
متشابهة إلى حد كبير مع المصطلحات الدالة على التأويل . وكل ذلك يدعو إلى القول
بتشابه هاتين الوسيّتين فى التعليل .

غير أن بينهما أوجه للخلاف ؛ فبينما يتطلب القياس التمثيلى وجود وجه شبه
بين المقيس عليه والمقيس ، فإن التأويل النحوى لا يوجد فيه مثل هذا الشبه ، بل إن
النطق المؤول يختلف عن النطق الأصلى ، وبينما لا يوجد فى القياس التمثيلى مخالفة
لقاعدة مقررّة ، لا يحدث التأويل النحوى إلا فى حالة وجود مثل هذه المخالفة . وأخيرا
فإن الهدف من القياس التمثيلى هو الحصول على حكم نحوى ليس له وجود ، أما
التأويل فيهدف إلى تبرير الحكم النحوى الموجود فعلا .

مما يدل على أن القياس التمثيلى والتأويل النحوى طريقان للتعليل يتشابهان فى
بعض الوجوه ويختلفان فى بعضها الآخر .

الفصل الثالث

التعليل بالقياس البرهاني

إذا كان قياس التمثيل analogy هو المشهور عند علماء المسلمين ، فإن القياس البرهاني syllogism هو المشهور عند علماء الغرب .

والمقصود بالقياس البرهاني استنباط نتيجة من قضيتين حمليتين كل منهما تتكون من موضوع ومحمول ، والنتيجة تتكون أيضا من موضوع ومحمول . والقضية الحملية تشبه عندنا في العربية الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر ، فالمبتدأ يشبه الموضوع والخبر يشبه المحمول . ويمكن أن تمثل لهذا القياس بالمثال الآتي :

كل الطلبة مجتهدون	مقدمة كبرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول)
عليُّ طالب	مقدمة صغرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول)
عليُّ مجتهد	نتيجة (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

∴ عليُّ مجتهد

وهناك شروط يجب مراعاتها للموضوع والمحمول والعلاقة بينهما ، وشروط لكل مقدمة على حدة حتى يصبح القياس صحيحا ، وحتى تصبح النتيجة لازمة لزوها ضروريا عن المقدمتين (١) .

ولقد سبق أن رأينا كيف أن علماء العربية - قداماء ومحدثين - لم يفرقوا بين القياس التمثيلي والقياس البرهاني ، فيما عدا الدكتور ابراهيم مذكور الذي تحدث عن

(١) د : على سامي النشار : المنطق الصوري ٣٦٦ وما بعدها .

ود . زكي نجيب محمود : المنطق الوضعي ٢٤٢/١ وما بعدها .

القياس التمثيلي ، وإن لم يشر إلى القياس البرهاني . ولا شك أن هناك أسبابا عديدة لعدم التفرقة بين النوعين من القياس ، لعل أهمها أن علماء الأصول وعلماء النحو لم يستخدموا غالبا إلا نوعا واحدا هو القياس التمثيلي الذي رأينا طرقا منه فيما سبق . وأما في هذا الفصل فسوف نرى أن الكوفيين - والبصريين كذلك - استخدموا القياس البرهاني أيضا في تعليلاتهم ، وإن جاء ذلك بدرجة أقل كثيرا من قرينه التمثيلي .

هذا ولقد سبق أن رأينا في التمهيد أن القياس البرهاني الذي يستدل فيه نتيجة من مقدمتين تلزم عنهما لزوما ضروريا ، استدلال عقيم لا يعطينا علما جديدا ، طالما أن النتيجة متضمنة أصلا في المقدمتين وعلى ذلك فإن التحليل الذي يتخذ هذا القياس وسيلة له ، تعليل عقيم أيضا .

أ - في الأصوات :

ففي مجال الأصوات ذهب الكوفيون إلى أن همزة بينَ بين ساكنة ، ولقد احتجوا لذلك مستخدمين القياس البرهاني . يقول الكوفيون في تعليلهم : « الدليل على أنها ساكنة ، أن همزة بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأة . ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع الابتداء بها دل على أنها ساكنة لأن الساكن لا يشتدأ به » (٢) . لو حللنا هذا الاستدلال العقلي ، وجدناه يتكون من القياس البرهاني الآتي :

مقدمة كبرى

كل ساكن لا يشتدأ به

مقدمة صغرى

همزة بين بين لا يشتدأ بها

نتيجة

∴ همزة بين بين ساكنة

فإذا استبدلنا الحدود اللفظية لهذا القياس البرهاني بأخرى رمزية كما يلي :

ساكن = أ لايتدا به = ب همزة بين بين = حـ

لأمكن وضع هذا القياس في الصورة الرمزية التالية :

كل	أ	
ب		
ب	حـ	
ب	حـ	أ

∴ حـ هي أ

وصدق النتيجة مرهون بصدق المقدمتين ، إذا صدقت المقدمتان كانت النتيجة صادقة بالضرورة . فإذا فحصنا المقدمة الكبرى وهي « كل ساكن لايتدا به » وجدناها صادقة بالنسبة للعربية . وإذا فحصنا المقدمة الصغرى وهي « همزة بين بين لايتدا بها » وجدناها أيضا صادقة طبقا لاستقراءهم لكلام العرب ونطقهم . ومع ذلك فإن النتيجة ليست ضرورية في هذا القياس البرهاني بالذات ، لأن الكوفيين لم يراعوا شروط القياس البرهاني إذ أن الحد الأوسط (ب) غير مستغرق في المقدمة الكبرى ، وغير مستغرق في المقدمة الصغرى على عكس القاعدة الثانية من قواعد القياس الصحيح والتي تقرر أنه « ينبغي أن يكون الحد الأوسط مستغرقا في واحدة من المقدمات على الأقل » (٣) فالنتيجة إذن غير يقينية وهي غير ملزمة . ومعنى أنها غير ملزمة أنها تختمل الصدق والكذب . وحتى لو كانت صادقة - في أحسن الظروف - فلا جدوى منها لأنها متضمنة في المقدمتين .

ب - في الصرف :

وفي مسألة القول في لام (لَعَلَّ) الأولى ، زائدة هي أو أصلية ، ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في (لَعَلَّ) أصلية . وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، ولقد تعلل الكوفيون لوجهة نظرهم مستخدمين القياس البرهاني فقالوا : « إنما قلنا إن اللام أصلية

(٣) د . علي سامي النشار : المنطق الصوري « القاعدة الثانية » ٢٧٧

لأن (لعل) حرف وحروف الحروف كلها أصلية (٤) . فلو حللنا هذا القياس البرهاني وجدناه كما يلي :

كل الحروف	حروفها أصلية	مقدمة كبرى
لعل	حرف	مقدمة صغرى
∴ (لعل) حروفها كلها أصلية		نتيجة

وهو قياس برهاني سليم ، روعيت فيه الشروط الواجبة ، ولكنه كما نعلم عقيم لا فائدة منه .

فإذا جئنا للبصريين ، وجدنا سبويه يستخدم كذلك القياس البرهاني في تعليقاته ، وإن كان نادراً أيضاً شأنه عند الكوفيين . فمن ذلك ما تعمل به لإثبات اسمية (عَنْ) و (عَلَى) وهما من الحروف لا الأسماء حيث يقول : « وأما (عن) فاسم إذا قلت : من عن يمينك لأن (من) لا تعمل إلا فى الأسماء » (٥) . ثم قال بعد ذلك بقليل عن حرف الجر (على) : « وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً ، ويدل على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . قال الشاعر :

غَدَت من عليه بعد ماتم نَحْمُسُهَا تَصِلُ وعن فيض ببداء مجهول (٦)

أما القياس البرهاني فيجربى فى المسألتين كما يلي :

كل كلمة تعمل فيها (مِنْ)	هى	اسم	مقدمة كبرى
(عَنْ)	هى	كلمة تعمل فيها (مِنْ)	مقدمة صغرى
∴ (عَنْ)		هى	اسم

(٤) كمال الدين الأتبارى : الانصاف ٢١٩/١ .

(٥) سيبويه : الكتاب ٢٢٨/٤ .

(٦) السابق : ٢٣١/٤ .

ولتبسيط هذا القياس نستبدل الحدود بالرموز كما يلي :

(كلمة تعمل فيها من) = أ		
اسم	=	ب
عن	=	ح
كل أ	هي	ب
ح	هي	أ
∴ ح	هي	ب

ويمكن تحليل المسألة الثانية بنفس الطريقة ، فلاداعي للتكرار وهو قياس برهاني سليم أيضا ولكنه عقيم .

جـ - في النحو :

استخدم الكوفيون القياس البرهاني في المستوى النحوي أيضا ، وقد جاء قليلا جدا مثل باقي المستويات . ففي إحدى التعليقات النادرة للقراء استخدم فيها القياسين معا ، التمثيلي والبرهاني لكي يعلل لإحدى نتائجه ، فمن المعروف في العربية أنها تستخدم (الواو والنون) في الجمع للعاقل إذا كان مذكرا ، أما لغير العاقل فتستخدم صيغة أخرى . ففي قوله تعالى في سورة يوسف : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ - ٤ ﴾ ، جاءت كلمة (ساجدين) بصيغة الجمع للعاقل رغم أن الشمس والقمر والكواكب ليست عاقلة . فيمثل القراء لذلك قائلا : « وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء لأنهم وصفوا بأفاعيل الآدميين ، ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين ، فَأُخْرِجَ فعلهم على فعال الآدميين » (٧) . فلو حللنا هذا التعليل المنطقي وجدناه يشتمل على القياس البرهاني التالي :

(٧) القراء : معاني القرآن ٢/٢٥٥

كل من يسجد يفعل فعل البشر	مقدمة كبرى
<u>الشمس والقمر والكواكب تسجد</u>	مقدمة صغرى

∴ الشمس والقمر والكواكب تفعل أفاعيل البشر نتيجة

ثم تُستخدم النتيجة بعد ذلك كمقيس عليه في قياس تمثيلي كما يلي :

المقيس عليه : البشر يجمعون بالواو والنون .

المقيس : الشمس والقمر والكواكب تفعل أفاعيل البشر .

وجه الشبه : الأفاعيل واحدة بين البشر من جهة ، والشمس والكواكب من جهة أخرى (وهو الجانب العقلي في القياس التمثيلي)

الحكم : الجمع بالواو والنون لما يخص الشمس والكواكب قياسا تمثيلا على ما يخص البشر .

نخلص من كل ذلك أن الكوفيين والبصريين استخدموا القياس البرهاني في تحليلاتهم ، وإن جاء نادرا جدا عند الفريقين ، وأن القدماء - وكذا المحدثين - أهملوا هذا القياس ربما لنسرة استخدامه في النحو عامة .

الفصل الرابع

التعليل بالحسن والقبح

(التعليل بالمعيار)

تعتبر هذه الوسيلة في التعليل من الوسائل التي وجدت في باكورة الدرس العربي . وهي المستولة عن وصف النحو العربي أحيانا « بالمعيارية » فهم يعللون لقبولهم نطقا من النطوق بأنه « عال » أو « حسن » ، أو « جيد » أو « فصيح » . ولرفضهم آخر بأنه « قبيح » ، أو « غير حسن » . أو « غير فصيح » ، أو « لا يقوله أحد » . ولهم في ذلك تفرجات عديدة ، غير أننا سوف نرى أن الكوفيين لم يستخدموا سوى درجات قليلة ، وكل درجة تقابل معيارا لغويا ، يصرحون به أحيانا ولا يصرحون أحيانا أخرى وهم في جميع الأحوال لا يهدفون إلا إلى حماية اللغة من فساد الألسنة التي فشا فيها اللحن حتى بات يهدد العربية . ولقد أطلق العلماء في العصر الحديث على هذا الصنيع مصطلح « المعيارية » الذي مارسها الباحثون في مجالات عديدة . فالمعيارية عبارة عن سلطة تقرر ما ينبغي أن يكون خدمة لهدف ما ، قد يكون اجتماعيا ، أو دينيا ، أو أخلاقيا أو جماليا ، أو غير ذلك . فالقاعدة لدى المعيارية كما يقول الدكتور تمام حسان : « غاية في نفسها ، وقانون ذو سلطة توجب وتجيز وتمنع » (١) .

هذا وقد اتخذ الوصفيون من المعيارية موقفا صلبا ، وأخرجوها من نطاق البحث اللغوي ، فلقد قرر بلومفيلد أنه من المؤسف أن يشيع الاعتقاد بأن النحوى ، مسلحا

(١) د . تمام حسان : منهج النحاة العرب ٣٥ .

بقوة المنطق يستطيع أن يحدد للناس ما ينطقونه (٢) . ثم طلب من النحوى بعد ذلك أن لا يرفض نطقاً من النطق لأنه خالف معياره ، فتفضيل اللغة الفصحى أو لغة البلاغة ، لم يحدث إلا نتيجة لظروف اجتماعية معينة (٣) . ومن الطبعى كما يرى بلومفيلد : « أن تكون القواعد التى رفضت هذه النطق غير صحيحة . فالتنوعات غير المرغوب فيها ليست خطأ من أخطاء الغرباء ، بل هى الإنجليزية جيدة تماماً ، غير أنها لا تستخدم فى حديث الجماعات الأكثر علواً فى مرتبتها الاجتماعية ، ولذلك فقد فشلت فى الدخول فى زمرة الصيغ القياسية » (٤) .

ولقد رفض الدكتور تمام حسان المعيارية فى البحث اللغوى . فالباحث فى اللغة عليه أن يصف الحقائق كما هى لاتقرير ما ينبغي أن يكون (٥) . والمعيارية لديه هى نشاط للمتكلم لا الباحث ، إذ على المتكلم أن يراعى معايير لغته ومستواها الصوائى (٦) . ومن ثم يصبح كل شخص خاضعاً لهذا المستوى الصوائى ، ولكنه له فى نفس الوقت أن يبدع فى اللغة ، فإذا صادف ما أبدعه قبولا عاماً فى المجتمع ، كان هذا الفرد إلى جانب كونه خاضعاً للمستوى الصوائى ، خالقاً له ومشاركاً فى القيام عليه » (٧) .

وقد ذهب إلى مثل ذلك الدكتور محمود السمران ، فعلم اللغة لديه لا يدرس اللغة للكشف عن الكيفية التى (يجب) أن يكون عليها الكلام ، أو عن الكيفية التى

(٢) L. Bloomfield, Language, p.6.

(٣) Ibid, p. 22 .

(٤) Ibid, 496 .

(٥) د . تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ١٨ .

(٦) السابق ٤ - ٥ .

(٧) السابق ٦٤ .

يحسن بها الكلام . غير أنه يرى أن علماء اللغة قادرون أن يسدوا إلى المشتغلين بتدريس اللغات توجيهات وإرشادات تيسر عملهم . ولكنهم في صنيعهم هذا لا يكونون يؤدون وظيفتهم الأصلية وهي درس اللغة أى وصفها في ذاتها ومن أجل ذاتها ، بل يقومون بوظيفة عارضة غير الغرض الحق من دراستهم (٨) .

أما تشومسكى - وهو من العقليين - فقد قبل المعيارية القائمة على القواعد التجريبية والاستقرائية ، حيث يكون معيار القبول للكلام هو النموذج السائد والذي يعرفه جيدا أبناء اللغة ، وهو ما أسماه بالقبول النحوى Grammaticalness . فقد اعتقد تشومسكى - كما يقول جون ليونز - أن كثيرا من الجمل التى ينطق بها أبناء اللغة ، من حيث هى عينات لأدائهم اللغوى ، تعد لأسباب كثيرة غير صحيحة نحويا ، فيجب على اللغوى أن يستبعد كل ما لا يتفق مع القبول النحوى من نطاق بحثه (٩) ، وهو ما فعله الكوفيون - بل البصريون من قبلهم - حينما تعللوا بقبول أو رفض بعض النطوق بحجة حسنها أو قبحها ، وهو اتجاه وإن بدا تجريبيا فى ظاهره ، فهو فى حقيقة الأمر عقلى معلن فى العقلانية ، إذ ليس من حق أى باحث أن يرفض نطقا من النطوق بحجة علم قبوله نحويا .

أما الدكتور عبده الراجحي فقد دافع عن المعيارية طالما إنها لا تخرج عن تقرير الواقع اللغوى وخاصة أن الأبحاث اللغوية الحديثة كما تتمثل فى النحو التحولى قد أخذت بها حيث يقول : « ومن المعروف أن الوصفيين نقدوا النحو العربى بأنه (معيارى) ، على أن هذه المعيارية إذا فهمت فى سياق القبول النحوى gnamma ticalness فإنها تشكل أساسا مهما فى المنهج ، وتقدم أصلا مشتركا آخر مع النحو

(٨) د . محمود السمران : علم اللغة مقدمة للقارئ ١٤ .

(٩) جون ليونز : نظرية تشومسكى اللغوية ترجمة د . حلمى خليل ٧٨ .

وانظر أيضا د . عبده الراجحي : النحو العربى والدرس الحديث ١١٨ .

التحويلى ، وقد كان ذلك فى الحق مقصداً من مقاصد نحاة العربية حين يتحدثون دائماً عن الواجب ، والجائز والممتنع ، (١٠) . ومع ذلك يلفت الدكتور عبده الراجحى إلى أن بعض الدراسات اللغوية عند القدماء قد خرجت عن حدود القبول النحوى حيث يقول : « ولكن الملاحظ أيضاً أن النحو العربى قدم تركيبات كثيرة غير مقبولة نحوياً ungrammatical وذلك مثل حديثهم فى التنازع من نحو قولهم : ظننت منطلقة وظننتنى منطلقاً هند إياها ، أو : أعلمتى وأعلمته إياه زيد عمراً قائماً.... » (١١) .

ويرى الدكتور حلمى خليل ، أنه لاداعى للنزاع بين الوصفين والمعياريين ؛ فإذا كان علم اللغة ينبذ فعلاً كل موقف معيارى ، فإن « دعاة الوصفية لم يغطنوا إلى موقفين مختلفين لاتناقض بينهما هما الوصفية من ناحية ، والمعيارية من ناحية أخرى . فالوصفية لا تعنى بالضرورة الهجوم على المعيارية ورفضها ، فعالم اللغة قد يكون وصفياً فى مرحلة معينة ومعيارياً فى مرحلة أخرى ، أو قد يكون وصفياً ومعيارياً فى آن واحد . وصفياً عندما ينظر إلى القوانين العامة التى تحكم الاستعمال اللغوى ، ووصفياً ويستقرىء خصائصها ويصنف وحداتها ويبنى نموذجاً لما يجرى فى داخلها . ومعيارياً عندما يستخدم نتائج هذا الوصف فى تعليم اللغة مثلاً » (١٢) .

والحقيقة أنه إذا كان من السهل واليسر التوفيق بين الموقفين من الناحية المنهجية ، فإنه من الصعب التوفيق بينهما من وجهة نظر أخرى ، وهى أن التمسك بقواعد معينة مرتبطة بزمان ومكان محددين - وهو ما يهدف إليه المعياريون - سوف يوقف اللغة عن تطورها الطبيعى الذى يجب أن يسير قدماً مع تطور طرق الكلام والتفكير حتى لا تتعرض

(١٠) د . عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث ١٥٨ .

(١١) المرجع السابق نفس الصفحة .

(١٢) د . حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنىوى ٢١٨ .

اللغة للمعقم والجمود ، أو تظل أداة في يد طبقة بعينها هي الطبقة المثقفة .

وعلى أى حال ، فإذا كانت المعيارية - أو السلطة - قد اتخذت من الحسن والقبح بدرجاتهما معايير لها فأين هو موضعها من معاييرنا التصنيفية والتقييمية التي ارتضيناها في هذا البحث ؟ وبكلمات أخرى أين تقع المعيارية . أفى نطاق المنهج التجريبي أم فى نطاق المنهج العقلى ؟ .

إن « المعيار » لابد أن يصدر من بواعث قد تكون - كما سبق أن ألمحنا اجتماعية أو دينية أو أخلاقية ... الخ ، ثم ترى السلطة أنه من الخير تحقيق هذا المعيار أو ذاك . وهنا تكون السلطة أو المعيارية قد نظرت إلى « المعيار » نظرة غائية أى عقلانية ، لأن النظر فى الغايات هو من أعمال العقل ، ولا يمكن التوصل لها إلا عن طريق الفكر . ومن هنا تقع المعيارية فى نطاق المنهج العقلى .

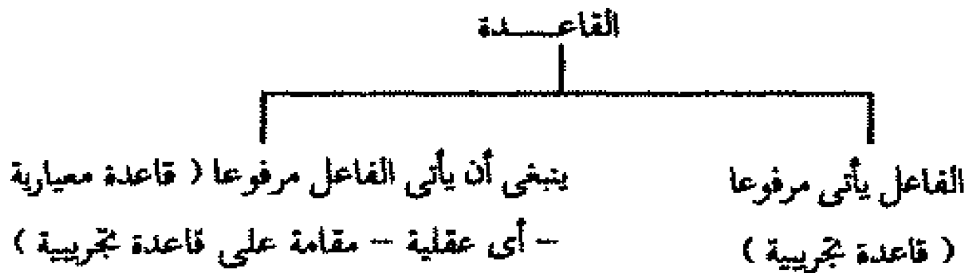
كما أن المصطلحات التي تستخدمها مثل « حسن » و « قبيح » لا توجد إلا فى عالم الأذهان ولا يمكن التحقق منها فى الخارج ، فلا توجد موازنة بين اللغة والواقع ، وهو ما رفضته الوضعية المنطقية - كما جاء بالتمهيد - وبذلك نستطيع القول مرة ثانية أن المعيارية تقع فى نطاق المنهج العقلى . ويترتب على هذا أن التعليل بالمعيار أى التعليل بالحسن أو بالقبح أو بأى من درجتهما هو تعليل عقلى .

غير أن مصطلح المعيارية يستخدم فى ميادين علمية كثيرة كما ألمحنا ، فهو يستخدم فى العلوم العقلية مثل المنطق ، فيحدد المنطق المعايير التي يجب اتباعها لكي يكون التفكير سليماً ، كما يستخدم فى علم الأخلاق فيحدد عالم الأخلاق المعايير التي يجب مراعاتها لتحديد الخير للفرد أو للجماعة أو لهما معا . كما يستخدم فى الرياضة فيحدد الرياضى للمعايير - أو الشروط - الواجب تحقيقها لبناء نسق رياضى معين .

كما يستخدم فى العلوم التجريبية كعلم النفس مثلا فيحدد عالم النفس المعايير التى تفرق بين السواء والمرضى ، وفى علم الاجتماع حيث يحدد عالم الاجتماع المعايير التى يجب توفرها فى المجتمع السليم الذى يصبو للرفاهية والتقدم ، كما يستخدم فى علم اللغة ليحدد العالم اللغوى المعايير التى يجب اتباعها لكى يأتى الكلام فصيحاً على سمع كلام العرب ، طبقاً للمستوى اللغوى المنشود . كما يستخدم كذلك فى علم الفيزياء ، فيحدد عالم الفيزياء الشروط والمعايير الواجب مراعاتها فى تجربته حتى تصح نتائجها .

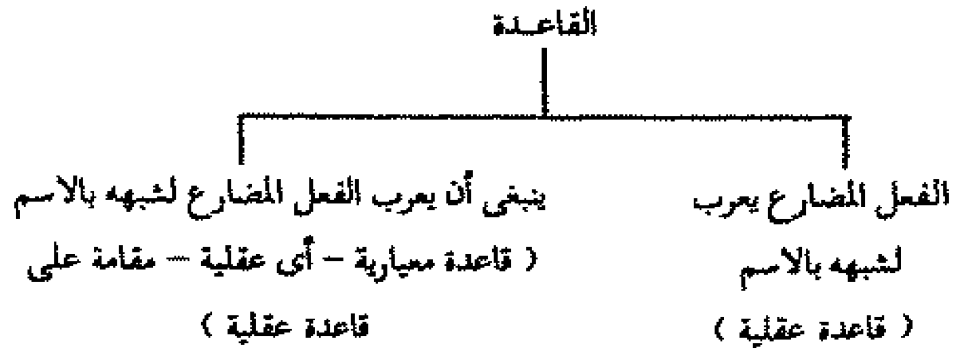
أى أن المعيار - رغم عقلانيته - يستخدم فى كلا النطاقين العقلى والتجريبى .

ففى مجال اللغة - مثلاً - لو قال باحث : الفاعل يأتى فى الجملة العربية مرفوعاً ، لكانت عبارته هذه قاعدة وصفية لأنها لم تعد الوصف المباشر للغة . فإذا جاء باحث آخر وقال : ينبغى على الفاعل أن يأتى فى الجملة العربية مرفوعاً ، لكان هذا القول معيارياً ولكنه قد بنى على قاعدة تجريبية . والرسم التالى يبين العلاقة بين القاعدة والمعيار :

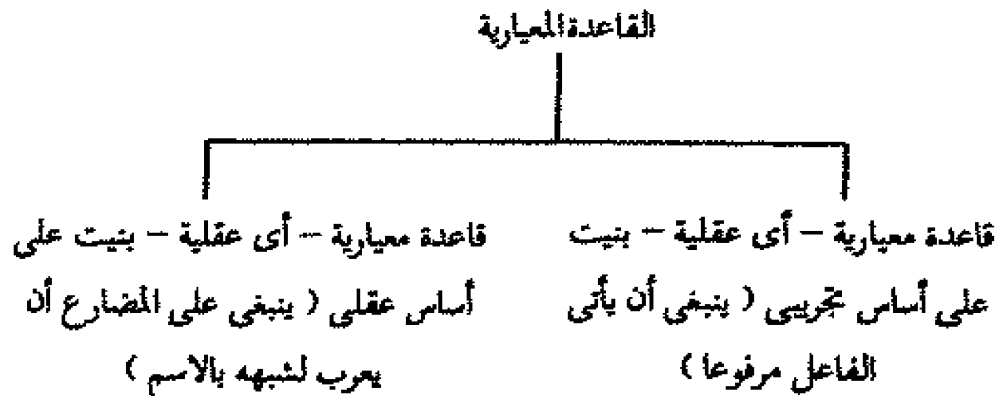


وبالمثل لو قال باحث : الفعل المضارع معرب لشبهه بالاسم ، لكانت عبارته هذه قاعدة عقلية لأنها مستنبطة بقياس التمثيل . فإذا جاء باحث آخر وقال : ينبغى على الفعل المضارع أن يكون معرباً لشبهه بالاسم ، لكان قوله هذا معيارياً قد بنى على

قاعدة عقلية . والرسم التالي يبين العلاقة بين القاعدة والمعيار :



أى أن القاعدة المعيارية - رغم عقلانيتها - ليس لديها مانع من الاستفادة بكل من القواعد التجريبية والقواعد العقلية معا ، ولا شأن لها بنوع القواعد التى تعتمد عليها . فهناك إذن قاعدة معيارية تبنى على قاعدة أخرى تجريبية ، وقاعدة معيارية تبنى على قاعدة أخرى عقلية . والرسم التالي يبين مانقصده وهو مزيج من الرسمين السابقين :



والآن لنر كيف تعلل الكوفيون بالمعيار .

١ - في الأصوات :

المقصود بالتعليل بالمعيار في المستوى الصوتي (الفونولوجي) هو أن يصادف اللغوى ظاهرة صوتية (فونولوجية) ما ، فيتخذ من المعيار علة لقبولها أو رفضها .

لم يصادف سوى تعليل واحد لثعلب في هذا المستوى ، فقد اعتبر أن لغة قريش هي أفصح اللغات العربية ، وجعل التطابق معها علة للفصاحة ، أما ما لم يتطابق معها من اللغات فقد قلَّ عياره في الفصاحة ؛ يقول ثعلب في تعليله لتباين النطق في بعض اللغات : « ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكة هوازن ، وتَضَجُّع قيس ، وعجر فيه ضِبة وتلتلة بهراء . فأما عن عننة تميم ، فإن تميما تقول في موضع أن : عَن . تقول : عَن عبدالله قائم . قال : وسمعت ذا الرمة ينشد عبدالملك :

أَعَنَ ترسمت من خرقاء منزلة » (١٣) .

فوجود اللغات في نظره علة ذاتية للانخفاض عن مرتبة الفصاحة . فهذا المعيار رغم عقلانيته قد أقيم على أساس تجريبي . فقد استقرأ ثعلب لغات العرب فوجد أن اللغة السائدة هي لغة قريش وأنها لا تحتوى على الكشكشة أو العننة أو غيرهما ، فاعتبر أن وجود مثل هذه الظواهر خروج على المعيار .

ب - في الصرف :

المقصود بالتعليل بالمعيار في المستوى الصرفي ، هو أن يصادف اللغوى صيغة صرفية ما ، فيتخذ من المعيار علة لقبولها أو رفضها .

ومن ذلك التعليل « بالفصاحة » - وهي درجة من درجات الحسن - تعلل الفراء بها لتفضيل كلمة « زوج » إذا أطلقت على مؤنث ، فأهل الحجاز يذكرون هذه الكلمة في حالتى إطلاقها على المذكر والمؤنث ، إذ يقولون : فلان زوج فلانة ، وفلانة زوج فلان . أما أهل نجد فيؤنثون في حالة إطلاقها على المؤنث فيقولون : فلانة زوجة فلان ، ولا يقولون زوج فلان . ورغم أن اللغة الأخيرة هي الأكثر إلا أن الفراء يفضل لغة أهل الحجاز لأنها « أفصح » (١٤) أى أن الفراء أقام معياره على أساس عقلانى هو مجرد تفضيل لغة على أخرى لا غير . ولم يصادفنا فى المستوى الصرفى سوى هذا التعليل ربما لندرته عند الكوفيين .

فإذا جئنا لكتاب سيبويه ، وجدنا التعليل بالمعيار فى المستوى الصرفى نادرا لديهم أيضا ، ولكنهم استخدموه . فمن ذلك ما تعلل به الخليل لعدم تحقيرهم الأفعال . فقد سأله سيبويه يوما عن قول العرب : ما أميلحه ، فقال الخليل : « لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأن الفعل لا يحقر ، وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون ، والأفعال لا توصف فكروها أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها فى أشياء كثيرة ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ ، وإنما يعنون الذى تصفه بالملح كأنك قلت : ملح شبهوه بالشئ الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئا آخر نحو قولك . يطؤون الطريق ، وصيد عليه يومان » (١٥) . فلقد لجأ الخليل إلى هذا التأويل البعيد ، وإلى انكار معنى التحقير فى الفعل لأنه من الكره فى نظره مخالفة قاعدة صرفية ، أى أن المعيار قد أقيم على قاعدة عقلية استنبطها الخليل بالتأويل .

(١٤) أبو بكر الأنبارى : المذكر والمؤنث ١/٦٠ .

(١٥) سيبويه : الكتاب ٣/٤٧٧ - ٤٧٨ .

جـ - فى النحو :

المقصود بالتعليل بالمعيار فى المستوى النحوى ، هو أن يصادف اللغوى تركيبا نحويا ما ، فيتخذ المعيار علة لقبوله أو رفضه .

ففى قوله تعالى فى سورة الكهف : ﴿ يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ - ٣١ ﴾
يعمل الفراء لوجود (مِنْ) قبل كلمة (ذهب) للبعد عن القبح ، يقول الفراء :
« ولو ألقيت (مِنْ) من (الذهب) جاز نصبه على بعض القبح لأن الأساور ليس بمعلوم عددها ، وإنما يحسن النصب فى المفسر [التمييز] إذا كان معروف العدد ، كقولك : : عندي جبتان خزا ، وأسواران ذهبا ، وثلاثة أساور ذهبا . فإذا قلت عندي أساور ذهبا فلم تبين عددها كان (بمن) ، لأن المفسر يتبنى لما قبله أن يكون معروف المقدار » (١٦) . ونلاحظ أن الفراء قد أقام معياره هنا على أساس من استقراء كلام العرب ومعرفة عاداتهم فى الكلام ، ومن ثم يكون المعيار قد أقيم على أساس تجريبى .

وبالنسبة (لكلا) و (كلتا) فقد أجمع العرب على إثبات الألف فى كافة حالات الإعراب ، فلم يَطْرُدُوا قاعدة المثني فى حالتى النصب والخفض ، إلا قبيلة بنى كنانة التى مضت على القياس حيث حكم الفراء عليها بالقبح إذ يقول : « ولون : رأيت كلئى الرجلين ، ومررت بكلئى الرجلين . وهى قبيحة قليلة ، مضوا ، القياس » (١٧) . وواضح أن المعيار قد أقيم هنا على أساس استقرائى تجريبى . فكافة العرب لا تقيس فى كلا وكلتا على المثني ماعدا قبيلة بنى كنانة . وواضح أيضا مدى تعسف هذا المعيار وعقلانيته ، إذ ما العيب فى أن لا يقيس كافة العرب ماعدا قبيلة بنى كنانة فى هذا الموضع ؟ .

(١٦) الفراء : معانى القرآن ١٤٠/٢ - ١٤١ .

(١٧) السابق ١٨٤/٢ .

ومن التعليل بالحسن والقبح هو أن (عسى) ينبغي أن لا تأتي إلا مصحوبة بـ (أن) ، غير أنهم قالوا في المثل : « عسى الغدير أبوسا » دون استخدام (أن) بعد عسى . والقراء لا يستحسن ذلك فلا يقيس عليه ، ولا يجوز (عسى) إلا مع (أن) فلا يقال مثلا : عسى زيد قائما . ولم يقدم القراء علة لذلك سوى « عدم استحسانه » لهذا القياس (١٨) . هذا ورغم عقلانية المعيار فقد أُقيم على أساس استقرائي ، إذ إنهم استقرأوا التراكييب التي ترد (عسى) بها ، فوجدوا أنها تكون مصحوبة دائما (بأن) فلما جاءت بدونها لم يستحسن القراء ذلك .

وقد يكون « للحسن » درجات عند القراء ؛ فهناك « الحسن » وهناك « الأحسن » . فجواب الجزء - مثلا - قد يكون فعلا ماضيا ويعطف على الجزء - أي يتعلق بالجزء - وهو فعل مضارع كقولك : إن تقم قمت ؛ وقد يحدث العكس فيعطف المضارع على الماضي كقولك : إن قمت أقم . وأما في نظير القراء فإن « أحسن الكلام أن تجعل جواب (يفعل) بمثلها ، و(فَعَلَ) بمثلها كقولك : إن تَجَرَّ تَربح ، أحسن من أن تقول : إن تَجَرَّ ربح . وكذلك إن تَجَرَّتْ ربحت أحسن من أن تقول : إن تَجَرَّتْ تَربح . وهما جائزان » (١٩) . ونلاحظ أن المعيار قد أُقيم هنا على أساس عقلي هو استحسان القراء للموازاة بين الصيغتين الصرفيتين لفعلي الشرط وجوابه .

والحقيقة أن مقاصد الإبداع قد تحتم الخروج على المعيار السابق الذي وضعه القراء دون أن يقل عيار الأسلوب ، ففي قوله تعالى في مفتتح سورة إبراهيم : « آلر كتاب أنزلناه إليك لتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ » عطِفَ المضارع على الماضي ، ومع ذلك فكلا الفعلين قد عبر تعبيرا صادقا عن تتابع الأحداث وتسلسلها بحيث أننا

(١٨) ثعلب : مجالس ٢٥١/١ .

(١٩) القراء : معاني القرآن ٢٧٦/٢ .

لو غيرنا أيا منهما ليمائل الآخر حتى يتحقق معيار الحسن ، فربما تعذر فهم الجملة ، أو ربما أمكن فهمها ولكنها لا تؤدي المعنى المطلوب . بالإضافة إلى هذا فإن كثيرا من الأفعال التي تبدو لنا ماضية أو مضارعة ، لا تكون كذلك في واقع الأمر ، إذ إنها لو فُحصت من خلال تركيب الجملة لربما وُجدت ذات أزمنة مختلفة تماما ، ففي الآية التي ذكرناها توا جاء الفعل (لِيُخْرِجَ) في المضارع والمقصود به المستقبل .

فإذا انتقلنا إلى كتاب سيبويه ، وجدناه يهتم بمعياري الحسن والقبح في المستوى النحوي اهتماما ملحوظا حتى إنه يصطنع درجات للكلام يضعها في مفتح كتابه يَضْمَنُهَا معايير الحسن والقبح حيث يقول : « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسأيتك غدا . وأما المحال فأن تنتقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا وسأيتك أمس . وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه . وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكى زيدا يأتيك ، وأشياء هذا . وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس » (٢٠) . وأغلب هذه المعايير منطقى مما لا شأن له باللغة « فالتحوى يحلل العبارة الكاذبة كما يحلل العبارة الصادقة ولا يهمه منها الا التحليل اللغوى » (٢١) . وأما المعيار الوحيد الذى له علاقة باللغة هو : « أن تضع اللفظ في غير موضعه نحو : قد زيدا رأيت » ، وذلك على خلاف الكوفيين الذين لم يهتموا إلا بالمعايير اللغوية فقط ولم يمسوا المعايير المنطقية كما فعل البصريون .

فمما تعلق به سيبويه لرفض بعض النطوق لقبحها وقبول البعض الآخر لأنها

(٢٠) سيبويه : الكتاب ٢٥ / ١ - ٢٦ .

(٢١) د . تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ١٥ .

حسنة في نظره ، أنك إن قلت رويدكم أنتم وعبد الله « كأنك قلت أفعلوا أنتم وعبد الله ، لأن المضمرة في النية مرفوعة ، فهو يجرى مجرى المضمرة الذي يبين علامته في الفعل . فإن قلت رويدكم وعبد الله ، فهو أيضا رفع وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله كان فيه قبح ، فإذا قلت اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن [المائدة] : « فاذهب أنت وربك فقاتلا - ٢٤ » ، [البقرة] : « اسكن أنت وزوجك الجنة - ٣٥ » وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . فيحسن الكلام كأنك قلت افعلوا أنتم أنفسكم فإن قلت : رويدكم أنفسكم رفعت وفيها قبح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها قبح . فإذا قلت أنتم أنفسكم حسن الكلام « (٢٢) . فرغم أن المعيار عقلي فقد أقيم على قاعدة تجريبية ، فقد استقرأ سبويه اللغة فوجد أن هذا التركيب بالذات لا يأتي إلا على هيئة معينة . فالنطق الذي يخرج عنها فقد خرج عن المعيار .

ومن التراكيب التي استقيحها سبويه ، أن تتقدم الأسماء الفعل في وجود حروف معينة مثل (كي) حيث يقول : « هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل . فمن تلك الحروف ، الحروف العوامل في الأفعال الناصبة . ألا ترى أنك لا تقول جئتك كي زيد يقول ذاك ، ولا خفت أن زيد يقول ذاك فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم ، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين (إن) وأخواتها بفعل « (٢٣) ونلاحظ أن أسباب القبح هنا هي مخالفة التركيب العربي ، فرغم عقلانية المعيار فقد أقيم على أساس استقرائي تجريبي .

د - في الدلالة :

التعليل بالمعيار في المستوى الدلالي ، هو أن يصادف اللغوي دلالة ما سواء كانت لمفرد أو لجملة فيتعلل لرفضها أو قبولها بالحسن أو القبح .

(٢٢) سبويه : الكتاب ٢٤٦/١ .

(٢٣) السابق ١١٠/٣ .

ففى قوله تعالى فى سورة سبأ : ﴿ قُلِ اللّهُ ۖ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ - ٢٤ ﴾ فالمعنى الذى يتبادر من هذه الآية - كما يرى القراء - إما أن يكون الله ورسوله على الهدى ، أما الكفار ففى ضلال ، وإما أن يكون العكس أى الله ورسوله على ضلال والكفار على الهدى . فيتساءل القراء كيف يقول الله ذلك وهو يعلم يقينا أنه هو ورسوله على الهدى ؟ غير أن القراء يستحسن هذا الكلام قائلا : « وهو فى القرآن وفى كلام العرب كثير أن يوجه الكلام إلى أحسن مذهب إذا عرف » (٢٤) .

ومن هذا الحديث أيضا أن يستقيح العربى بعض الألفاظ التى يضطر لاستعمالها وتكون نائية على السمع فيستبدل شيئا من حروفها ، فمن كلامهم أن يقولوا : « قاتلة الله » ثم يستقبحونها فيقولون : قاتعه وكاتعه . ويقولون جوعا ! دعاء على الرجل ، ثم يستقبحونها فيقولون جودا . وبعضهم جوسا » (٢٥) .

والقراء فى كل ذلك يضع معياره على أساس تجريبى بعد أن استقرأ كلام العرب .

ولقد طرق أحمد بن فارس أيضا هذا الباب ، فالكناية عنده لها وسيلتان ، إحداهما أن يكنى عن الشيء بغير اسمه تحسينا للفظ أو اكراما للمذكور مثل قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ وَلَكِن لَّا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا - ٢٣٥ ﴾ فالمقصود النكاح ، وكذلك قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ - ٤٣ ﴾ المقصود بالغائط المطمئن من الأرض . كل هذا تحسين للفظ والله جل ثناؤه كريم يكنى ، (٢٦) حيث نلاحظ أن ابن فارس قد أقام معياره على أساس تجريبى تابع من

(٢٤) القراء : معاني القرآن ٢/٣٦٢ .

(٢٥) السابق نفس الصفحة .

(٢٦) ابن فارس : الصحاح ٤٣٩ .

طرق العرب في الكلام .

أما إذا جئنا للكتاب ، وجدنا سيويه يستخدم التعليل بالحسن والقبح في المستوى الدلالي أيضا وذلك حين يستحسن النطق لأنه يفيد دلالة ، أو يستقبحه لأنه لا يفيد دلالة حيث يقول : « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحدٌ خيرا منك ، وما كان أحدٌ مجترئا عليك . وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفى أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا وإن قلت : كان رجل ذاهبا فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ولو قلت كان رجل من آل فلان فارسا ، حسن لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله . ولو قلت كان رجل في قوم عاقل لم يحسن ، لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح » (٢٧) . فالمعيار العقلاني قد أقيم على أساس عقلي أيضا لأن « الدلالة » من أعمال الفكر ، وما يستقبحه سيويه لأنه لا يفيد دلالة في نظره ، قد يفيد دلالة في نظر غيره طبقا لظروف الكلام وملابساته .

وعلى هذا نمضي تعليقات الكوفيين والبصريين بالمعيار وقد أقيم بعضها على أساس تجريبي استقرائي ، وأقيم الآخر على أساس عقلي ، رغم أن المعيار - في كلا الحالين - قد أقيم على أساس عقلي .

الفصل الخامس

التعليل والفروض العقلية

رأينا في التمهيد أن الفروض العقلية حلول وتفسيرات لما يواجه الباحث من مشكلات فيفترضها لكي يحل بها ما يراه من ظواهر . ورأينا أيضا أن المنهج العلمي لا يرفض الفروض التي يفرضها العقل ، ولكنه اشترط لقبولها إمكانية التثبت من صدقها بالرجوع إلى الواقع وامتحانها بالخبرة الحسية (١) . ولقد استخدم الكوفيون والبصريون - كما سوف نرى ثوا - هذه الفروض في تعليلاتهم ، غير أنها وإن بدت مقنعة لأذهان اللغويين ، لا تمكن من الرجوع إلى الواقع للتثبت من مدى صدقها مما يحتم رفضها لأن العقل وحده لا يكفي لتصديقها .

أ - في الأصوات :

التغليب :

وهو يختلف عن التغليب حين يكون الحديث عن مذكر ومؤنث فيُغلبون المذكور، أو حين يكون الحديث عن الحيوان والإنسان فيُغلبون الإنسان كما في قوله تعالى في سورة النور : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ - ٤٥ ﴾ فهذا تغليب نشأ من تواضع المجتمع الكلامي وأساليبه في الحديث ، أما التغليب الذي ستره هنا فهو يختلف عن ذلك في أنه يعود إلى تصور عقلي في ذهن اللغوي حين يرى تغيرا لغويا ما فيجزمه إلى

(١) هذا الفرض العقلي في التمهيد ص ٢٢ .

تغليب عنصر لغوى على عنصر آخر .

فكلمة (يُوْدَى) ومعناها كامل السلاح ، تُنطق بدون همزة أحيانا فيقال : يُوْدَى . وكلمة (مُؤْمِن) تُترك همزتها أحيانا وتنطق : مؤمن . ورغم أن هذه الظاهرة كان من الممكن أن يتعلل الكوفيون لها بالاستخفاف وهو علة غير عقلية ، ومع ذلك نراهم يتعاملون لها بعلّة عقلية ، إذ يعلل أبو بكر الأنبارى ذلك : بالتغليب ، حيث سكنت الهمزة وانضم ما قبلها فنُلِيت الضمة على الهمزة فجعلتها واوا . وما يحدث مع الضمة والهمزة ، يحدث مع الفتحة والهمزة مثل : الكأس ، والرأس اللتين تُنطقان أحيانا : الكاس والرأس حيث تتغلب الفتحة السابقة على الهمزة فتقلبها ألف مد . ويحدث ذلك أيضا مع الكسرة والهمزة ، ففي كلمة مثل (الذئب) و (البقر) تتحول الهمزة إلى ياء تغليا للكسرة السابقة عليها فيقال : الذيب والبير (٢) .

فهذا الصراع الذى يحدث بين الأصوات ، ثم يحدث القلبة أخيرا لصوت ضد آخر ، لا يوجد إلا فى ذهن اللغوى ولا يمكن التحقق منه بالرجوع إلى الواقع .

ب - فى الصرف :

١ - افتراض تركيب الكلمات :

وذلك حين يُرجع اللغوى صيغة الكلمة التى أمامه إلى صيغ أخرى يفترض أنها الأصول التى رُكِّبت منها هذه الكلمة .

فالفراء يعلل لوجود (بلى) والتى تعنى الرجوع بعد الجحد بأن أصلها (بل) زيد عليها (ألف) معللا ذلك بأن (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها (ألفا) يصلح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعا عن الجحد فقط ،

(٢) أبو بكر الأنبارى : الأضداد ٢٢٢ .

واقترارا بالفعل الذى بعد الجحد ، (٣) . أما عن مناط التحليل فهو هذا الافتراض العقلى بأن (بلى) أصلها (بل) زيد عليها (ألف) ، فكل هذه التغيرات التركيبية لا يمكن الرجوع للواقع للتثبت من مدى صدقها .

وفى كلمة (اللهم) يرى الخليل أن (الميم) بدل من (يا) التى للنداء . فمن قال : اللهم ، كأنه قال : يا الله . غير أن القراء يرى أن هذه (الميم) ليست للنداء بدليل إنشادهم :

وما عليك أن تقولى كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما

أردد علينا شيخنا مسلما

فقد جمع بين النداء و (الميم) مما يدل على أن أصل (الميم) ليس هو النداء . وأما أصلها فى رأيه أنها كلمة (الله) ضم إليها (أم) نريد : يا الله أمنا بخير ، فكشرت فى الكلام فاختلطت . فالرفعة التى فى الهاء من همزة (أم) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها ، ونرى أن قول العرب : هلم إلينا مثلها ؛ إنما كانت (هل) فضم إليها (أم) فتركت على نصبها ، (٤) . فمناط تحليل القراء أن (اللهم) أصلها (الله) ضم إليها (أم) ، و (هلم) أصلها (هل) ضم إليها (أم) كذلك . وهو تصور نظرى ليس هناك دليل عليه ، كما لا يمكن الرجوع للواقع للتثبت من صدقه .

ولقد توصل ثعلب أيضا بالفروض العقلية فى تعليقاته للتوصل لأصول بعض الكلمات ، فيقرر أن (حبذا) لايشى ولا يجمع ثم يبين العلة فى ذلك بأن يردّها إلى أصلها وهو جملة فعلية . يقول : « حبذا لايشى ولا يجمع ومعناه : حب الشيء ذا ،

(٣) القراء : معانى القرآن ٥٣/١ .

(٤) السابق ٢٠٣/١ .

حب الشيء زيد ، ونعم الشيء زيد ، ونعم الشيء الزيدان (٥) . فلقد أرجع ثعلب (حبنا) إلى أصلها الفعلى ، وطالما أنها فعل فهى لا تثنى ولا تجمع ، والحقيقة أن هذا الأصل ماهو إلا فرض عقلى لا يمكن التثبيت منه بالرجوع إلى الواقع .

كما يعلل ثعلب لكيفية وجود كلمة (لولا) بأن أصلها : (لو) للتمنى و (لا) للجد ، فلما ضُمنا صارتا كلمة واحدة لو كان كذا لكان كذا . لولا أنه كذا لكان كذا (٦) . فلقد أرجع ثعلب صيغة (لولا) إلى صيغة هى (لو + لا) اعتبرها الأصل ، وهو فرض عقلى لا يمكن التثبيت من صدقه بالرجوع إلى الواقع .

ولقد استخدم أحمد بن فارس الفروض العقلية أيضا فى تعليقاته ، لأصل الكلمات حتى أنه وضع فرضا يفسر به كيف تكونت بعض صيغ العربية ، خاصة الرباعية والخماسية ، وينطبق هذا الفرض فى معجم مقاييس اللغة ، يقول فى المعجم : « اعلم أن للرباعى والخماسى مذهباً فى القياس يستتبعه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ . والأصل فى ذلك ما ذكره الخليل عن قولهم : حيل الرجل إذا قال حى على . ومن الشيء الذى كأنه متفق عليه قولهم : عشمى ، وقوله :

تضحك منى شيخة عشمية

فعلى هذا الأصل بينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعى (٧) .

فها هنا فرض عقلى وهو أن « أكثر ما تراه من الرباعى والخماسى منحوت » حقا هناك عديد من الكلمات الرباعية والخماسية التى يمكن ملاحظة أثر النحت بها مثل

(٥) ثعلب : مجالس ٥٥٧/٢ .

(٦) السابق ٥٥٩/٢ .

(٧) ابن فارس : مقاييس اللغة ٣٢٨/١ - ٣٢٩ .

البسمللة والحولاقة ، والحمد له ، والجعفدة والسبحلة (٨) ، ومعظمها من الكلمات التي نُحِتَتْ بعد الإسلام ومعروف الأصول التي انحدرت منها ، وهي كلمات محدودة ، أما الكلمات الباقية من الرباعي والخماسي فلاستطيع أن تؤكد أنها تسير على نفس المنوال إذ أن تاريخها مجهول لدينا ، فمن تلك الكلمات - مثلا - كلمة (بحتر) التي يقول ابن فارس عنها : « وهو القصير المجتمع الخلق ، فهذا منحوت من كلمتين : من الباء والتاء والراء وهو من بترته فبتر ، كأنه حرم الطول فبتر خلقه ، والكلمة الثانية : الحاء والتاء والراء وهو من حثرت وأحشرت ، وذلك أن لا تفضل على أحد . يقال : أحشر على نفسه وعياله أي ضيق عليهم . فقد صار هذا المعنى في القصير لأنه لم يُعْطَ ما أُعْطِيَ الطويل » (٩) فمن الذي يستطيع أن يؤكد أن هذا هو ما حدث فعلا ؟ من الذي يستطيع أن يرجع إلى الواقع ليتأكد مثلا أن كلمة (ضبط) منحوتة من كلمتي (ضبط وضبر) ، وكلمة : صهصلى منحوتة من كلمتي (صهل وصلق) ، وكلمة صلدم منحوتة من كلمتي : (الصلد والصدم) وقس على ذلك باقى كلمات الرباعي والخماسي التي اعتبرها ابن فارس من المنحوتات ؟ إن استحالة ذلك - أي الرجوع إلى الواقع للتأكد من الكلمات المنحوتة - يجعل مقولة ابن فارس : « إن أكثر ما تراه من الرباعي والخماسي منحوت » في حيز الفرض العقلي ، والتعليلات المبنية عليها تعليقات عقلية لا يمكن التثبت منها في الواقع .

ومن ضمن الفروض العقلية للكوفيين التي تعللوا بها لأصل الكلمات ، اعتقادهم أن « الأصل في (لكن) (إن) زِيدَتْ عليها (لا) و (الكاف) فصارتا جميعا حرفا واحدا » (١٠) وهو فرض عقلي لأننا مهما تتبعنا تاريخ العربية الموجود لدينا لن نثر على الخطوات التي وقعت حتى يتم هذا التغير التركيبي .

(٨) ابن فارس : المصاحي ٤٦١ ، وجلال السيوطي : المزهري ٤٨٢/١ .

(٩) ابن فارس : مقاييس اللغة ٣٢٩/١ .

(١٠) كمال الدين الأتباري : الانصاف ٢٠٩/١ .

ومن ذلك أيضا ، ذهاب الفراء - ومن تابعه من الكوفيين - إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) وهو فرض عقلي كذلك ، إذ لا يمكن تتبع التطورات التاريخية التي أنتجت هذه الكلمة (١١) .

٢ - مرتبة الأصل ومرتبة الفرع :

وهو فرض عقلي اعتقد اللغويون بموجبه أن الكلمات لا تنفص مع بعضها على قدم المساواة ، بل هناك كلمات أصول وأخرى فروع لها ، فالاسم هو الأصل والفعل فرع والجمع فرع على الواحد ، والمقصود أصل والممدود فرع ، والمظهر أصل والمضمر فرع ، وبعد أن قسموا الكلمات إلى أصول وفروع ، رتبوا على ذلك أحكاما ، فلا يسوى بين الأصل والفرع ، والفروع تنحط دائما عن درجة الأصول (١٢) .

غير أن تشومسكي ومعه تلامذته قد أخذوا بمبدأ الأصلية والفرعية ؛ يقول الدكتور عبده الراجحي : « وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked ، وقرروا أن الألفاظ (غير المعلمة) هي الأصل ، وهي أكثر دورانا في الاستعمال وأكثر تجردا ، ومن ثم أقرب إلى (البنية العميقة) . فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلا غير معلم (Jump-love) بينما الماضي تلحقه علامة (- ed) : jumped ، loved ، والمفرد غير معلم (booy-book) والجمع تلحقه علامة (S) : booy-s- books . وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع ، والمفرد أصل والجمع فرع » (١٣) وهو شبيه جدا بما سوف نراه في

(١١) السابق ٢٦١/١ .

(١٢) انظر المرجع السابق على سبيل المثال : م ٨ : ٦٠/١ ، م ٢٢ : ١٧٦/١ ، م ٢٧ : ٢٢٩/١ ، م

٢٩ : ٢٤٦/١ ، م ٤٠ : ٣٠٠/١ ، م ٦٢ : ٤٤٨/٢ .

(١٣) د . عبده الراجحي : النحو العربي ١٤٦ .

الدرس العربى .

ولقد أيد الدكتور عبده الراجحي استخدام مبدئى الأصلية والفرعية فى الدرس اللغوى حيث يقول : « كان الوصفيون يرون فى ذلك بحثا ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علمى سليم ، غير أن المنهج التحولى رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية فى فهم (البنية العميقة) وتحويلها إلى (بنية السطح) . وفى العربية مثلا لانستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و (يبيع) ، بل علينا أن نعرف (أصل) الألف فيهما . ولانستطيع أيضا أن نغفل عن أن الطاء فى (اضطرب) و (اضطرب) ليست (طاء) وإنما أصلها (تاء) . وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفى المحض عند حد وصف الظاهرة (كما هى) دون أن يجد تفسيرا لها ومن هذا التفسير البحث عن الأصل » (١٤) .

والحقيقة فإننا حين نقول أن (باع) أصلها (بيع) ، و (قال) أصلها (قول) فإننا لانقصد العلاقة العضوية بين الأصل والفرع ، تلك العلاقة التى يقصدها العقلانيون ، وإنما نقصد أن (الأصل) هو طبقا لنظام اللغة . فالكلمتان (بيع) و (قول) ليستا أصلين عضويين للكلمتين (باع وقال) . بل إن هاتين الكلمتين - أعنى بيع وقول - ربما لم تنطقا إطلاقا ، فكيف تكونان أصلين عضويين لكلمتين نطقتا فعلا ؟ وحتى لو كانتا قد نطقتا فعلا ثم عدل عنهما لسبب ما لنطق أحسّر - وهذا محتمل - فإن الدرس اللغوى الحديث لا يأبى مثل هذه الدراسة - أى الأصلية والفرعية - غير أن موضعها فى هذه الحالة يكون فى الدراسات التاريخية لا الوصفية . أما فى الحالات التى تجهل فيها العلاقة التاريخية بين الأصل والفرع ، فلا موضع لها لا فى الدراسات التاريخية ولا فى الدراسات الوصفية ، ولابد فى هذه الحالة

أن نتوقف عن تقرير هذه العلاقة ، ولا نعتمد فى ذلك على أسباب عقلية أو منطقية .

وفى الحقيقة ، فحين درس نحاة العربية هذه العلاقة بين الكلمات ، كانوا يجهلون فى غالب الأمر ما بينها من صلات تاريخية ، وكانوا يعتمدون فى تقرير الأصلية والفرعية على شواهد عقلية ومنطقية ، مما يجعل درسهم فى النهاية لا يخرج عن حيز الفرض العقلى الذى يستحيل التثبت منه فى الواقع ، إذ من يستطيع أن يثبت لنا أن المفرد أصل والجمع فرع عليه ؟ ثم إنهم حينما كانوا يقررون أن الفروع تنحط دائما درجة عن الأصول ، كانوا ينظرون بذلك إلى اللغة نظرة اجتماعية مما يجعل أحكامهم تخرج بذلك عن المنهج العلمى لتصبح ضربا من التعبيرات الذاتية .

إن كلمة (الولد) فى قولنا (الولدان) هى مورفيم ، و (- آن) مورفيم آخر . الأول حر والثانى مقيد . وهما يتساويان فى المرتبة ولا فضل لأحدهما على الآخر .

وأيا كان مصدر هذه النظرة العقلية - أو المنطقية - إلى العلاقة بين الكلمات ، فلقد استخدم الكوفيون هذين المبدئين فى تحليلاتهم ، فمن ذلك ما تعلل به أبو بكر الأنبارى لاثبات أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه إذ يقول : * الدليل على أن المصادر بعد الأفعال ، وأنها مأخوذة منها ، أن المصادر تكون توكيدا للأفعال كقولك : ضرب زيد ضربا ، وخرج خروجا ، وقعد قعودا ، وما أشبه ذلك . فلا خلاف فى أن المصادر هاهنا توكيد للأفعال ، والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده ، والمؤكد سابق له ، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه وأن الفعل هو الأصل الذى أخذ منه ، (١٥) . فرتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ، فدل ذلك على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، وكل ذلك استدلال منطقى لا يمكن التثبت منه فى الواقع .

(١٥) الزجاجى : الإيضاح فى علل النحر ٦١ .

كمال الأنبارى : الانصاف ٢٣٦/١ .

٣ - تكثير الحروف :

ومؤدى هذه الفكرة أن الكلمات قليلة الحروف ، تكون فى حاجة دائما لحروف اضافية لزيادة بنيتها . ومن الطبيعى أن يلجأ النحاة دائما للتعامل بهذه الفكرة كلما قابلتهم كلمة بها بعض الحروف الزائدة من وجهة نظرهم .

فمن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الأسماء الستة المعتلة معربة من مكانين ، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد . ولقد عرض كمال الدين الأنبارى - فى الإنصاف - وجهات نظر عديدة للكوفيين وفى إحدى هذه الاحتجاجات قولهم : « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها تكثيرا لها ، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان ، فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه » (١٦) . فلقد استخدم الكوفيون فكرة تكثير الحروف فى تعليلهم لإعراب الأسماء الستة من مكانين .

ومن تعليقات الكوفيين بتكثير الحروف أيضا ، ذهابهم إلى أن الاسم فى (ذا) و (الذى) الذال وحدها ، أما ما زيد على (الذال) فهو تكثير لها فى كلا الحالين (١٧) .

واستخدم ثعلب هذا التعليل أيضا لتفسير زيادة الواو والتاء فى (ملكوت) ، و(جيروت) حيث يقول : « الجيروت من الجبرية وهى الكبر ، والملكوت من الملكية وهى الملك ، وزادوا الواو والتاء ليكثر الحروف » (١٨) .

ثم استخدم هذا التعليل مرة أخرى ليعلل به زيادة (الميم) فى (أنتما) و (أنتم)

(١٦) كمال الدين الأنبارى : الإنصاف ٢٠/١ .

(١٧) السابق ٦٦٩/٢

(١٨) ثعلب : مجالس ١٨٩/١

حيث يقول : « زيدت الميم فى تشبة الاسم وجمعه لقلته ، وذلك أن قولك قممتُ وقمتَ على حرف واحد » (١٩) .

والواقع أن هذه الفكرة فرض عقلى ، إذ لا يمكن لأحد أن يتأكد من « الدوافع » التى تدفع لزيادة حرف ما فى إحدى الكلمات ، ثم إن على الذين يأخذون بهذه الفكرة أن يعللوا لنا وجود كلمات عديدة جدا فى اللغة تتكون من حرفين سواء من حروف المعانى مثل : فى ، على ، من ، ما ، أو الضمائر مثل : أنا ، هو ، هى ، أو الأسماء والأفعال مثل : يد ، أب ، أم ، فم وفعلى الأمر قل وبع ، وهناك أفعال من حرف واحد مثل فعل الأمر ق من وقى وف من وفى . ولديهم فى الإنجليزية : (O) للنداء ، و (a) أداة للتكثير ، فكيف استطاعت مثل هذه الكلمات أن تحافظ على بنيتها مئات من السنين دون أن تحتاج لتكثير حروفها ؟ .

٤ - الأولى :

ومن الفروض العقلية ذات الشأن فى النحو العربى ، افتراضهم أن هناك شيئا يستحق الأولوية عن شئ آخر ، كأن نحكم على حذف حرف ما فى إحدى الكلمات بأنه « أولى » من حذف حرف آخر ، فمن ذلك ذهاب الكوفيين إلى أنه إذا اجتمع فى الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية نحو : تتناول وتتلون ، فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية نحو : تناول ، وتلون . وقد تعللوا فى ذلك بأن « حذف الزائدة أولى من الأصلية لأن الزائد أضعف من الأصلى ، والأصلى أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى » (٢٠) .

(١٩) الزجاجى : مجالس العلماء ١٠٤ .

(٢٠) كمال الدين الأثيرى : الانصاف ٦٤٨/٢

والمرء ليدَّهش إذا حُذفت إحدى التاءين فكيف لنا أن نحدد المحذوف منهما ؟ وهل هناك علامة لصيقة بأحدى التائين تبقى ببقائها وتذهب بذهابها فنقرر أى التاءين بقيت وأيهما حذفت ؟ على أى حال فلقد اهتم النحاة بهذه العلة وأسماها علة « أولى » وسوف نراها فى النحو أيضا ، وهى علة عقلية لا يمكن التثبت منها فى الواقع .

٥ - التعويض والتوازن :

وذلك أن الكوفيين - والبصريين أيضا - توهموا أن الكلمة تكاد تكون كائنا حيا ، إذا فصل منه عضو من الأعضاء لا بد أن يعوّض عنه بآخر وإلا اختل توازن هذه الكلمة .

ففى قولهم (إقامة) زيدت (التاء) فى نهاية الكلمة - كما يرى الفراء - عوضا عن حذف عين الكلمة وهى (الواو) ، ، إذ أن أصل الكلمة هو (إقوام) ، غير أن هذه (التاء) يمكن حذفها فى حالة الإضافة ، إذ أن المضاف إليه سيصبح عوضا عنها كما فى قوله تعالى فى سورة الأنبياء : ﴿ وإقام الصلاة - ٧٣ ﴾ وذلك لأن « الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد » (٢١) . فكانت الكلمة لما سقط منها حرف عوّضت عن ذلك الحرف (بالتاء) ، ولكنها لما أضيفت إلى غيرها أصبحت فى غير حاجة إلى هذه التاء لأن ما أضيفت إليه أصبح عوضا لها عن تلك التاء . وكل ذلك فروض عقلية لا وجود لها إلا فى ذهن اللغوى .

ولقد تعلل ثعلب أيضا بفكرة « التعويض » لوجود (الهاء) فى قولهم أجزته إجازة وأقامته إقامة ، فقال نفس ما قاله الفراء قبلا بأنهم جاءوا بهذه التاء عوضا مما ألفوا (٢٢) . رغم أن هذه الهاء لا علاقة لها بفكرة « التعويض » وإنما جاءت لتؤدى

(٢١) الفراء ، معانى القرآن ٢ / ٢٥٤ .

(٢٢) ثعلب : مجالس ١ / ٢٠٣ .

دورا دلاليا في الكلمة هو الأفراد والتأنيث .

ومن ذلك أيضا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة . وفي التعليل لذلك استخدم ثعلب فكرة التعويض فقال : « الاسم سمة توضع على الشيء يُعرف بها ، والأصل في الاسم وسم ، إلا أنه حُذفت منه (الفاء) التي هي (الواو) في (وسم) . وزيدت (الهمزة) في أوله عوضا عن المحذوف ووزنه إعل ، لحذف الفاء منه » (٢٣) . أي أن علة زيادة (الهمزة) في أول الكلمة هو التعويض .

وإذا كان التعويض - فيما سبق - حرفا يضاف عوضا عن حرف يُحذف ، فقد أوغل النحاة في عقلانيتهم وجعلوا « التعدى » وظيفة نكتسبها الكلمة عوضا عن الحرف المحذوف منها ، ففي الفعلين اللازمين : وجل يوجل ، ووجل يووجل ، ظهرت (الواو) في مضارعهما ، أما في الفعلين المتعديين : وعد يعد ، ووزن يزن ، فلم تظهر الواو في مضارعهما فيحلل الكوفيون لبقاء الواو في اللازم ، وحذفها من المتعدي قائلين : « لأن التعدى صار عوضا من حذف الواو » (٢٤) .

والحقيقة أن التعويض فكرة عقلية ، إذ أن المحذوف أو الزيادات تحدث في الكلمة بطريقة آلية لا دخل للعقل فيها . والدليل على ذلك أن كثيرا من المحذوف تحدث بلا عوض كالترخيم مثلا ، وهام الكوفيون أنفسهم يسيحون في موضع آخر الحذف بدون عوض ، فقد ذهبوا إلى إنه « يجوز الخفض في القسم باضمار حرف الخفض من غير عوض » (٢٥) .

(٢٣) كمال الدين الأنباري : الانصاف ٦/١ .

(٢٤) السابق ٧٨٢/٢ .

(٢٥) كمال الدين الأنباري : الإنصاف ٣٩٣/١ .

٦ - ثقل التعريف وثقل المخالفة :

لقد رأينا فيما سبق أن التعليل بالاستخفاف والاستثقال ينقسم لدينا إلى نوعين ، النوع الأول هو ما استخدمه الكوفيون للتعليل للظواهر اللغوية التي تحدث آليا ، وقد أدرجناه في التعليقات التجريبية . والنوع الثاني - وهو موضوع هذه الفقرة - هو ما تعلل به الكوفيون لظواهر لغوية تحدث نتيجة لتدخل وعي الانسان وتفكيره مما يدعوننا لأن ندرجه في التعليقات العقلية طالما أن الوعي يحتاج إلى أعمال الفكر ونحن لانستطيع أن نصل إلى أفكار الآخرين .

فمن ذلك ما تعلل به أبو بكر الأنباري للأسباب التي تمنع بعض الكلمات من الصرف حيث يقول : « إذا سميت امرأة بنت مذكر لم تجره [لم تصرفه] كقولك قامت خائن ، وظالم ، وأكرمت خائن وظالم ، ومررت بخائن وظالم . وكذلك تقول : قامت سنيح ، وقعدت مدل ، وأكرمت سنيح ورأيت مدل ومررت بسنيح ، ونظرت إلى مدل » وكان ينبغي على أبي بكر الأنباري أن يقف عند هذا الحد من الوصف المباشر للغة فيظل في نطاق المنهج التجريبي ، ولكنه مال به أن سند هذا الوصف بعليتين عقليتين حين قال : « فلا تجرى النعوت المذكرة إذا علقتها على الإناث لأنها ثقلت إذ علقت على مالا يشاكلها فاجتمع فيها هذا الثقل مع ثقل التعريف ، فلم تجرها لهاتين العليتين ، فإن كانت نكرة أجريتها كقيلك : قامت مدل ومدل أخرى . وأكرمت مدل ومدلا أخرى ومررت بمدل ومدل أخرى . لم تجر الأولى لأنها معرفة وأجريت الثانية لأنها نكرة » (٢٦) . فالثقل راجع هنا إلى علتين هما مخالفة النعت للمنعوت في الجنس ، والتعريف ، وهما فرضان عقليان طالما أنه لا يمكن التثبت منهما بالرجوع إلى الواقع ، ويحتاجان من المتكلم إلى أعمال الفكر مما يصعب علينا إثباته والتأكد منه ، كما إنه يتعارض مع آلية اللغة .

(٢٦) أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ١/ ١٦٥ .

وكما تعلق الكوفيون مستخدمين الفروض العقلية في الصرف ، تعلق البصريون أيضا مستخدمين هذه الفروض .

فكما أرجع الكوفيون صيغ بعض الكلمات إلى أصولها فعل البصريون نفس الشيء قبلهم . فها هو الخليل يعتقد أن (اللهم) أصلها (يا الله) و (الميم) بدل من (يا) (٢٧) .

واستخدموا أيضا فكرة التعويض في تحليلهم للتغيرات التركيبية التي تلتحق ببعض الكلمات ، يقول سيبويه : « والعوض قولهم : زنادقة وزناديق وفرازنة ، وفرازين ، حذفوا (الياء) وعوضا (الهاء) ، وقولهم أسطّاع يستطيع ، وإنما هي أطاع يطيع ، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين من أفعل ، وقولهم (اللهم) ، حذفوا (يا) وألحقوا (الميم) عوضا » (٢٨) .

وكما اعتقد الكوفيون أن بعض الكلمات قد انحدرت من تركيبات مزجية أو نحوية ، اعتقد البصريون ذلك أيضا ، ففى مسألة القول فى لام (لعل) الأولى زائدة هى أو أصلية ؟ ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى فى (لعل) أصلية ، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها زائدة . ولقد تعلقوا لذلك بفكرة أصل الكلمات إذ يقولون : « والذي يدل على أنها زائدة ، أن هذه الأحرف - نعى (إن) وأخواتها - إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل لأن (أن) مثل (مد) ، و (ليت) مثل (ليس) و (لكن) أصلها (كن) رُكبت معها (لا) . كما رُكبت (لو) مع (لا) فقبل : لكن . و (كان) أصلها (أن) أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذا (لعل) أصلها (عل) وزيدت عليها اللام » (٢٩) .

(٢٧) سيبويه : الكتاب ١٩٦/٢ ، وكمال الدين الأتبارى : الإنصاف ٢٤٣/١ .

(٢٨) سيبويه : الكتاب ٢٥/١ .

(٢٩) كمال الدين الأتبارى : الإنصاف ٢٢٤/١ .

ولقد رأينا فيما سبق (٣٠) أننا لا يمكن أن نتتبع كيف رُكبت هذه الأصول لتنتج لنا هذه الكلمة أو تلك مما يجعل فكرة تركيب الكلمات فى نطاق الفرض النظرى ، فيما عدا - بطبيعة الحال - الكلمات التى أمكن تتبع تاريخها التركيبى مثلى البسمله ، والحوقة ، والجفدة ... الخ وموضعها فى الدراسات التاريخية .

ج - فى النحو :

١ - التغليب :

وكما رأينا الكوفيين يستخدمون فكرة « التغليب » فى المستوى الصوتى نراهم يستخدمونها فى النحو كذلك ، فمن المعروف أن الأسماء تأتى بعد (منذ) و (مذ) إما مرفوعة وإما مجرورة فيقال : ما رأيته منذ يومان ومنذ يومين ، ومذ يومان ومذ يومين . غير أن الكوفيين يعتقدون أن (منذ) و (مذ) كلاهما مركبة من (من) و (إذ) . ولقد استخدم الكوفيون فكرة « التغليب » فى التعليل لجر الاسم مرة ورفعه مرة أخرى فيقولون : « وإذا ثبت أنها [أى : منذ] مركبة من (من) و (إذ) كان الرفع بعدهما بتقدير فعل ، لأن الفعل يحسن بعد (إذ) والتقدير ما رأيته مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان . فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضا كان الخفض بهما اعتبارا (بمن) . ولهذا المعنى كان الخفض (بمنذ) أجود من (مذ) لظهور نون (من) فيها تغليا (لمن) . والرفع (بمذ) أجود لحذف نون (من) منها تغليا (لإذ) » (٣١) .

وفكرة التغليب كما قلنا سابقا فرض عقلى ، إذ لا يمكن أن نلاحظ فى تجربة عملية كيف تتغلب صيغة لغوية على صيغة أخرى ، وكل ما هناك أن العربية تقبل هذا النمط اللغوى إلى جانب ذاك ، حقا قد يكون أحد النمطين أكثر تردادا من الآخر ، ولكن ليس من واجبتنا أن نفضل أحدهما تغليا لصيغة لغوية على غيرها .

(٣٠) انظر ص ٢٢٦ فى الفقرة الخاصة بافراض تركيب الكلمات .

(٣١) كمال الدين الأنبارى : الإنصاف ٣٨٢/١

٢ - التوازن :

وهو قريب جدا من فكرة التعويض التي رأيناها عند دراستنا للمستوى الصرفي ، إذ يعتقد النحاة أنه لا بد أن يكون هناك أحيانا نوع من التوازن في الجملة العربية سواء في نحوها أو في بنائها .

فقد يعمد الراجز إلى خفض المضارع المجزوم كما في قول زهير في مطلع معلقته:

أمن أم أو في دمنة لم تكلم بحومانة الدراج قالمشلم

حيث اضطر إلى خفض (الميم) في (لم تكلم) بدلا من جزمها ليس لأي سبب ما ، بل لكي تتفق هذه الميم المجرورة مع قافية القصيدة . ويعلل ثعلب ذلك بوجود علاقة قرابة بين الجزم والخفض حيث يقول : « فإن القوافي إذا حركت في الجزم تحركت إلى الخفض لأن الخفض أخو الجزم » (٣٢) . وواضح أن فكرة « التأخى » هذه هي تصور عقلي لا يمكن التثبت منه في الواقع أوجده النحوي لكي يحقق نوعا من التوازن بين الحركات الإعرابية .

وإذا كان حفظ التوازن مطلوبا في حركات الإعراب عند ثعلب ، فهو عند أحمد بن فارس مطلوب في الكلام ككل ، فلا توجد ظاهرة « البسط » مثلا إلا ووجدت ظاهرة القبض محاذاة لها ، فمن المعروف أن الشعراء قد بسطوا في حروف الاسم أو الفعل فيزيدون فيها لإقامة الوزن أو للحفاظ على القافية والمكس صحيح أيضا ، أي أنهم يقبضون فيحذفون منها ما يمكنهم من تحقيق هذين المطلبين . وهذا التعليل التجريبي كان كافيا للتعليل « للبسط والقبض » . فخير أن ابن فارس لم يكتف به واعتقد في وجود علة عقلية وراء كل ذلك هي « المحاذلة » التي تحقق نوعا من التوازن

بين البسط والقبض إذ يقول: « ومن سنن العرب القبض محاذاة للبسط الذي ذكرناه » (٣٣) .

وبطبيعة الحال ، فإن الشاعر حين يسط أو يقبض فإن ذهنه لا يتطرق إطلاقاً لفكرة « المحاذاة » ، وإنما يفعل ذلك اضطراراً منه لكي يحافظ على القافية ، وتبقى « المحاذاة » فرضاً عقلياً لا يوجد إلا في ذهن النحوى .

٣ - التوقيف :

وهو أن يعتقد اللغوى أن الظاهرة اللغوية التي أمامه قد وصلت إلينا توقيفاً من الله تعالى ، وربما كان الكسائي هو أول من تعلل بالتوقيف من الكوفيين ، إذ يحكى المازنى أن أحدهم سأل الكسائي يوماً فى مجلس يونس وقال له : « كيف تقول لأضرين^١ أيهم فى الدار ؟ قال : لأضرين^٢ أيهم فى الدار . قال : فكيف تقول : ضربت أيهم فى الدار ؟ قال : لا يجوز . قال : لم ؟ قال : أى هكنا خلقت » (٣٤) . وبطبيعة الحال فإن أحداً لا يستطيع أن يرجع إلى الوراء مئات الملايين من السنن ليتأكد من الصورة التى جاءت (أى) عليها ، وأنها ظلت هذه الملايين من السنن كما خلقها الله ، مما يجعل التوقيف فى حيز الفرض العقلى الذى لا يمكن التثبت منه فى الواقع . أما إذا كان الكسائي يقصد بالخلق على المجاز أى بمعنى (هكنا وُجدت) كان الكسائي بذلك من الوصفيين الخُلص فى هذا الموضوع .

ولقد استخدم أحمد بن فارس التوقيف فى كثير من تعليقاته بعد ذلك فتعلل به فى اثبات أن الله تعالى هو الذى علمنا العربية (٣٥) ، وأنه أوقف آدم عليه السلام أو

(٣٣) ابن فارس : الصحاح ٢٨١ .

(٣٤) الزجاجي : مجلس العلماء ١٨٦ .

(٣٥) ابن فارس : الصحاح ٨ .

غيره من الأنبياء على الخط العربى (٣٦) ، ثم تعلل به أخيرا فى اثبات أن لغة العرب هى أفصح اللغات جميعا (٣٧) ، وهى من المباحث التى تعتبر اليوم خارج الدرس اللغوى .

٤ - الأولى :

إذا كانت فكرة الأولى تختص بالعلاقة بين الحروف فى الكلمة - كما سبق أن رأينا عند دراستنا للمستوى الصرفى - فإنها فى المستوى النحوى تختص بالعلاقة بين الكلمات فى الجملة ، كأن تكون كلمة ما فى موضع ما ، أولى من غيرها فى هذا الموضع ، مثلما يكون الفاعل - مثلا - أولى برتبة التقديم من المفعول ، أو يكون عامل ما « أولى » بالعمل من عامل آخر فى موضع ما وهكذا . ولقد اهتم النحاة بهذه العلة وسموها علة أولى كما سبق أن ألقنا (٣٨) .

ففى مسألة القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع ذهب الكوفيون فى قضية إعمال الفعلين نحو (أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمنى زيد) إلى أن إعمال الفعل الأول « أولى » ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى « أولى » (٣٩) ولا تريد أن تدخل فى احتجاجات الفريقين . ولكن الدليل على أن علة « أولى » مجرد فرض عقلى أن كلا الفريقين قد تعلل بها ومع ذلك فقد توصلا إلى نتيجتين متناقضتين . فلو لم تكن هذه العلة فرضا عقليا ، لاستطاع الفريقان الاحتكام إلى الواقع ، ولما حدث خلاف بينهما قط .

(٣٦) السابق ١٠ .

(٣٧) السابق ١٦ .

(٣٨) جلال السيوطى : الإخراج ١١٧ .

(٣٩) كمال الدين الأبارى : الإنصاف ٨٣/١ .

• - رتبة الأصل ورتبة الفرع :

رأينا منذ قليل - عند دراستنا للمستوى الصرفي - أن اللغويين اعتقدوا أن الكلمات لا تنقف مع بعضها على قدم المساواة ، فمنها ما هو أصل ومنها ما هو فرع ، وأن الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول ، ثم رتبوا على ذلك أحكاما . رأينا أن الأصلية والفرعية فكرتان عقليتان . يقول الدكتور تمام حسان : « والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى ، مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث ، فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات مثل (نائب الفاعل) لأن في ذلك تلميحات إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بنى للمجهول . وليس ذلك كذلك » (٤٠) .

والآن سوف نرى أنهم استخدموا هذا الفرض العقلي في المستوى النحوي أيضا . ففى مسألة القول في رافع الخبر بعد (إن) المؤكدة ، ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو (إن زيدا قائم) ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر . غير أن الكوفيين استخدموا فكرة انحطاط الفرع عن الأصل في تحليلهم لوجهة نظرهم حيث قالوا : « أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل . فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل ، فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول » (٤١) . وواضح - كما قلنا سابقاً - أن فكرة حط الفروع عن الأصول هي فكرة عقلية تعود في الغالب إلى معتقد اجتماعي ، ونحن لا نستطيع أن نرجع إلى الواقع اللغوي لكي نرى كيف تنحط الفروع عن الأصول ، بل أننا لتعجز أصلاً عن تحديد ماهي الأصول وماهي الفروع .

(٤٠) د . تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ١٨١ . وانظر ص ٢٣٠ من هذا البحث في الفقرة الخاصة

بحرية الأصل ورتبة الفرع .

(٤١) كمال الدين الأنباري : الإنصاف ١٧٦/١ .

٦ - اندماج الكلمات نحويا :

ومن الفروض العقلية التي استخدمها الكوفيون في تعليلاتهم ، اعتقادهم أن بعض الكلمات المتجاورة تندمج مع بعضها أحيانا فتصبح « كالأشياء الواحد » ، وهو فرض عقلي لا يمكن التحقق منه في الواقع ، ولكنهم استخدموه في تعليلاتهم ؛ فلقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا نحو : ضرب زيد عمرو - وذهب البصريون إلى أن العامل هو الفاعل وحده . ولقد احتج الكوفيون بأن قالوا : « إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد » (٤٢) . ولقد حاول الكوفيون بعد ذلك أن يثبتوا هذا الفرض العقلي ، ولكنهم استخدموا في شواهدهم أفعالا مسندة إلى الضمائر مما يجعلها تبدو ككلمة واحدة فعلا ، ولم يقدموا لنا مثالا واحدا يثبتون به كيف يمكن أن يكون الفعل والفاعل - في حالتنا هذه - كالأشياء الواحد بالرغم من انفصالهما عن بعضهما صوتيا ونحويا .

حقا هناك كلمات تندمج مع بعضها بحيث تصبح كلمة واحدة مثل المركبات المزجية والمركبات النحوية ، ولكن يشترط لذلك أن تترج هذه المركبات صوتيا ويصبح لها نبر رئيسي واحد ، وحكم نحوي واحد ، أما إذا ظلت الكلمتان مستقلتين صوتيا ونحويا - كما في حالتنا هذه - فلا يمكن أن يصيرا كالأشياء الواحد ، مما يجعل هذه المقولة في نطاق الفرض العقلي .

وفي مسألة (هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه) ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه وذلك نحو

قولك : يا آل عام فى يا آل عامر ، ويا آل مال فى يا آل مالك . وذهب البصريون إلى أن ذلك غير جائز . وبعد أن قدم الكوفيون شواهدهم من المسموع - وهى تكفى لاثبات وجهة نظرهم - قالوا : والشواهد على هذا كثيرة جدا ، فدل على جوازه ، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخييمه كالمفرد (٤٣) . وهنا كذلك لا يمكن أن يصبح المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فكل منهما مستقل عن الآخر صوتيا . أما نحويا فالمضاف لا يعتمد فى إعرابه على وجود المضاف إليه ، بينما يعتمد المضاف إليه على وجود المضاف .

٧ - نيابة الكلمات عن بعضها :

ومن القروض العقلية التى انتفع بها الفريقان معا ، فكرة نيابة الكلمات عن بعضها ؛ فقد اعتقد النحاة أن الكلمات يمكنها أن تنوب عن بعضها فى المواقف المختلفة وعندئذ إما أن تستحق الأحكام النحوية لما نابت عنه ، أو تكتسب خصائصه فى العمل إذا كان عاملا .

وأما كان الأمر فلقد استخدم الكوفيون هذا الفرض العقلى فى تحليلهم بأن (لولا) ترفع الاسم بعدها حيث يحتاجون على ذلك بقولهم : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ، لأن التقدير فى قولك : لولا زيد لأكرمتهك : لو لم يمنعنى زيد من أكرامك لأكرمتهك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا (٤٤) . و نيابة لولا عن الفعل المقدر بعدها هى التى أُناحت لها العمل لأنها اكتسبت خصائصه .

ومن التحليل بفكرة نيابة كلمة عن كلمة أخرى ما تعلق به فريق من الكوفيين

(٤٣) السابق ١/ ٣٤٩ .

(٤٤) السابق ١/ ٧١ .

فى مسألة القول فى العامل فى المستثنى النصب ، فلقد ذهب هذا الفريق إلى أن العامل فيه (إلا) . وذهب البصريون إلى أن العامل فى المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا) . ولقد تعلل الكوفيون مستخدمين فكرة نيابة كلمة عن أخرى فقالوا : « الدليل على أن (إلا) هى العامل ، وذلك لأن (إلا) قامت مقام (استثنى) . ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، كان المعنى فيه استثنى زيدا ؟ ولو قلت (استثنى زيدا) لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه » (٤٥) .

ومن استخدام الكوفيين لفكرة نيابة كلمة عن كلمة أخرى ، ما تعللوا به لاثبات وجهة نظرهم فى أن لام التعليل هى الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) حيث قالوا : « لأنها قامت مقام (كَيَّ) ، ولهذا تشتمل على معنى (كَيَّ) وكما أن (كَيَّ) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه » (٤٦) .

ربما يكون قد وضح لنا من الأمثلة السابقة أن مفهوم نيابة كلمة عن كلمة أخرى قد استخدم فى كل مرة لتطبيق نظرية العامل ، بحيث نستطيع القول أن هذا الفرض العقلى لم يوجد إلا خدمة لهذه النظرية .

٨ - الفيض :

وهو فرض عقلى ربما لم يستخدمه الكوفيون سوى مرة واحدة ، ويبدو أن مفهوم « الفيض » هنا مستمد من فكرة فلسفية تقع بمثابة المركز لمذهب الفيلسوف المصرى أفلاطون صاحب الأفلاطونية المحدثة (٤٧) .

(٤٥) السابق ٢٦١/١ .

(٤٦) السابق ٥٧٥/٢ .

(٤٧) أطلق المسلمون على الأفلاطونية المحدثة واعتقدوا لمدة طويلة أنها لأفلاطون بينما هى لأفلوطين الذى ولد عام ٢٠٥ م بأسبوط ثم سافر إلى اليونان حيث أنشأ فلسفته التى علل فيها لخلق العالم بفكرتى « الفيض » و « التأمل » . وملخص هاتين الفكرتين أن « المطلق » هو مبدأ الوجود ، وهو كامل ، =

وتفصيل ذلك أن الكوفيين يرون أن الظرف هو الذى يرفع الاسم الذى بعده كما فى قولنا : أمامك زيد ، غير أن البصريين اعترضوا على ذلك وقالوا : بل هو مرفوع بالابتداء ، لأن الظرف لا يعمل عمل الفعل فى هذا الموضع ، واستشهدوا بدخول (إن) عليه فتخطاه إلى (زيد) حيث تصبح الجملة كما يلى : إن أمامك زيدا - فلولا أن (زيدا) مبتدأ مانصبته (إن) . غير أن الكوفيين اعترضوا على ذلك قائلين : « قولكم إن العامل يتخطاه إلى الاسم بعده ليس بصحيح ، لأن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب المحل فى نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه » (٤٨) .

« فالمحل » - وهو أيضا أحد مفاهيم الفلسفة اليونانية - لم يستطع أن يقبل سوى حال واحد ، « ففاض » بما زاد عليه على الكلمة التالية له .

وواضح أن مفهوم « الفيض » - أيا كان مصدره - هو فرض عقلى ، إذ لا يمكن لنا أن نرجع إلى الواقع لنلاحظ محلا عليه فتحتان ثم نراه « يفيض » بأحد الفتحتين على « زيد » لينصبه . وواضح أيضا أن هذا الفرض العقلى لم يستخدم إلا لتطبيق نظرية العامل .

وبعد ، ليس هذا حصرا للفروض العقلية عند الكوفيين ، ولكنى قدمت هنا أبرز هذه الفروض فى المستوى النحوى ، فإذا انتقلنا للبصريين وجدنا لديهم فروضهم العقلية ، التى ربما تلاقى فى كثير منها مع فروض الكوفيين واستقلت عنها فى بعضها الآخر .

= ولأنه كامل فانه يفيض بالضرورة . وأول ما يفيض عن الواحد هو الوجود الذى يتأمل المطلق فيصير عقلا ، وحين يفكر فى ذاته يفيض بالنفس الكلية وهكذا تمضى عملية الخلق عن طريق التأمل والفيض ، وكان العرب يسمون أفلاطون بالشيخ الاسكندراني (انظر الفلسفة عند اليونان د . أميرة مطر ٤٣٩ وما بعدها . أما نظرية الفيض فقد وردت ص ٤٥٠) .

(٤٨) كمال الدين الأنباري : الإنصاف ٥٣/١ .

١ - الأولى :

ففى مسألة القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع نحو : أكرمنى وأكرمتُ زيدا ، وأكرمت وأكرمتى زيد ، ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى (٤٩) ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى . فلقد استخدم البصريون - فى نفس الوقت - فكرة الأولى ، ثم يقولون فى تحليلهم : « وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : خشنت بصدرة وصدري زيد ، فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ، لأنها أقرب إليه منه ، وليس فى إعمالها نقض معنى ، فكان إعمالها أولى » (٥٠) .

٢ - التعويض وعلة أولى :

يعتقد النحاة أن (أن) هى (أن) فى الأصل ثم خففت ولذلك يسمونها (أن) المخففة عن الثقيلة ، إلا أن البصريين استقرأوا الكلام العربى فوجدوا أن (أن) لا تخفف فى جميع الحالات ، بل فى حالات معينة هى وجود الفعل مع أحد أربعة أحرف هى : لا ، وقد ، وسوف ، والسين كقولهم : علمت أن سوف يخرج زيد ، وعلمت أن قد خرج عمرو ، وأما عن تحليلهم لذلك فيقولون : « ولا تخفف عن غير واحد من هذه الأحرف لأنهم جعلوها عوضا مما لحق (أن) من التغيير ، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ، وذلك لأن (أن) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان ، الحذف ووقوع الفعل بعدها ، فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم » (٥١) .

(٤٩) انظر ص ٢٤٢ من هذا البحث فى الفقرة الخاصة بعلة الأولى .

(٥٠) كمال الدين الأنبارى : الإنصاف ٩٢/١ . وانظر أيضا ١٢٠/١ .

(٥١) السابق ٢٠٤/١ - ٢٠٥ .

ف (أن) المخففة إذا جاءت مع الاسم فقد حدث لها تغيير واحد وهو التخفيف .
أما إذا جاءت مع الفعل فقد حدث لها تغييران : التخفيف ومجيئها سابقة للفعل فمن
الأولى تعويضها عن التغيير الثاني وذلك بوجود واحد من الأحرف الأربعة . فلقد
استخدم البصريون في هذا التعليل فرضين عقليين هما : التعويض والأولى ، وقد
رأيناهما عند الكوفيين .

٣ - مرتبة الأصل ومرتبة الفرع :

وكما رأينا منذ قليل أن الكوفيين اعتقدوا أن الكلمات لا تقف مع بعضها على
قدم المساواة فالاسم أصل والفعل فرع والفروع تنحط دائما درجة عن الأصول (٥٢)
اعتنق البصريون نفس الفكرة ؛ ففي مسألة القول في إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا
جرى الوصف على غير صاحبه نحو قولك : هند زيد ضارته هي ، ذهب الكوفيون
إلى أنه لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه . ولقد تعلل البصريون
لوجهة نظرهم مستخدمين فكرة تفاضل الأصل عن الفرع فقالوا : « الدليل على أنه
يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له ، أنا أجمعنا أن اسم الفاعل فرع على
الفعل في تحمل الضمير ، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير وإنما
يضمير فيما شابه منها الفعل كإسم الفاعل نحو (ضارب ، وقاتل) والصفة المشبهة به
نحو : (حسن ، وشديد) ، وما أشبه ذلك . فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على
الفعل ، فلا شك أن المشبه بالشئ يكون أضعف منه في ذلك الشئ ، فلو قلنا إنه
يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو
له ، لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز لأن الفروع أبدا
تنحط عن درجة الأصول » (٥٣) .

(٥٢) انظر ص ٢٣٠ و ص ٢٤٣ من هذا البحث الفقرة الخاصة بمرتبة الأصل ومرتبة الفرع .

(٥٣) كمال الدين الأتباري : الأنصاف ٥٩/١ وانظر أيضا ١٧٨/١ ، ٢٢٩/١ حيث تعلل البصريون

مستخدمين نفس الفكرة .

ولقد سبق أن رأينا أن فكرة الأصل والفرع والتفاضل بينهما هي فكرة عقلية .

٤ - نيابة الكلمات عن بعضها :

سبق أن رأينا أن الكوفيين اعتقدوا أن الكلمات يمكنها أن تنوب عن بعضها في المواقف المختلفة ، وعندئذ إما أن تستحق الأحكام النحوية لما نابت عنه ، أو تكتسب خصائصه في العمل (٥٤) ولقد أخذ البصريون أيضا بهذا الفرض العقلي .

فمن ذلك ما تعللوا به في رفع المضارع حيث ذهبوا إلى أن المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم ، ثم قالوا في حججهم : « إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين : أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه . والوجه الثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع . فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم » (٥٥) . وكما سبق أن قلنا عند حديثنا عن تعليقات الكوفيين أن فكرة نيابة كلمة عن كلمة هي فرض عقلي أُتخذ وسيلة سهلة لنقل الأحكام ، ولقد تعلل به كلا الفريقين .

٥ - التعليق مع كلمة مقدرة :

ومن الفروض العقلية التي وجدناها عند البصريين ولم تصادفنا عند الكوفيين - ربما لقلة استخدامهم لها - فكرة « التعليق » . إذ يعتقد البصريون أن الجار والمجرور ، والظرف لابد أن يتعلق كل منهما بفعل في الجملة مثل قولنا : عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو . وهذه الفكرة فرض عقلي والدليل على ذلك أن الكلام يأتي

(٥٤) انظر ص ٢٤٥ من هذا البحث الفقرة الخاصة بنيابة الكلمات عن بعضها .

(٥٥) كمال الدين الأنباري : الإنصاف ٥٥٢/٢ ، وانظر أيضا ٢٢٩/١ حيث استخدم البصريون نفس الفكرة أيضا .

أحيانا بدون هذا الفعل ، غير أن البصريين يقدرون وجوده حتى تتسق نظريتهم .

ونحن لانكر ما لفكرة « العلاقة » من أهمية وخطورة في دراسة اللغة ، فهناك - دائما - علاقات بين الكلمات قد تكون علاقات مطابقة مثلما يحدث بين المبتدأ والخبر من حيث العدد والنوع والحالة الاعرابية ، أو بين الصفة والموصوف من حيث العدد والنوع والحالة الإعرابية والتعريف والتكثير ، وقد تكون علاقات رتبة كرتبة الصدارة لحروف الاستفهام ... إلى غير ذلك من العلاقات المتعددة ؛ ولكن الذى ننكره ونعتبره فرضا عقليا ، أن يكون أحد أطراف هذه العلاقات كلمة مقدرة ، فتصبح العلاقة بذلك فى حيز الفرض العقلى .

ففى مسألة القول فى عامل النصب فى الظرف الواقع خبرا فى مثل : زيدٌ أمامك ، ذهب معظم البصريين إلى أن الظرف ينتصب بفعل مقدر ، وقد استخدموا فى تحليلهم فكرة « التعليق » حيث قالوا : « إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر ، وذلك لأن الأصل فى قولك : زيدٌ أمامك وعمرو وراءك : فى أمامك ، وفى وراءك ، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (فى) ، و (فى) حرف جر ، وحروف الجر لابد لها من شىء تتعلق به ، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك عجلت من زيد ، ونظرت إلى عمرو . ولو قلت : من زيد ، أو إلى عمرو ، لم يجر حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ، فلل على أن التقدير فى قولك : زيدٌ أمامك ، وعمرو وراءك : زيدٌ استقر فى أمامك ، وعمرو استقر فى وراءك ، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذى هو (استقر) مقدر مع الظرف ، كما هو مقدر مع الحرف » (٥٦) .

وواضح من هذا العرض مدى اسرافهم فى التقدير ، فقد قدروا عنصرين نحويين

فى موضع واحد ثم قدروا حذف أحدهما - وهو الحرف - فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، ولا ندرى كيف اتصل به رغم أنه محذوف هو الآخر ؟ كل هذه الفروض العقلية تمسك بفرض عقلى هو « تعليق الفعل مع كلمة مقدرة » .

٦ - التقوية :

وهو من الفروض العقلية التى تردت عند البصريين ولم تصادفنا عند الكوفيين ، ربما لقلتها عندهم . ومؤدى هذا الفرض أن عنصرا لغويا - كالحرف مثلا - يمكنه أن يقوى عنصرا آخر ككلمة ما ، وتكون نتيجة هذه « التقوية » اكتساب هذه الكلمة لخصائص نحوية جديدة كأن تصبح الكلمة صالحة للعمل فيما بعدها بعد أن كانت لا تقدر على ذلك وحدها . وواضح مدى عقلانية هذا الفرض . فهناك أسئلة كثيرة لا يمكن الإجابة عنها ، فنحن مثلا لانستطيع أن نعرف كيف يقوى هذا الحرف إحدى الكلمات ، كما لانستطيع أن نعرف لماذا يمتلك هذا الحرف بالذات هذه القدرة ؟ ثم لماذا يقوى بعض الكلمات دون غيرها ؟ .

ففى مسألة القول فى العامل فى المستثنى النصب مثل : قام الفوم إلا زيدا ، ذهب البصريون إلى أنه الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا) ، ويتعللون لذلك مستخدمين فكرة التقوية حيث يقولون : « إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلا لازما فى الأصل إلا أنه قوَّى (بالأ) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر » . ثم يستخدمون نفس الفكرة بعد ذلك بقليل فيتعللون بها لنصب المفعول معه نحو : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة حيث يقررون « أن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية (الواو) ، فإنها قوت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه » (٥٧) .

وهكذا تنتهى من عرض الفروض العقلية التى توصل الكوفيون بها فى تعليقاتهم، وقد رأينا مدى تشابهها لتلك التى توصل بها البصريون غير أننا نريد أن نلفت إلى نقطة هامة ، وهى أن بعض هذه الفروض العقلية لم تظهر لنا فى الأعمال المبكرة للفريقين : الكوفيين والبصريين . وإنما سجلها كمال الدين الأنبارى ربما من أعمالهم المتأخرة بعد أن شاع النظر العقلى فى العلوم الإسلامية كافة ، ولذلك لانستطيع أن نجزم أى الفريقين كان الأسبق فى تناولها ، بل المرجح أنهما تناولاهما معا عن طريق المناظرات والمساجلات التى كانت تحدث بينهما فى المناسبات المختلفة -وهى- على أى حال - توضح لنا مدى العقلانية التى انغمس فيها التحو الكوفى والبصرى فى عصرهما المتأخر.

الخاصة والنتائج

أ - النتائج الخاصة

ب - النتائج العامة

الخاصة والنتائج

نستطيع أن نجمل النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا البحث في مجموعتين اثنتين : المجموعة الأولى نتائج تتعلق بموضوع البحث ذاته ، أى التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ، أما المجموعة الثانية فهي أكثر عمومية .

١ - النتائج الخاصة :

— العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية كان لها أكبر الأثر فى ظهور التعليل فى الدرس اللغوى بالكوفة .

— يمكن استخلاص تعريف للتعليل اللغوى عند الكوفيين والبصريين بأنه ذلك النشاط العلمى الذى يهدف إلى معرفة أسباب الإعراب والحذف والزيادة والتقديم والتأخير ، والتغيرات التركيبية فى الكلمات إلى غير ذلك من الظواهر اللغوية باستخدام وسائل إبستمولوجية عقلية وأخرى تجريبية .

— هناك جانب كبير من الدرس اللغوى عند الكوفيين والبصريين لم يتعللوا فيه ، وإنما اكتفوا بالتفسير ، أو اهتموا بالتعديد دون التعليل .

— لم ينشأ التعليل عند الكوفيين لتفسير الظواهر اللغوية فقط مثل الإعراب ، أو الحذف ، أو الزيادة أو غير ذلك ، بل أيضا للتبرير للقراءات القرآنية ولإثبات مشروعيتها اللغوية ، خاصة عند الفراء .

— يتضح من هذا البحث أن الكسائى كان بعيدا عن القول المنسوب إليه : إنما النحو قياس يتبع ... إذ أنه كان أقل الكوفيين استخداما للقياس بنوعه . وإذا

كان ثمة اتجاه وصفي لدى الكوفيين فهو يبدأ لا محالة بالكسائي ، ويستمر هذا الاتجاه بعد الكسائي وإن كان ضعيفا خافتا ، ثم يظهر بعد ذلك واضحا جليا عند من أسموهم « اللغويين » مثل يعقوب ابن السكيت ، وأبى بكر الأنباري ، ليصل إلى أوجه عند أحمد بن فارس الذي كان كثيرا ما يصف أحكام العربية وفقا للاستعمال لا غير ، مستخدما تعبيره الشائع : من سنن العربية قولهم كذا ... ، العرب تقول كذا ... الخ . ولكن ذلك لا يذهب بنا إلى حد القول أن الكوفيين يكونون مدرسة وصفية ، فهذا الاتجاه يشكل جزءا هاما من منهجهم ولكنه ليس هو الاتجاه الغالب ، بل إن الاتجاه التعليلي هو الاتجاه الغالب لديهم .

— على ضوء هذا البحث ، لابد أن يعاد النظر في بعض النتائج التي توصل إليها باحثون سابقون ، فلقد ذهب الدكتور مهدي الخزومي إلى أن النحو الكوفي أبعد ما يكون عند الأخذ بأسباب المنطق والتعلق بأساليب الفلاسفة . بل وسجل لهم أقوالا تعتبر ثورة على المنطق والمقاييس العقلية (١) . وكل ذلك يخالف الواقع ، فلقد رأينا الكوفيين يستخدمون الاستقراء ، وهو أحد أقسام المنطق ويطلق عليه أحيانا اسم المنطق المادى ، واستخدموا القياس بتوعيه وهما من المنطق الصورى . فكيف نستبعد الكوفيين من الأخذ بأسباب المنطق ؟ ولقد رأيناهم أيضا يستخدمون القروض العقلية ، فكيف نستبعدهم من استخدام المقاييس العقلية ؟

ولقد ذهب الدكتور حسن عون - رحمه الله - إلى ما يشبه ذلك بالنسبة لسيبويه حين نفى عنه التعليلات المنطقية والعقلية حيث يقول : « قلما يلجأ سيبويه إلى التعليل لبعض القواعد النحوية ، أو الظواهر اللغوية . وهو إن فعل

(١) د . مهدي الخزومي : مدرسة الكوفة ٢٨٠ .

لا يلجأ إلى التعليل المنطقي المتسم بالتجريدية ، ولا إلى التعليل العقلي المتعب ، وإنما هو تعليل فطري في متناول الكثير ، تعليل مستمد من فهم النص اللغوي فهما لا تكلف فيه ولا صنعة (٢) . فلقد رأينا أن سيويه كثيرا ما لجأ إلى التعليل للقواعد النحوية ، ولقد لجأ إلى التعليلات المنطقية قبل الكوفيين ، واستخدم الفروض العقلية التي لا يمكن إثباتها بالرجوع إلى الواقع .

ولقد ذهب الدكتور عبدالغفار هلال نفس المذهب حين استبعد عن الخليل التفكير النظري فقال : « وقد بدأت العلل منذ الخليل بن أحمد إلا أن علله كانت واقعية لاتتعدى النصوص على ما نعتقد » (٣) . ولقد رأينا الخليل يستخدم التأويل والقياس بنوعيه كما يستخدم الفروض العقلية ، وكل ذلك يقوم على أفكار عقلية غير واقعية ولا يمكن اثباتها بالرجوع إلى الواقع .

والحقيقة ، انه سواء الكوفيون أو الخليل أو سيويه ، فقد استخدم الجميع المنطق بكافة صوره من استقراء إلى قياس ، واستخدموا النظر العقلي ممثلا في التعليل بالتأويل والحسن والقبح والفروض العقلية .

ونعتقد أن الذي أدى بهؤلاء الباحثين إلى مثل هذه النتائج ، هو أن درسهم للنحو العربي ، كان بعيدا عن الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني بأنواعه المتعددة من قياس تمثيلي وقياس برهاني ، وقياس رواقى ، وبعيدا عن نظرية المعرفة الحديثة التي تناولت المنطق بكافة أنواعه بجانب طرق التفكير العقلي والتجريبى . وهذا يعنى أن دراسة النحو العربى دراسة دقيقة تستحيل بعيدا عن هذه الفروع من المعرفة .

(٢) د . حسن عون : تطوّر الدرس النحوى ٤٦ .

(٣) د . عبدالغفار هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ٢٣٦ .

لم يصادفنا مصطلح « التأويل » في كتاب سيبويه ، ربما لأنه لم يُستخدم في هذا الكتاب ، أو أن استخدامه كان ضعيفا ، ولكنه قابلنا كثيرا عند الكوفيين ، مما يدل على أن هذا المصطلح قد استقر على أيدي علماء الكوفة . ولا يعني هذا أن البصريين لم يستخدموا التأويل في تعليلاتهم بل استخدموه مثل الكوفيين ، ولكن مع استعمال مصطلحات أخرى تدل عليه كما سبق أن رأينا .

ثبت لنا أن كافة وسائل التعليل التي استخدمها الكوفيون قد سبقهم البصريون في استخدامها . وأنه لا توجد فروق تذكر بين الفريقين ، وعلى ذلك لو اتخذنا من وسائل التعليل اللغوي معيارا لنفريق به بين مدرسة وأخرى ، لقلنا إن الكوفيين والبصريين يكونون مدرسة تعليلية واحدة . وعلى ذلك فإن احتمال وجود مدارس نحوية متعددة للنحو العربي ، هو احتمال ضعيف .

ب - النتائج العامة :

أما عن النتائج العامة فيمكن إيجازها فيما يلي :

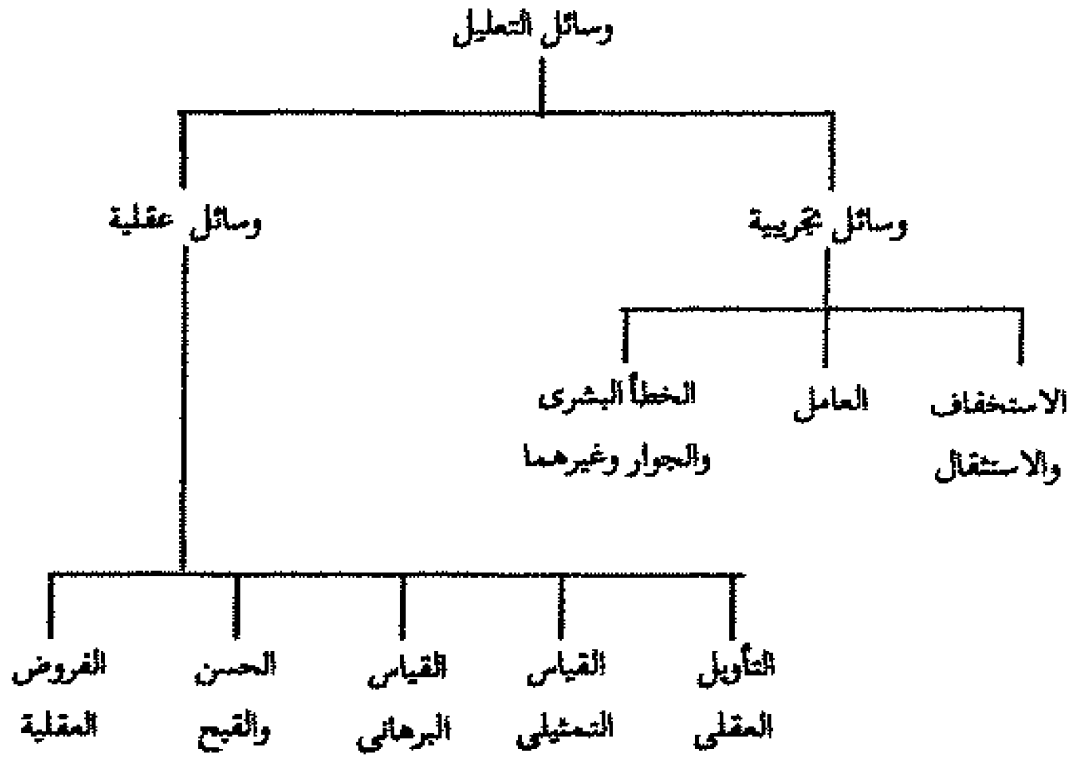
— أقيم هذا البحث على فرض عقلي مؤداه أنه « لا توجد وسيلة من وسائل التعليل إلا وتعتمد على وسيلة من وسائل المعرفة » ولقد أثبت البحث صدق هذا الفرض ، فلقد أثبت أن التعليل بالاستخفاف والاستثقال يعتمد على الحس ، وهو وسيلة من وسائل المعرفة التجريبية ، والتعليل بالعامل يعتمد على فرض عقلي هو كيفية حدوث الكلام . والفرض العقلي وسيلة من وسائل المعرفة العقلية ، كما يعتمد التعليل بالعامل على الاستقراء وهو وسيلة من وسائل المعرفة التجريبية . والتعليلات قليلة التكرار مثل الجوار والخطأ البشرى قامت على الملاحظة والمراجعة للواقع وهما وسيلتان من وسائل المعرفة التجريبية ، والتعليل

باستخدام التأويل العقلي قام على افتراض عقلي ، وهو وسيلة من وسائل المعرفة العقلية ، والقياس التمثيلي قام على أن وجه الشبه يسمح لي نقل الحكم من الأصل إلى الفرع ، وهو فرض عقلي من وسائل المعرفة العقلية . والتعليل بالقياس البرهاني قام على الاستنباط ، والاستنباط وسيلة من وسائل المعرفة العقلية . والتعليل بالحسن والقبح قام على فرض عقلي وهو وجود الحسن والقبح وجودا عينيا ، وهو - أى الفرض العقلي - من وسائل المعرفة العقلية . أما التعليل باستخدام الفروض العقلية ، فهو - لاشك - من وسائل المعرفة العقلية .

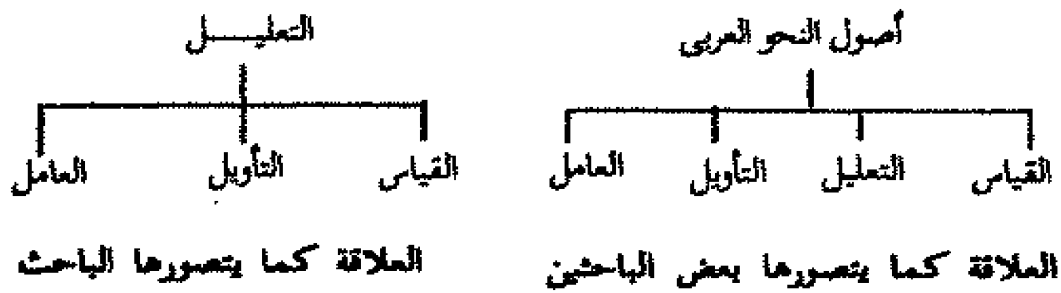
وعلى ذلك ، وبعد أن أثبتنا تحليليا وعمليا بعد الرجوع لواقع التعليقات عند الكوفيين والبصريين أن « كل وسيلة من وسائل التعليل تعتمد حقا على وسيلة من وسائل المعرفة » ، تصبح هذه المقولة مرشحة لأن تنتقل من مرتبة الفرض العقلي إلى مرتبة الحقيقة العلمية (٤) . وهى نتيجة تهم كثيرا علم مناهج البحث خاصة ، ومبحث المعرفة عامة إلى جانب علم اللغة .

... ألقينا فى هذا البحث مزيدا من الضوء على آليات النحو العربى إذ أصبحت العلاقة واضحة جلية بين التعليل من جهة ، ووسائله من جهة أخرى . فمن وسائل التجريبية الاستخفاف والاستثقال ، والعامل ، والجوار ... الخ . ومن وسائله العقلية : التأويل العقلي ، والقياس التمثيلي ، والقياس البرهاني ... الخ . ويمكن تمثيل هذه العلاقة كما يلى :

(٤) نظير فى وضع الفروض العلمية والتثبت من صحتها كتاب أسس الفلسفة للدكتور توفيق الطويل



وعلى ذلك فلا داعي لأن يعتقد بعض الباحثين أن العلاقة بين القياس والتحليل والتأويل والعامل علاقة موازاة وأنها جميعاً تكون أصول النحو العربي . فلقد بين هذا البحث أن (القياس والتأويل والعامل) لا تساوى مع التحليل من حيث التقسيم لأنها وسائل له وفروع عليه وأن العلاقة بينهما ليس علاقة موازاة بل علاقة فرع بأصل ويمكن تصوير الخلاف فى وجهتى النظر كما يلى :



— هذا البحث مدنا بمعايير تصنيفية وتقييمية للنحو العربى ، فأغنتنا هذه المعايير عن استخدام كثير من الألفاظ التى لاتشير إلى شىء فى الخارج ، مثل قولهم فى مدح بعض التعليقات بأنها تعليقات تتفق مع روح اللغة أو تعليقات تتفق مع الفطرة اللغوية السليمة ، أو تتفق مع السليقة اللغوية ... الخ ، فكلمات مثل : (روح اللغة) ، و (الفطرة اللغوية) ، (السليقة اللغوية) كلها كلمات من العسير تحديد مفهوماتها . فالتعليقات لدينا إما تجريبية تتفق مع الواقع فنقبلها ، وإما عقلية لايمكن الثبوت من مدى صحتها فرفضها .

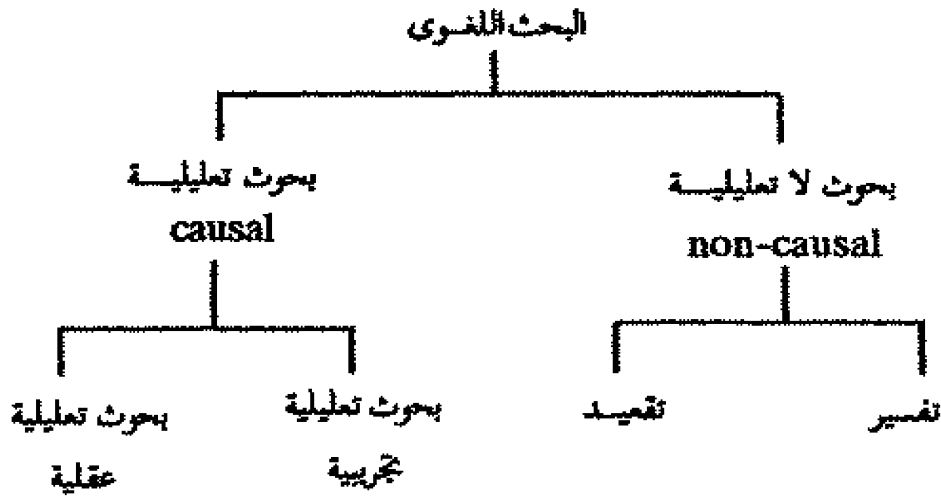
— باستخدام هذه المعايير ، أصبح من اليسير علينا أن نقيم الأسس الإستمولوجية لأى أصل نظرى أو منهجى من أصول النحو العربى طبقا لنظرية المعرفة الحديثة ، فلا نرفض أصلا من أصول النحو لما يشيعه من تناقض - مثلا - فى علل النحاة ، أو لما يشيعه من كثرة النظر النحوى ، أو لأن حججه يبدو فيها التمحك والافتعال ... الخ بل نرفضه على أسس إستمولوجية ، أى نرفضه لأنه لا يصلح كأداة للمعرفة . فقد يمكن مثلا أن نتلاقى كل القوادح لو أحسنا استخدام قياس من الأقيسة التمثيلية ، فينبغى علينا - فى هذه الحالة قبوله ، فى الوقت الذى لا يصلح فيه وسيلة للاستدلال أو التعليل .

— أصبح لدينا تقسيم جديد للعلل ؛ فكما قسمها الدينورى إلى علل تطرد فى كلام العرب ، وعلل تظهر حكمتهم ، وقسمها السراج إلى ضرب يؤدى إلى كلام العرب ، وضرب يسمى علة الملة ، وقسمها الزجاجى إلى علل تعليمية وقياسية وجدلية ، وقسمها ابن جنى إلى علل موجبة ، وعلل مجيزة ، وقسمها ابن مضاء إلى علل أوائل وأخرى ثوائى وثوالت ، فقد قسمناها فى هذا البحث إلى علل تجريبية ، وهى التى بنيت على وسائل إستمولوجية تجريبية ، وأخرى عقلية ، وهى التى بنيت على وسائل إستمولوجية عقلية . بحيث يصبح هنا

البحث فاتحة لتصنيفات جديدة ، قائمة على وجهات نظر أخرى تُرى الدرس اللغوى ، ولانتوقف عندما أنتج التقدماء .

— أثبت هذا البحث أنه من المستحيل حصر العلل ، وأن مافعله الدينورى وابن مكتوم من حصرهما العلل فى أربع وعشرين علة فيه ضرب كبير من التجوز ؛ إذ أن هناك من التعليقات قليلة التكرار ، والفروض العقلية مالا يمكن حصره بحال ، ولكننا نستطيع فقط حصر الوسائل الأساسية فى التعليل كما فعلنا فى هذا البحث ، وحتى هذه الوسائل مازالت بابا مفتوحا للباحثين .

— بين هذا البحث أن الدرس اللغوى ينقسم إلى بحوث لاتعتمد على التعليل كما رأينا فى الباب الأول ، وأخرى تقوم على التعليل كما رأينا فى البابين الثانى والثالث . والبحوث الأولى تنقسم إلى التفسير والتعميد ، والبحوث الثانية تنقسم إلى تعليقات تجريبية وأخرى عقلية كما يلى :—



— بين هذا البحث أن هناك وسائلَ للتعليل تعلل اللغويون بها في كافة مستويات الدرس اللغوي ، مثل القياس التمثيلي الذي تعللوا به في الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والدلالة . وهناك وسائل تعللوا بها في ثلاث مستويات فقط مثل الاستخفاف والاستثقال الذي تعللوا به في الأصوات ، وفي الصرف ، وفي النحو دون الدلالة ، وهناك وسائل لم يتعللوا بها إلا في مستوى لغوي واحد مثل العامل والتأويل اللذين تعللوا بهما في مستوى لغوي واحد ، هو المستوى النحوي فقط . مما يدل على أن وسائل التعليل لا تقف على قدم المساواة من حيث الاستعمال .

— ولعله يكون قد اتضح من تضاعف هذا البحث ، ان استخدام فكرة الأنماط اللغوية القائمة على التصنيف الشكلي ، هو طريق مأمون لدراسة اللغة لا لتعليلها . إذ أن هذه الفكرة تغنينا عن وسائل الدرس اللغوي القائمة على الافتراضات العقلية التي نخدشها عن معظمها ، والتي لا يمكن التثبت من صدقها بالرجوع إلى الواقع ، كما تغنينا عن نظرية العامل التي رأينا أنها وإن كانت نظرية تجريبية ، إلا أنها لا تتفق مع واقع الكلام بالإضافة إلى عجزها عن تفسير كثير من النطوق . ويكفينا من الدرس اللغوي أن نفحص الكلام ثم ندرج كل فئة من النطوق تحت نمط شكلي من أنماط الكلام ، ويكون تفسيرنا لنطق ما هو بالرجوع للنمط الذي ينتمي إليه . فإذا وجدنا نطقاً من النطوق لا ينتمي إلى نمط معين جعلناه نمطاً قائماً بذاته دون أن نحكم عليه بالشذوذ ، ودون أن نلجأ إلى التأويل لكي ندرجه تحت نمط آخر . وحتى لو اضطررنا إلى التعليل فلنكن تعليلاتنا تجريبية تقبل التأكد منها بالرجوع إلى الواقع .

وأخيراً ، فإنه من الخير - بعد كل ماسبق - أن يُحدد هدف البحث اللغوي بحيث يوجه للكشف عن آليات الكلام والكشف عن أنماط اللغة ،

لالتبرير نطق من النطق لاثبات مشروعيتها ، إذ أن هذا الاتجاه في التعليل قد يقضى على فكرة « الإبداع » في اللغة ، فلنمّا ورد إلينا ، نطق من النطق لم يسمع قبل ذلك ، فيتعلل اللغويون له بشتى الطرق لكي يثبتوا عقلانيته ومشروعيتها ، رغم أنه نطق جديد تماما ، فنقضى على ما به من إبداع ، خاصة ما تتميز به الأساليب الرفيعة في الكلام كالقرآن والشعر ، فكثيرا ما يتعلل اللغويون لاثبات مشروعية بعض ما جاء بهما من نطق يخشون غرابتها لأنها لم تتفق مع قواعدهم ، فيجهنون أنفسهم مستخدمين التأويل النحوي تارة ، والقياس تارة أخرى ، وغير ذلك من الوسائل التي رأيناها ، بينما لا يكون السبب الحقيقي في تفرد هذا النطق أو ذاك سوى ما يتسم به الأسلوب الرفيع من الإبداع الذي يأتي نموذجا لكي يحتذى فيكون موضع القضية في هذه الحالة ليس النحو أو الصرف أو غير ذلك ، وإنما موضعها البلاغة كي تعالج هذا الإبداع . ومعنى الإبداع هو أن لا يأتي الكلام نمطيا أو جريا على أساليب العرب ، بل إن شرطه أن يأتي الأسلوب جديدا فريدا .

وأعتقد أن كثيرا من المسائل اللغوية التي عالجها الكوفيون والبصريون في القرآن والشعر مكانها البلاغة ، ففى قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ ولما سكّت عن موسى الغضب - ١٥٤ ﴾ فإن الغضب لا يسكت لأنه ليس حيا من الأحياء فكيف قيل ذلك ؟ يلجأ القراء - كما رأينا - إلى التعليل لكي يبرر لهذا القول فيؤول السكوت « بالسكون » قائلا : « والغضب لا يسكت وإنما يسكت صاحبه ، وإنما معناه مسكن » (٥) .

ونختلف مع القراء ، فالسكون لا يساوى السكوت ، إذ أن السكون يكون عن الجماد ، أما السكوت فيكون عن شيء حي ينطق . الأسلوب الرفيع يث الحياة في الغضب فيجمله حيا ينطق أو يسكت ، أما القراء فيفرغ هذا الأسلوب مما فيه من إحياء

(٥) القراء : معاني القرآن ١٥٦/٢ . وانظر هذا البحث من ١٧٠ - ١٧١ .

وإبداع . والأولى بالنحاة أن لا يجهدوا أنفسهم ويتركوا هذه الأساليب للبلاغيين
يستخرجون مافيهما من إبداع وتفرد ويهتموا بالنشر وحده ، وما قيل فقد قيل ، ومن ثم
أصبح مسموعا ليس في حاجة إلى تأويل ، أو قياس ، أو عامل ، أو فرض عقلى ... ،
وباختصار ليس في حاجة إلى التعليل .

انتهى بحمد الله تعالى

الاسكندرية في سبتمبر ١٩٩٤

المصادر والمراجع

١ - المصادر والمراجع العربية :

إبراهيم أنيس (دكتور) :

- من أسرار اللغة - مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١ .

إبراهيم مدكور (دكتور) :

- مجلة المجمع اللغوى المصرى العدد السابع ١٩٤٨ .

إبراهيم مصطفى :

- احياء النحر - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .

أحمد أمين :

- فجر الإسلام - مكتبة النهضة المصرية ط ١٢ - ١٩٧٨ .

أحمد بهيم :

- السماع والقياس - دار الكتاب العربى بمصر ١٩٥٥ .

أحمد فؤاد الأهوانى :

- فجر الفلسفة اليونانية . دار احياء الكتب العربية ط ١ - ١٩٥٤ .

أحمد مختار عمر (دكتور) :

- دراسة الصوت اللغوى - توزيع عالم الكتب - القاهرة ط ١ - ١٩٧٦ .

- البحث اللغوى عند العرب - توزيع دار المعارف ١٩٧١ .

أحمد مكي الأنصارى (دكتور) :

- أبوزكريا القزوينى ومنهجه فى النحر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم

الاجتماعية - القاهرة ١٩٦٢ .

أرسطو :

- الطبيعة - خرجه اسحق بن حنين - حققه الأستاذ عبدالرحمن بدوى - الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، الجزء الأول عام ١٩٦٤ ، والجزء الثانى عام ١٩٦٥ .

أميرة مطر (دكتورة) :

- الفلسفة عند اليونان - دار النهضة العربية - القاهرة ط ٢ - ١٩٦٨ .

أبو بكر الأنبارى :

- الأضداد فى اللغة - تحقيق الأستاذ محمد عبدالقادر سعيد الرافعى ، المطبعة الحسينية ١٣٢٥ هـ .

- المذكر والمؤنث - تحقيق د . طارق الجنائنى - دار الرائد العربى - بيروت ط ٢ - ١٩٨٦ .

البدراوى زهران (دكتور) :

- عالم اللغة عبدالقاهر الجرجانى - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٦ .

تمام حسان (دكتور) :

- مناهج البحث فى اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٥ .

- اللغة بين المعيارية والوصفية - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب ١٩٥٨ .

- منهج النحاة العرب - مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧١ .

- اللغة العربية معناها ومبناها - الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٢ - ١٩٧٩ .

- الأصول - دراسة استمولوجية للمفكر اللغوى عند العرب - الهيئة المصرية للكتاب . ١٩٨٢ .

توفيق الطويل (دكتور) :

- أسس الفلسفة - دار النهضة العربية ط ٥ - القاهرة ١٩٦٧ .

ثعلب :

- مجالس ثعلب ، حققه الأستاذ عبدالسلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة

الرابعة ١٩٨٠ .

- الفصيح ، تحقيق ودراسة د . عاطف مذكور - دار المعارف بمصر ١٩٨٤ .

جلال الدين السيوطي :

- الاقتراح فى علم أصول النحو - تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة بالقاهرة ط ١ - ١٩٧٦ .

- الزهر ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل وآخرين - دار احياء الكتب العربية - ط ٤ غير محدد سنة النشر .

ابن جنى :

- الخصائص - تحقيق الاستاد محمد على النجار - دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت (وهى نسخة مصورة من الطبعة الأولى لدار الكتب المصرية بالقاهرة عام ١٩٥٢) .

- المنصف ، وهو شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى حققه الأستاذ إبراهيم مصطفى والأستاذ عبدالله أمين - مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٩٥٤ .

أبو حامد الغزالي :

- تهافت الفلاسفة - تحقيق د. سليمان دنيا - دار المعارف بمصر ط ٤ - ١٩٦٦ .

حسن عون (دكتور) :

- تطور الرسم النحوى ، مطبعة الجبلاوى ١٩٧٠ .

حلمي خليل (دكتور) :

- الكلمة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - اسكندرية ١٩٨٠ .

- العربية وعلم اللغة البنىوى ، دار المعرفة الجامعية - اسكندرية ١٩٨٨ .

رمضان عبدالنواب (دكتور) :

- فصول فى فقه العربية - مكتبة الخانجى بالقاهرة ط ٢ - ١٩٨٠ .

الزبيدى :

- طبقات اللغويين والنحويين - دار المعارف بمصر ط ٢ - ١٩٨٤ .

الزجاجي (أبو القاسم) :

- الأيضاح في علل النحو ، حققه د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ١٩٧٣ .
- مجالس العلماء ، حققه الأستاذ عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ط ٢ - ١٩٨٣ .

زكريا إبراهيم (دكتور) :

- مشكلة البنية ، مكتبة مصر ١٩٧٦ .
- كانط الفلسفة النقدية ، مكتبة مصر ١٩٦٣ .

زكي نجيب محمود (دكتور) :

- المنطق الوضعي ، مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٦٥ .

ابن السكيت :

- الأضداد ، تحقيق د. أوجست هفتر - المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٢ .
- اصلاح المنطق شرح وتحقيق الأستاذ أحمد شاكر والأستاذ عبدالسلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .

- الأبدال ، تقديم وتحقيق د. حسين محمد محمود شرف ، مراجعة الأستاذ علي النجدي - الهيئة العامة لشئون المطابع - القاهرة - ١٩٧٨ .

مسيويه :

- الكتاب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

سيد أحمد عبدالغفار (دكتور) :

- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة - دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية ١٩٨٠ .

ابن سينا :

- الاشارات والتنبيهات ، تحقيق د. سليمان دنيا - دار المعارف بمصر ١٩٦٠ .

شوقي ضيف (دكتور) :

- المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦ .

عباس حسن :

- رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ، مطبعة العالم العربى بالقاهرة - ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .

عبدالرحمن أيوب (دكتور) :

- اللغة والتطور - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ .

عبدالغفار حامد هلال (دكتور) :

- علم اللغة بين القديم والحديث - مطبعة الجبلاوى ، القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٦ .

عبد الرأجعى (دكتور) :

- النحو العربى والدرس الحديث - بحث فى المنهج ، مطبعة دار نشر الثقافة - الاسكندرية ١٩٧٧ .

- فقه اللغة فى الكتب العربية ١٩٧٤ وغير مبين دار النشر .

عبدالقاهر الجرجاني :

- العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية ، تحقيق وتقديم وتعليق د . البدرأوى زهران ، الطبعة الثانية - مطبعة دار المعارف - القاهرة ١٩٨٨ .

عبدالمجيد عابدين (دكتور) :

- المدخل إلى دراسة النحو العربى - مطبعة الشبكشى بالقاهرة ط ١ - ١٩٥١ .

عزمى اسلام (دكتور) :

- لودفيج فتجنشتاين . سلسلة نوايخ الفكر الغربى ، دار المعارف بمصر . غير مبين عام النشر .

العكبرى (أبوالبقاء) :

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق ودراسة د . عبدالرحمن ابن سليمان العثيمين ، دار المغرب الإسلامى - بيروت ١٩٨٦ .

على سامي النشار (دكتور) :

- المنطق الصوري - دار المعارف بمصر ط ٣ - ١٩٦٥ .

- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

- نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ، دار المعارف ١٩٧٧ .

ابن فارس :

- الاتباع والمزاوجة ، تحقيق الأستاذ ر. برونو ومراجعة الأستاذ الفرد نوبلمان - ألمانيا
١٩٠٦ .

- مقاييس اللغة ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، دار احياء الكتب العربية بالقاهرة
ط ١ - ١٣٦٦ هـ .

- الصاحبى ، حققه الأستاذ السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابى الحلبي -
القاهرة ١٩٧٧ .

- ذم الخطأ فى الشعر ، حققه وقدمه وعلق عليه د . رمضان عبدالنواب - مكتبة
الخارجى بمصر ١٩٨٠ .

- الفرق ، حققه وقدم له وعلق عليه د . رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخارجى بالقاهرة
دار الرفاعى بالرياض ١٩٨٢ .

الفراء :

- معانى القرآن :

الجزء الأول : حققه الأستاذان أحمد يوسف نجأتى ومحمد على النجار ، مطبعة دار
الكتب المصرية ١٩٥٥ .

الجزء الثانى : حققه الأستاذ محمد على النجار ، الدار العربية للتأليف والترجمة ،
غير محدد سنة النشر .

الجزء الثالث : حققه د . عبدالفتاح اسماعيل شلبى ، راجعه الأستاذ على النجدى
ناصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ .

- الأيام والليالي والشهور ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري ، المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٥٦ .

- المنقوص والمحدود ، حققه الأستاذ عبدالعزيز الميمني الراجكوني ، دار المعارف
بمصر ١٩٧٧ .

الكسائي :

- ما تلحن فيه العامة ، حققه وقدم له وعلق عليه د . رمضان عبدالنواب ، مكتبة
الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ط ١ - ١٩٨٢ .

كمال الدين الأنباري :

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، خرجه الأستاذ محمد محيى الدين عبدالحميد ومعه
كتاب الانتصاف من الانصاف ١٩٨٢ وغير موضح اسم المطبعة .

الكندى :

- كتاب الكندى إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، حققه وقدم له وعلق عليه
د . أحمد فؤاد الأهواني ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ط ١ - ١٩٤٨ .

مازن المبارك (دكتور) :

- النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، المكتبة الحديثة ط ١ - ١٩٦٥ .

ابن مجاهد :

- كتاب القراءات السبع ، تحقيق د . شوقي ضيف ، دار المعارف ط ٢ - ١٩٨٠ .

محمد بن سلام الجمحي :

- طبقات فحول الشعراء ، قرأه وشرحه الأستاذ محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني
بالقاهرة ١٩٧٤ .

محمد عبدالله أبو النجا :

- علم أصول الفقه ، دار الزينى للطبع والنشر ، القاهرة ، ط ٤ - ١٩٥٨ .

محمد عيد (دكتور) :

- أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ .

محمود السمران (دكتور) :

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي - دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .

محمود سليمان ياقوت (دكتور) :

- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين - دار المعارف ١٩٨٥ .

مصطفى الخشاب (دكتور) :

- علم الاجتماع ومدارسه - الكتاب الثاني المدخل لعلم الاجتماع ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ .

ابن مضاء القرطبي :

- الرد على النحاة ، حققه د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ط ٢ - ١٩٨٢ .

ابن منظور :

- لسان العرب ، تحقيق الأستاذ عبدالله علي الكبير وآخرين - دار المعارف - القاهرة ، صدر على أجزاء اعتباراً من ١٩٧٩ .

مهدي الخزومي (دكتور) :

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط ٢ ، ١٩٥٨ .

أبو الوفا التفتازاني (دكتور) :

- علم الكلام وبعض مشكلاته - مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٦ .

ابن يعيش :

- شرح المفصل ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبي بالقاهرة . غير محدد سنة النشر.

ب - المصادر والمراجع المترجمة :

جون ليونز :

- نظرية تشومسكى اللغوية . ترجمه وعلق عليه د . حلمى خليل ، دار المعرفة الجامعية - اسكندرية ١٩٨٥ .

فردينان دى سوسير :

- فصول فى علم اللغة ، ترجمة د. أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨٥ .

ج - المصادر والمراجع الأجنبية :

Rasa Itkonen:

- Causality In Linguistic Theory, Indiana University Press, 1983 .

Leonard Bloomfield:

- Language, London, George Allen and Unwin L T D , 1983 .

رقم الايداع بدار الكتب : ١٩٩٤/٩٢٩٨
الترقيم الدولي : 7-7676-00-977 ISBN

دار الجامعيين
لطباعة الألفست والتجليد
٣٧ شارع السلطان عبدالعزيز
خلف ملاهى كرتة - الأمانة
ت : ٤٨٢٢٠٠٤ الاسكندرية

To: www.al-mostafa.com